



١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
1401AH-1981AC

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

دراسة في الاقتصاد الإسلامي ١٩

الدول الاقصادي

للمصارف الإسلامية

بيان

النظرية والتطبيق

محمد عبد المنعم أبو زيد



0096246

Bibliotheca Alexandrina

محمد عبد المنعم أبو زيد

- * مواليد مدينة بيللا محافظة كفر الشيخ ، مصر ، يناير ١٩٥٤ .
- * بكالوريوس كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، شعبة الاقتصاد ، ١٩٧٩ .
- * دبلوم الدراسات الإسلامية العليا ، ١٩٨١ .
- * ماجستير جامعة الاسكندرية ، عن رسالة بعنوان " النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية " .
- * دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية ، بعنوان " نظام المضاربة في المصارف الإسلامية ، القواعد والضوابط الأساسية لتطويره والاثار المتوقعة على النشاط المصرفي والاقتصادي " .
- * مدرس متدرب بقسم الاقتصاد - جامعة الإسكندرية .
- * له عدد من الابحاث المنشورة في مجال المصارف الإسلامية منها :
 - الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق .
 - الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية .
 - عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية .

الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية
بين النظرية والتطبيق

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد
تعبر عن آراء واجتهادات مؤلفيها

الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق

محمد عبد المنعم أبوزيد

المعهد العالمى للفكر الإسلامى
القاهرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(دراسات في الاقتصاد الإسلامي : ١٩)

© ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

٢٦ ب - ش. الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج. م. ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة :

أبو زيد ، محمد عبد المنعم

الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية

والتطبيق / محمد عبد المنعم أبو زيد - ط ١ - ٠

القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩٩٦ .

ص. ٠ سم - (دراسات في الاقتصاد الإسلامي : ١٩)

يشتمل على إرجاعات بليوجرافية .

تدملك ٢ - ١٥ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧

١ - البنوك الإسلامية .

أ - العنوان . ب - (السلسلة)

رقم التصنيف : ٣٣٢،١ .

رقم الإيداع : ٥٩٢٤ / ١٩٩٦ .

المحتويات

٧	تصدير : بقلم أ. د. على جمعه عميد.....
١١	مبحث تمهيدى : مقدمة ومفاهيم أساسية.....
	المبحث الأول : عناصر وأبعاد الدور الاقتصادى للمصارف الإسلامية
٢٥	تحليل نظرى مقارن
	المبحث الثانى : عرض وتقييم واقع الآثار الاقتصادية للمصارف الإسلامية
٤٥	" التجربة العملية "
	المبحث الثالث : المعوقات التى تؤثر على قدرة المصارف الإسلامية
٧٥	على القيام بدورها الاقتصادى.....
	المبحث الرابع : مقترحات لعلاج المعوقات التى تحد من قدرة المصارف الإسلامية
١٠١	على تحقيق دورها الاقتصادى
١١١	النتائج والتوصيات :
١١٥	المراجع

تصدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ثم أما بعد ...

فإن هذا للمشروع يهدف إلى دراسة صيغ المعاملات المصرفية ، والاستثمارية ، والمالية ، المستخلصة في المؤسسات الإسلامية وخاصة في البنوك وشركات الاستثمار .

وتمثل نتائج هذا المشروع في عدد من البحوث التي يغطي كل منها ناحية أو موضوعاً محدداً من الصيغ التي تنظم علاقات هذه المؤسسات سواء أكانت مع غيرها من الأفراد والمؤسسات الأخرى أم في جانب استغلالها للأموال المتاحة لها ، أم في جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية التي تقوم بها ، ويقرر ميدانياً أن يصل عدد البحوث المطلوبة إلى حوالي ٤٠ بحثاً تغطي النواحي التالية:

١ - في جانب موارد أموال المؤسسة تخصص عدة أبحاث لرأس المال الفردي والذي يأخذ شكل شركة ربحية أو تعاونية أو شرعية وكذلك في صورة رأس المال المساند .

٢ - كما تخصص عدة أبحاث لكل من أنواع الودائع الجارية وحسابات التوفير والودائع الاستثمارية العامة والمخصصة سواء بقطاع أو إقليم أو مشروع معين ، وتقرر بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثاً .

٣ - في جانب استخدمات المؤسسة للأموال المتاحة لها تخصص عدة بحوث لكل نوع من هذه الاستخدمات سواء في ذلك ما يتم على الصعيد المحلي ، أو ما يتم في السوق الدولية ، وتشتمل صيغ المشاركة والضاربة والبيع والإيجار بكافة صورها والتي لا داعي لتفصيلها هنا ، وتقدر بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثاً .

وفي جانب الخدمات غير التمويلية التي تقوم بها هذه المؤسسات تخصص أبحاث لكل نوع من أنواع هذه الخدمات مثل إصدار ، وبيع ، وصرف الشيكات السياحية ، وإصدار بطلاقات الائتمان ، وصرف العملات الأجنبية ، وتحويل الأموال سواء إلى عملتها أو إلى عملة أخرى ، وإصدار الشيكات المصرفية سواء بالعملة المحلية أو بعملة أخرى ، وإصدار الضمانات المصرفية ،

وفتح وتبليغ وتثبيت الاعتمادات للمستلثة ، وشراء وبيع الذهب والفضة والمعادن النفيسة ، وفتح الحسابات الجارية بالمعادن النفيسة ، وإصدار شهادات الودائع بها ، وقبول تحصيل سنوات الدفع والأوراق التجارية ، وتأسيس الشركات وطرح الأسهم للاكتتاب وتقديم الخدمات الإدارية للشركات القابضة ، وشراء وبيع وحفظ وتحصيل أرباح الأسهم لحساب العملاء ، وتقديم الاستشارات فيما يتعلق باندماج الشركات أو شرائها ، وإدارة العقارات لحساب العملاء وإدارة الأوقاف وتنفيذ الوصايا ، وقبول الأمانات ، وتأجير الخزائن الحديدية ، وخدمات الخزائن الليلية ، ودراسات الجدوى الاقتصادية ، وتقديم خدمة الاستعلامات التجارية ، والزيارات التأمينية ، والاستشارات الضريبية ، والخدمات القانونية ، وخطابات التعريف ، وتحصيل القوائم التجارية لصالح العميل ، وأية أنشطة أخرى مما تقوم به البنوك فى مجالات البحث والتدريب والأعمال الاجتماعية والخيرية .

وتجمع بعض هذه الأنشطة وفقا لطبيعتها فى بحوث موحدة ، بحيث لا يتجاوز عدد البحوث فى هذا المجال عشرة بحوث .

ويشترط فى كل من البحوث المطلوبة فى هذا المشروع أن تغطى عناصر معينة على وجه التحديد هى:

- وصف للوظيفة الاقتصادية للعقد أو العملية أو النشاط موضوع البحث ، أى للفائدة المستهدفة من كل منها.

- وصف تحليلي للإطار القانوني للعقد أو العملية أو النشاط ، أى للأحكام القانونية الوضعية التى تحكم كلا منها وتنفذها .

- بيان الحكم الشرعى للعقد أو العملية أو النشاط ، فإن كان الحكم الشرعى هو الإباحة بصورة مبدئية - ولكن يشوب العقد أو العملية أو النشاط بعض المخالفات الشرعية الجزئية - فينبغى أن يشتمل البحث بياناً بالتعديلات أو التحفظات المقترح إدخالها لإزالة الاعتراض الشرعى، وكذلك بحث مدى قبول هذه التعديلات للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية التى تحكم العملية .

- أما إذا كان الحكم الشرعى هو الحرمة من الناحية المبدئية وتعلز تصحيحها شرعياً بإجراء تعديلات أو تحفظات ، فينبغى أن يشتمل البحث اقتراح البديل للقبول شرعاً والذى يودى

نفس الوظيفة الاقتصادية للعقد أو العملية أو النشاط ، وكذلك بحث مدى قبول هذا البديل للتطبيق من الناحية القانونية الرضعة التي تحكم العملية.

- ينبغي أن يشمل البحث كذلك على نموذج أو نماذج لصيغة العقد البديل المقترح كما فى البند السابق لملاءمته أو التعديل المقترح كما فى البند الذى يسبقه ، مع توضيح إجمالاً للإطار القانونى الوضعى للقبول شرعاً ، مع الإحالة إلى رقم القانون ورقم المادة ما أمكن ، كما يوضح تفصيلاً الأحكام الشرعية ، مع بيان الدليل الشرعى والمرجع الفقهى موضعها بالطبعة والجزء والصفحة .

- ونظراً لتعدد القيام بهذه البحوث بصورة شاملة لجميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية والمالية الإسلامية فى جميع البلاد فيكتفى بإجراء البحوث بصورة مقارنة على أسس انتقائية لثلاثين أو ثلاث أو أربع ، ويراعى فى اختيارها أن يكون إطارها القانونى ممثلاً لنموذج معين من العقد أو العملية أو النشاط موضوع البحث .

ويراعى فى اختيار هؤلاء الأفراد تكامل التخصصات المصرفية والقانونية والشرعية .

- وأتبع للمعهد العالى للفكر الإسلامى منهجاً ، حرص فيه على خروج الأبحاث بشكل علمى جيد ، فتم تشكيل لجنة ضمت فى عناصرها أساتذة من الجامعات فى مختلف التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والإدارية والشرعية ، بجانب عدد من الخبراء المصرفيين فى المصارف الإسلامية ، وذلك لمناقشة مخططات الأبحاث المقدمة من الباحثين وتقديم الاقتراحات العلمية الدقيقة لهم ؛ حتى تخرج البحوث فى النهاية متضمنة الجوانب النظرية والتطبيقية للمصارف الإسلامية

- بعد إتمام هذه الأبحاث ، يعقد بمراجعتها وتحكيمها إلى أشخاص أو هيئة ، وغالباً كان يتم تحكيم البحث من أكثر من شخص .

والبحث الذى يبين أبلغنا من بحوث سلسلة دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ، وقد اجتهد الباحث فى أن يخرج بالصورة للشفرة ، وأملنا أن يتفجع الباحثون بهذه الدراسات فى مجال الاقتصاد الإسلامى ، وأن يساهم هذا البحث فى دعم مسيرة المصارف الإسلامية ودعم خطراتها

الجدادة في بناء الاقتصاد الإسلامي والسعي دوماً نحو الرقي والتقدم للأمة الإسلامية ، وآخر دعوانا
أن الحمد لله رب العالمين .

أ. د. علي جمعه محمد

للمستشار الأكاديمي للمعهد العالي

للفكر الإسلامي - (مكتب القاهرة)

مبحث تمهيدى

مقدمة ومفاهيم أساسية

مبحث قهينى مقدمة ومفاهيم أساسية

أولاً : مقدمة :

بعد أن أمضت تجربة للمصارف الإسلامية سنوات عديدة في التطبيق العملي . فلقد لزم الامر أن نقف وقفة لرصد الواقع وتقييم الوضع وتحديد سبيل ما يعترض التجربة من معوقات ، حتى تتمكن التجربة من مواصلة مسيراتها في المستقبل علي وضع يضمن لها تحقيق كامل أهدافها بنجاح وتوفيق . والحقيقة أن نجاح تجربة للمصارف الإسلامية وتمكنها من تحقيق أهدافها أمر سيعود بالمليد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل بها هذه المصارف . فمن السمات الأساسية والأهداف الرئيسية للمصارف الإسلامية : مساهمتها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول العاملة بها . وعلي الرغم من أن منظروا للمصارف الاسلامية قد اتفقوا علي أن الدور الاقتصادي من السمات المميزة لهذه المصارف ، إلا أنه ثار جدل كبير بينهم حول طبيعة ومدى وأبعاد هذا الدور وما يجب إلزام للمصارف الإسلامية به منها . فابن الحقيقة في هذا الامر ؟ هذا علي المستوي النظري .

أما علي المستوي التطبيقي فقد كان للعبارة " الفضاضة " التي أطلقت علي الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في مراحل التنظيم الأول - وما زال صلبها يتردد للآن - أثرها في تحميلها بأكثر مما تحتمل ، وإلزامها بما ليس في طقتها ، وكانت أدلة بعد ذلك في وضع باب شديد من النقد والمجوم علي هذه المصارف ، وإثارة الشكوك حول عجزها عن القيام بدورها الاقتصادي المفترض حسب النموذج النظري . فهل قصرت فعلا للمصارف الاسلامية في القيام بدورها الاقتصادي ؟ وإذا كان ذلك صحيحا فهل لديها بعض الاعذار ؟ أم أنها تتحمل مسؤولية ذلك ؟ والي اي مدى ؟ هل واجهتها معوقات من قنرتها علي القيام بأبعاد هذا الدور ؟ ..

أسئلة كثيرة تدور برأس الباحث وهو يحاول القيام - من خلال هذه المحاولة للتواضعة - بالبحث في الدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية : بين النظرية والتطبيق ومعوقاته ، ويقدر ما

يسر له من توفيق الله ثم للادة العلمية للبحث .. بقدر ماتزول حيرة هذه الأسئلة وتتمكن كل منها من التحرر علي احابة لها .

أهمية البحث :

تتبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية :

١- أن السمة الاقتصادية والاجتماعية للمصارف الإسلامية من أهم الخصائص للميزة لهذه المصارف ، وقد تار جدل كبير حول دور للمصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو مايستلزم ضرورة البحث للوقوف علي حقيقة وأبعاد هذا الدور ومدى للمسئولية التي يجب علي المصارف الاسلامية الالتزام بها في هذا الشأن . وهذا أحد أهداف هذا البحث .

٢- وجهت كثير من الانتقادات وأثيرت كثير من الشكوك في الفترة الأخيرة حول الدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية وما قامت به تجاه للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يحتاج الي التعرف علي حقيقة هذه الانتقادات ، وذلك من خلال دراسة وتقييم الآثار الاقتصادية للمصارف الاسلامية في التجربة العملية خلال الفترة الماضية . وهو أيضا احد أهداف هذا البحث .

٣- كذلك ما يبرز أهمية هذا البحث أن تجربة للمصارف الاسلامية وبعد انقضاء ما يقرب من العشرين سنة علي بداية انطلاقها ، أصبح من الممكن ومن الضروري العمل علي تقييمها للوقوف علي حقيقة ما أثمرته وحققته من أهدافها المعلنة سابقا ، وذلك للعمل علي تصويب مسارها اذا كانت في حاجة لذلك ، أو رد الشبهات عنها وإصنافها إذا كانت تستحق ذلك . وهو ما يسعى هذا البحث في محاولة متواضعة منه للقيام بأحد واجباته .

٤- كذلك مما يبرز أهمية هذا البحث أنه يسعى للوقوف علي المعوقات والمشاكل التي تواجه للمصارف الاسلامية عامة ، وخاصة التي تؤثر علي قدرتها علي القيام بدورها الاقتصادي .

٥ - كذلك مما يبرز أهمية هذه الدراسة ، أيضا أنها تجمع بين فقه النظرية وفقه التجربة ، فقد تعددت الأبحاث والدراسات حول دور للمصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكانت هذه الأبحاث تنطلق من تطورات نظرية مجردة وتدور حول الآمال للمعقودة علي هذه

للمصارف في هذا الشأن ، ولكن هذا البحث يسعى لوضع التصور النظري في مقابلة الواقع العملي في مزيج منطقي بعيد عن الفلسفات النظرية الفضفاضة ليجمع بين التصور النظري والواقع العملي ٦- كذلك مما يرفع من أهمية هذه الدراسة النمو المستمر والتزايد في الآونة الأخيرة لحركة للمصارف الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية ، وهو ما يجعل الحاجة ماسة وضرورية للقيام بالتأهيل العلمي للدور الاقتصادي لهذه المصارف وتحديد طبيعته وأبعاده بطريقة علمية موضوعية، وكذلك تحديد المعوقات والعقبات التي تحد من قدرة هذه المصارف على القيام بهذا الدور ، والبحث عن حلول لها في ضوء مآثرزته التحرية وما آل إليه واقعها العملي خلال الفترة الماضية .

٧- وعلى المستوى الأكاديمي تساعد هذه الدراسة وأمثلها في تطوير الدراسات والبحوث والمناهج في البلاد الإسلامية بما يتفق بقيم هذه الدولة ومنهجها الفكري السائد لوما يجب أن يسود أهداف البحث :

يمثل المهدف الأساسي لهذا البحث في عمل دراسة تحليلية للدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية . وهذا يتطلب دراسة وتحليل الدور الاقتصادي للنوط بهذه المصارف حسب التصور النظري البجرد وللمأمول منها كما تحيله فقهاء ومنظروا هذه المصارف أى تحديد طبيعة هذا الدور على مستوى النظرية .

كما يتطلب أيضا عرض ودراسة وتحليل وتقييم الدور الاقتصادي الذي قامت به المصارف الإسلامية في التجربة العملية خلال الفترة الأخيرة للماضية وإكمالا للفائدة ووصولاً للمهدف الأساسي، فإن الأمر يتطلب ضرورة الوقوف على المعوقات التي واجهت للمصارف الإسلامية في الواقع العملي وحدثت من قدرتها على القيام بدورها الاقتصادي للنشود . وفي ضوء هذا الحديث يتضح أن الوصول إلى تحقيق المهدف الأساسي للبحث يتطلب المرور عبر عدد من اللباحث الفرعية وهي :

١- تحديد ودراسة عناصر وأبعاد الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية على مستوى

النظرية- ما يجب أن يكون .

٢- عرض وتقييم واقع الآثار الاقتصادية للمصارف الاسلامية علي مستوى التجربة ، أي ما حققته بالفعل هذه المصارف من دورها الاقتصادي في الواقع العملي .

٣- تحديد وتحليل للعوقات التي تؤثر علي قدرة المصارف الاسلامية علي القيام بدورها الاقتصادي .

٤ - البحث عن تقديم المقترحات لمعالجة للعوقات التي تحد من قدرة المصارف الاسلامية علي تحقيق دورها الاقتصادي. علي أن يراعي أن هذه الاهداف يجب أن تصب في النهاية في تناسق وتكامل في المهدف الأساسي لبحث ، بجانب ما تتطلبه هذه الأهداف الفرعية من عناصر جزئية لازمة لإيضاحها .

أسلوب البحث :

يقوم أسلوب دراسة البحث علي تناول للوضوع من خلال أسلوبين أساسيين متكاملين:
الدراسة النظرية : وذلك بالاطلاع علي جميع المراجع والبحوث المتعلقة بالموضوع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وسواء ما يتعلق بالجانب النظري للدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية أو ما يتعلق منها بالجانب التطبيقي له . وذلك للوقوف علي ما توصلت اليه الدراسات السابقة في هذا الشأن لكي تكون هذه الجهود نقطة لارتكاز أساسية للانطلاق منها لتحديد طبيعة هذا الدور علي المستوي النظري أو المستوي التطبيقي.

الدراسة التطبيقية : وذلك من خلال تجميع البيانات والعلومات المتعلقة بالتطبيق الفعلي للمصارف الاسلامية والتي تين حدود وأبعاد ما حققته هذه المصارف من عناصر هذا الدور . وذلك بالاعتماد علي المصادر التالية :

١ - الوثائق المنشورة عن هذه المصارف مثل التقارير السنوية والنشرات الدورية .

٢ - البحوث والرسائل العلمية ذات الصلة بالموضوع .

٣ - الزيارات الميدانية ، والمقابلات ، والاستقصاء للكُتوب .

هيكل البحث :

تحقيقا للأهداف السابقة عرّض البحث ليقع في أربعة مباحث رئيسية يسبقها مبحث تمهيدي يتناول مقدمة البحث وبعض المفاهيم الأساسية :

للمبحث الأول : عناصر وأبعاد الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية .

للمبحث الثاني : عرض وتقييم واقع الآثار الاقتصادية للمصارف الإسلامية .

للمبحث الثالث : للعقوبات التي تؤثر على قدرة للمصارف الإسلامية على القيام بدورها الاقتصادي

للمبحث الرابع : مقترحات لعلاج للعقوبات التي تحد من قدرة للمصارف الإسلامية إلى القيام بدورها الاقتصادي . وأخيرا نتائج وتوصيات الدراسة .

ثانيا : المفاهيم الأساسية :

أ - ماهية المصارف الإسلامية والفرق بينها وبين البنوك التقليدية :

المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية إسلامية ، تقوم بمزاولة النشاط المصرفي والاستثماري في ظل تعاليم الإسلام . فهي تقوم بجمع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية في حدود نطاق الضوابط الشرعية الإسلامية

وانطلاقا من هذا المفهوم فإن للمصارف الإسلامية لها من السمات والخصائص ما يميزها عن غيرها . فإذا كان جزءا كبيرا من نشاط هذه المصارف يقوم على عملية الوساطة المالية . إلا أن طبيعة وميكانيزم هذه العملية هنا تختلف عنها في البنوك التقليدية . فالمصارف الإسلامية لها منهجها الخاص وأساليبها المميزة في تعبئة للوارد المالية من أصحاب الفائض . كما أن لها منهجها الخاص وأساليبها المميزة في توجيه هذه للوارد إلى أصحاب العجز .

كما أن المفهوم يحدد أيضا طبيعة وأساليب نشاط هذه للمصارف في مجال الخدمات المصرفية ، ويخلق أيضا أبعادا اقتصادية واجتماعية جديدة وميزة تلقي على عاتقها .

وفي ضوء هذا المفهوم نستطيع أن نحدد أهم الخصائص التي تميز للمصارف الاسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية :

١- أن الأساس الفلسفي الذي تنطلق منه للمصارف الاسلامية يختلف تمام الاختلاف عن الأساس الذي تنطلق منه البنوك التقليدية . فالمصارف الاسلامية تنطلق من أسس عقيدتي ينبثق عنه مبدأ الاستحلاف ، ومقتضي هذا المبدأ :

- أن ملكية المال تعود لله سبحانه وتعالى وملكه الانسان له بالوكالة .

نتيجة لهذا التأصيل فان تصرف الانسان فيما يملك مقيد بإرادة المالك الاصلي ووفق أوامره ونواهيه .

أن موضع الخلافة ومحلها هو اعمار الأرض يكون من خلال الانتاج والاستثمار.

فالمصارف الاسلامية بذلك تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الاسلامية . وهذا يعني أن للمصرف الاسلامي أهولوجية تختلف تمام الاختلاف عن أهولوجية البنك التقليدي .

٢- انطلاقاً من الأساس السابق فان هناك إطاراً عاماً يحكم عمل هذه المصارف ، وهو الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية . وبمقتضي ذلك فانه علي المصارف الاسلامية الالتزام بخليو أنشطتها من المخالفات الشرعية ، كما يتضمن أيضاً ضرورة التزام كافة عمليات ومعاملات هذه المصارف بالضوابط والأحكام الفقهية المتعلقة بالمال وبالمعاملات الإسلامية عامة .

وهذا الأساس (الالتزام) هو السمة الرئيسية المميزة للمصارف الاسلامية عن غيرها ، والتي تحدد باقي الفروق والسمات التي تجعل للمصارف نسيجاً مختلفاً .

٣- انطلاقاً من الأساس السابق فإن المصارف الاسلامية لاتعامل بنظام الفائدة مطلقاً أخذنا وعطاء وبأي صورة من الصور باعتبارها ربا محرماً ، فهي لا تتعامل بنظام الائتمان المصرفي التقليدي فلا هي تقرض ولا تقرض ، وهذا المبدأ لا يقتصر فقط علي منح وقبول الائتمان بصورته المباشرة بل يمتد أيضاً الي بقية الخدمات المصرفية التي يمكن أن تعتمد علي نظام التمويل بالفائدة .

٤- أن العلاقة التي تربط للمصارف الاسلامية بمودعيها تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي تربط بين البنوك التقليدية وعمالها للمودعين . حيث تقوم هذه العلاقة في المصارف الاسلامية على

أساس مشاركة للودع للمصرف في تحمل نتائج العمليات الاستثمارية لتوظيف موارده من ربح أو خسارة . وهذا يعني عدم التزام المصرف بتقديم عائد ثابت محدد مقدماً ، كما يعني عدم وجود التزام علي المصرف برد هذه الودائع كاملة كما هو في الحال في البنك التقليدي .

٥- أن علاقة للمصرف الإسلامي بعملائه للمستثمرين تختلف عن تلك العلاقة التي تحكم البنك التقليدي بعملائه للمقرضين . فعلي حين تمثل عملية منح الاكتمان التقليدي بالفائدة الناتجة الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها البنوك التقليدية لتوظيف مواردها ، فان للمصارف الإسلامية ترفض التعامل بهذه الأداة وتعتمد في توظيف مواردها علي العمليات الاستثمارية الحقيقية سواء بمفردها أو بالمشاركة مع طائي التمويل الاستثماري ، وذلك من خلال العديد من الاساليب الاستثمارية الشرعية كالربحة والضاربة وللشاركة والاجارة .. الخ ، ولذلك فان علاقة للمصارف الإسلامية بعملائها طائي التمويل تعتمد علي نظام الاستثمار ومبدأ للمشاركة في الربح والخسارة .

٦- في ضوء ما سبق يمثل أساس للمشاركة لب النموذج التمويلي الجديد المميز للمصارف الإسلامية . فالمصرف الإسلامي يحصل علي الأموال من الغير مشاركة وهو أيضا يقوم بتقديدها للغير أو توظيفها بنفسه مشاركة ، ومن ثم فالمصرف الإسلامي ليس مديناً للمودعين وليس دائناً للمستثمرين وإنما مشاركاً لكل منهما في ناتج العمليات الاستثمارية من ربح أو خسارة ولذلك يتحدد العائد الذي يحصل عليه من عملياته الاستثمارية والعائد الذي يمنحه لمتعامليه - مودعين ومستثمرين - بناء علي النتائج الفعلية لهذه العمليات من ربح أو خسارة .

ويتأسس هذا النموذج التمويلي الجديد للمصارف الإسلامية علي نظرة للنقد تختلف عن تلك النظرة التقليدية لها والتي يؤسس عليها البنك التقليدي عمله .

فالفكر الوضعي ينظر للنقد علي أنها بضاعة يتم للتجارة فيها بيعاً وشراءً ، ولذلك نجد أن البنك التقليدي يحقق أرباحه وعوائده من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع (أي الفرق بين الفائدة المدخلة والفائدة الدائنة) ، باعتباره متاجراً في النقد ، ومن ثم يقوم عمله علي مبدأ تأجير النقد من خلال عملية الاقراض والاقتراض .

أما الفكر الإسلامي فلا يري للنقود وظيفة أكثر من كونها أداة للتبادل ، ولذلك يرفض المصرف الإسلامي أن يكون تاجراً للنقود فلا يقرضها ولا يقترضها وإنما يستعملها في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية ، وهو ما يجسد هنا للنظور التمويلي الجديد القائم علي المشاركة وليس القرض .

٧- تقوم للمصارف الإسلامية علي أساس اجتماعي ذي طبيعة خاصة ومميزة يكاد يكون منعدم في البنوك التقليدية.

فمن أهداف للمصارف الإسلامية للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع سواء بصورة مباشرة من خلال قيامه ببعض الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي ، أو بصورة غير مباشرة من خلال بعض المشروعات الاستثمارية والأعمال المصرفية التي تقوم بها هذه المصارف . ونستطيع أن نلمس هنا من خلال بعض الخدمات الاجتماعية التي تستهدف للمصارف الإسلامية تقديمها مثل : تقديم القروض الحسنة وجمع واثاق الزكاة، وتقديم بعض للساعات للطلاب والفقراء والجمعيات الخيرية وتحفيظ القرآن ... وغيرها من المشروعات ذات النفع الاجتماعي البحت .

هذا بالإضافة الي مراعاة للمصارف الإسلامية للبعد الاجتماعي عند قيامها بدراسة وتقييم واختبار عملياتها الاستثمارية ، ففضل تلك المشروعات التي تلي الاحتياجات التمويلية للفقراء أولاً ولا يحاول الاعتماد علي الضمانات التقليدية التي يصعب عليهم تقديمها ، وكذلك تفضل المشروعات التي تقوم علي انتاج بعض السلع والخدمات الضرورية الخ .

وهذه السمة الاجتماعية تحرص للمصارف الإسلامية علي الجمع بينهما وبين الربحية الخاصة بصورة متوازنة ، بعكس الحال في البنوك التقليدية التي يمثل هدف الربحية الخاصة الهدف الرئيسي الذي يحكم ويوجه كافة أنشطتها حيث لا نستطيع أن نلمح في خصائصها أو أنشطتها مثل هذه الأعمال الاجتماعية المميزة ، أو ذلك البعد الاجتماعي الخاص في أنشطتها المختلفة .

ب - الأساس التموي للمصارف الإسلامية :

من السمات الرئيسية والعناصر الأساسية للمصارف الإسلامية : مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . فالمصرف الاسلامي لا يستهدف فقط تعظيم الربح كما هو الحال بالنسبة للبنك التقليدي التي يحكمه فلسفة للشروع الخاص في الفكر التقليدي ، وإنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة فيسعي لتحقيق أكبر نفع ممكن سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وتجنب الأضرار به من ناحية أخرى . ويعتبر إهمال المصرف لهذا الهدف وعدم التمسك به إخلالاً بأحدى المتطلبات الأساسية المميزة له وتفككا من أحد الضوابط والأسس الرئيسية الحاكمة لنشاطه .

فالمصرف الاسلامي علي اعتبار أنه يؤسس نشاطه علي أحكام الشريعة الإسلامية - يجب الا يقتصر دوره علي تحقيق مصلحة مالكي الأموال فحسب ، من المحافظة علي المال وتميمته ، أو الالتزام بقاعدة الحلال والحرم فقط ، بل يتعدى ذلك مراعاة حق المجتمع في استثمار هذا المال تلبية لمفهوم الاستخلاف وعملا بتوجيهات المالك الحقيقي للمال سبحانه وتعالى . وحق المجتمع في المال بناء علي مفهوم الاستخلاف يقلس بأمرين :

١ - مراعاة نفع ومصلحة المجتمع بتوجيه الاستثمارات الي المجالات التي تحقق ذلك .

٢ - مراعاة عدم الأضرار بالمجتمع .

وانطلاقا من هذا الأساس العقيدى كانت الرسالة التنموية للمصارف الإسلامية ، التي تلزم للمصارف الإسلامية بمراعاة أهداف المجتمع الاقتصادية عند وضع استراتيجياتها العامة أو سياساتها الاستثمارية ، أو عند دراسة وتقييم واختيار المشروعات التي تقوم بتمويلها مباشرة ، أو بالاشتراك مع غيرها من العملاء ، فعمل علي تفضيل تلك المشروعات التي تقوم علي توظيف أكبر عدد ممكن من العمالة إذا كان المجتمع يعاني من مشكلة البطالة ، أو التي تشجع علي التصدير أو تعمل علي الإحلال محل الواردات إذا كان المجتمع يعاني من مشكلة عجز ميزان المدفوعات ، أو التي تساهم في تنمية المناطق النائية وزيادة العمران بها ...إلخ .

وكذلك الابتعاد عن المشروعات التي ترفع من درجة تلوث البيئة ، أو تؤدي إلى تبديد وضياح بعض مولود المجتمع في إنتاج سلع غير ضرورية ، أو التي تعمل على توجيه اهتمام الناس للهو والعبث وترك الاهتمام بالعمل والإنتاج... إلخ حتى وإن كانت هذه المشروعات تحقق لها ربحية كبيرة .

وقد نثر جدل كبير حول للمصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وكان مثار هذا الجدل تبين وجهات النظر حول حدود وملي مجال هذا الدور . وتلوح هذه الآراء بين الرضا التام لاعتبار هذا الدور أحد مسؤوليات المصارف الإسلامية ، وبين اعتباره المهدف الرئيسي الأول لهذه المصارف التي يجب ألا تغطي عليه أهداف أخرى .

فقد ذهب فريق إلى أن المهدف الرئيسي للمصارف الإسلامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتلبية أولوياته وضرورياته . ولذلك يرى البعض أنه " يجب قيام دعائم نشاط للمصارف الإسلامية على المسلمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي وتحقيق رفاهه حيث يكون ذلك هو المهدف الاسمي الذي تسعى من أجله وتسخر له كل الامكانيات المتاحة^(١) . وينهب آخر إلى : " أن المحرك الأول للمصارف الإسلامية هو خدمة المجتمع والاهتمام بمصالحه وهذا مقدم على هدف تحقيق الربح " ^(٢) .

وعلى النقيض من هذا التصور تماماً ينهب البعض إلى أن هدف التنمية المجتمع والالتزام بتلبية أولوياته وضروراته ليس من المصارف الإسلامية واستثماراتها ولا للمشروع الاستثماري الخاص وإنما من مسؤولية الدولة وللشرع العام .

فعلى حد تعبير البعض : " إن المنهج الإسلامي للاستثمار يستهدف تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ويختص بهذا الدور الدولة بالأساس لما لها من إمكانيات وظروف تسمح بالقيام بهذه

(١) د. محمد فؤاد العسراف : تجربة البنوك الإسلامية ، مجلة البنوك الإسلامية ، عدد ٣٠ شعبان ١٤٠٣ هـ ، ص ٣٠ .

(٢) د. سليم عبد الرحمن قاتل : للمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية دورها في تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار ، ص ٧٣ .

الإعباء ... أما للمؤسسات الاستثمارية الخاصة فيجب أن تضعف جهودها حتى تستطيع ان تحقق أرباحا تسهم في نجاحها واستمرارها وحتى يمكن اقتناع اللذين بالمساهمة فيها ^(١) .

ويؤيد آخر وجهة النظر السابقة بقوله : " ان التزام المشروعات الخاصة بالأهداف القومية وضرورات المجتمع قيد لم يلزم للشروع الاسلامي به الافراد وللشروعات الاستثمارية الخاصة وأن هذا غرض يحث من مسؤولية المشروعات العامة والتخطيط وتخصيص للوارد من قبل الدولة فقط ^(٢) " ويؤكد على الاتجاه الأول أنه لايراعي الطبيعة الخاصة والميزة للمصارف الاسلامية في الوقت الحالي حيث تنص غالبيتها من منظور للشروع الخاص وفي واقع لاكتوافر له ملامح التطبيق الاسلامي الكامل تشريفا وعمليا . أما الاتجاه الثاني فيؤيد عليه إعفاءه للمصارف الاسلامية من أي دور في التنمية الاقتصادية والإجتماعية . وهذا لا يتفق مع المفهوم الاسلامي للاستثمار والذي يلزم مالك المال مراعاة حق الجماعة فيه عند استثماره ، وان كان لذلك حدوده وأبعاده .

والحقيقة أن هناك ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها معا عند النظر في هذه القضية حتى يقرب لرأي الأخير من الصواب والواقعية ، فيجب أن يأخذ في الاعتبار الفترة الزمنية التي يمر بها هذه المصارف الآن ، وكذلك للنظور التي تعمل من خلالها ومدى حاجتها للربح ، وكذلك توجيهات النهج الاسلامي التي توجب مراعاة حق المجتمع في المال عند استثماره ، وذلك كله في إطار عملي محدد بعيد عن الفلسفة النظرية المفرطة .

وفي ضوء هذا أنه يجب علي المصارف الإسلامية مراعاة مسؤوليتها ودورها في التنمية الاقتصادية انطلاقا من مبدأ الاستخلاف ، وذلك بأن تراعي ضرورة أن توافق أنشطتها عامة واستثماراتها خاصة مع الأهداف الاقتصادية للمجتمع ، وذلك بان تراعي تلك الأولويات والأهداف التي تحددها خطة التنمية فلا تعارض معها بل تساندها وتدعمها في إطار الشريعة الإسلامية .

(١) أحمد عي الدين هلال : عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية ، ص ٦١ .

(٢) د. كوثر الأبي : دراسة جدوى الاستثمار في ضوء أحكام الفقه الإسلامي ، ص ٢٢ .

وانطلاقاً من هذا المفهوم نجد ان كثيراً من المصارف الإسلامية حرصت علي النص علي التوجه في سياساتها واستراتيجياتها العامة علي المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية . فمن أهداف بنك فيصل الاسلامي المصري للعلمه يذكر أنه : " تأكيداً لأهمية اقتران البعد الاجتماعي بالبعد الاقتصادي في الفكر الإسلامي يهدف البنك إلى ترسيخ هذا المفهوم من خلال دعمه لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر " ^(١) كذلك جاء في التقرير السنوي للمصرف الاسلامي الدولي بالقاهرة (١٩٨٤) " وعلي الصعيد القومي يسعى المصرف حثيثاً للتوسع الأفقي والرأسي بمد فروعه وزيادة خدماته وتزويها حتي يستطيع ان يخدم ويسهم في جهود الدولة في التنمية .. " ^(٢) وفي دراسة عن تجربة البنوك الاسلامية في منطقة الخليج جاء بها " أن مساهمة البنوك الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية في البلاد وجاءت هذه للمساهمة م تركزة علي محورين : دعم مخططات الدولة الاقتصادية وتنشط السوق المحلية .. " ^(٣)

(١) بنك فيصل الإسلامي للمصرى ، نشاط الاستثمار والتمويل بالبنك ، نشرة تعريفية ، بدون تاريخ .

(٢) التقرير السنوي لمجلس الإدارة للمصرف الإسلامي الدولي بالقاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٩ .

(٣) عبد اللطيف جناحي : تجربة البنوك الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الأول

عناصر وأبعاد الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية
" تحليل نظري مقارنة "

المبحث الاول

عناصر وأبعاد الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية

"تحليل نظري مقارنة"

يستهدف هذا للمبحث التعرف علي عناصر الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في اطار النظرية . والحقيقة أننا لو حاولنا التعمق بعض الشيء في البحث عما يمكن أن تقوم به للمصارف الإسلامية من دور في النشاط الاقتصادي فانا سوف نجد أن عناصر هذا الدور عديدة ومتشعبة بعضها ذو أثر مباشر كنورها في تعبئة للمحركات والموارد المالية ، ودورها في تدعيم الاستثمار القومي... إلخ . وبعضها الآخر غير مباشر كالدور الاقتصادي لنشاطها الاجتماعي ، ودورها الاقتصادي للمتلقي بعملية رفع بلوى الربا ... إلخ .

وقد ثار بشأن مدى مجال هذا الدور جدل واسع بين منظري للمصارف الإسلامية للوجهة أن البعض ذهب الي أنه الدور الأساسي والمهدف الرئيسي للمصارف الإسلامية ويأتي عامل الربح عرضا بعد ذلك ، وعلي التقيض من هذا التصور تماما ذهب البعض الآخر الي أن هذا الدور ليس من اختصاص للمصارف الإسلامية ، وإنما هو هدف يجب إلزام للمصارف والمؤسسات التي تعمل من منظور المشروع العام فقط به، وعموما فهذا الأمر في حاجة الي ضبط وتحديد في ضوء الطبيعة الخاصة والمميزة للمصارف الإسلامية وواقع البيئة والظروف التي تعمل فيها هذه المصارف . وهذا أحد أهداف البحث .

وسوف يقتصر هذا للمبحث علي دراسة أربعة عناصر للدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية مع تحليل كل عنصر لمعرفة حدود وأبعاد قدرة للمصارف الإسلامية علي القيام به ، وذلك من خلال البحث عن الفروض العلمية التي يقوم عليها كل عنصر من هذه العناصر ، تمهيدا لاختبار مدى توافر هذه الفروض في الواقع العلمي في للمبحث القادم . وقد خطط هذا للمبحث ليتناول العناصر الأربعة التالية :

١- دور للمصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية

٢- دور للمصارف الإسلامية في تدعيم الاستثمار القومي .

- ٣- دور المصارف الاسلامية في اشتقاق تقود الودائع وزيادة العرض النقدي
٤- دور المصارف الاسلامية في تمويل المجالات والأجال التي تخدم غرض التنمية الاقتصادية.

أولا : دور المصارف الاسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية :

مقدمة : مشكلة القصور في المولود المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية :
تعاني البلدان النامية ومنها الاسلامية في الوقت الحاضر من العديد من المشاكل المرتبطة بظاهرة
التخلف الاقتصادي ، والتي تمثل عقبات تواجه عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول. ومن هذه
المشاكل مشكلة تدبير المولود المالية اللازمة لتمويل برامج ومشروعات خطط التنمية. فبالواقع أن
البلدان الاسلامية النامية باستثناء مجموعة البلدان للمتحة للنقط تعاني من قصور شديد في مواردها
التمويلية اللازمة لرفع معدلات التنمية بها .

وهذا الامر في الحقيقة ناشيء أصلا بسبب انخفاض معدلات الادخار والتي ترجع في الاساس
إلى انخفاض مستويات المعيشة والذي ينعكس في صورة انخفاض في متوسطات الدخول الحقيقية
للأفراد .

وقد حاولت هذه الدول علاج هذه للمشكلة بالعديد من السياسات منها : اللجوء إلى أسلوب
التمويل بالعجز ولكن تجارب كثير من هذه الدول أوقعتها في مشكلة التضخم وما تجره من
تشوهات سريعة واختلال بالتخصيص الأمثل للموارد... الخ.

كما حاولت كثير من هذه الدول أيضا الاتجاه للاقتراض من الخارج لسد هذه الفجوة في
المولود بين الطلقة الادعارية الوطنية وبين احتياجاتها ومن رؤوس الاموال اللازمة للنهوض ببرامج
وخطط التنمية الاقتصادية ، الا أن هذه السياسة أوقعت هذه الدول في مشاكل للدونية الخارجية
وقد ترتب عليها كثير من المصاعب لها في الفترة الأخيرة خاصة.

إلى ماسبق ان كثير من المساعدات الدولية تخطط بالنواحي السياسية الخاصة بعلاقة الدول
المتقدمة الدائنة بالدول النامية وهنا يقلل من أهميتها ودورها .

هنا فضلا عن وجود اعتبارات كثيرة في الوقت الحاضر تحول دون حرية انسياب رؤوس
الاموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والحقيقة أن مشكلة القصور في المولود المالية اللازمة

لتمويل التنمية لاترجع الي انخفاض مستوى الادخار المحلي فقط ولا الي الصعوبات التي تواجه التجاء هذه الدول الي سياسة التمويل بالعمز فقط ولا الي للمشاكل والمصاعب التي تكتف علي التمويل الخارجي ، وانما ايضا ترجع في جزء كبير منها الي انخفاض كفاءة وفاعلية النشاط التمويلي - مثلا في نشاط للمصارف والشركات الاستثمارية والأسواق المالية - في تعبئة للوارد المالية وتوجيهها الي التنمية الاقتصادية ، وذلك بسبب ما تعانيه هذه للؤسسات من مشاكل تسبب في مجموعها في ضعف كفاءة هذه للؤسسات في القيام بدورها في تعبئة للوارد المالية .

وفي ضوء هذا تصبح الحاجة ملحة الي رفع كفاءة التنظيمات التمويلية العاملة في النشاط الاقتصادي ، بحيث تؤدي دورها في الساعمة في حل هذه للمشكلة ، وذلك من خلال استحداث مؤسسات وأساليب جديدة تمكن من علاج هذا القصور . وبعد هذه المقدمة نتقل للحديث عن دور للمصارف الاسلامية في تعبئة للوارد المالية للتنمية .

يمكننا في البداية وبصورة مبدئية أن نضع فرضا مفسرا نقرر من خلاله " أن النشاط للمصرفي الاسلامي أكثر قدرة من النشاط للمصرفي التقليدي علي تعبئة للوارد المالية للتنمية داخل البلدان الاسلامية سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف " . ثم نتقل بعد ذلك الي البحث في مدى صحة هذا الفرض للمفسر بداية علي المستوي النظري ، وهنا يطلب بدوره البحث عن الفروض الاساسية التي يقوم عليها هذا الافتراض ، ثم التأكد من صحتها وسلامة منطقتها وذلك كله انطلاقا من الاطار النظري للفرض للمصارف الاسلامية . وفي سبيلنا لتحقيق ذلك فاننا سوف نقسم الفرض للمفسر السابق الي قسمين :

الأول : أن النشاط للمصرفي الاسلامي أكبر قدرة من النشاط للمصرفي التقليدي على تعبئة للوارد المالية من حيث الكم .

الثاني : أن النشاط للمصرفي الاسلامي أكبر قدرة من النشاط للمصرفي التقليدي على تعبئة للوارد المالية من حيث الكيف .

أولاً : من حيث الكم : إن للمصارف الاسلامية لها من الخصائص المميزة ما يهيء لها قدرة أكبر من البنوك التقليدية علي تجميع وتعبئة للوارد المالية سواء من حيث للوارد الداخلية أو للوارد

الخارجية ، وهذا راجع في الأسس إلى طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي الذي تعمل في إطاره هذه المصارف :

أ - فمن حيث الموارد الداخلية : من المفروض أن يمثل رأس المال أهمية أكبر في عملية تكوين المصرف الإسلامي بعكس الحال بالنسبة للبنك التقليدي الذي يعتبر رأس المال لا يعتد به كمصدر من مصادر التمويل ، حيث يقف دوره عند حد الاعتماد عليه خلال فترة الإنشاء الأولى في إعداد التجهيزات الناتجة والأولية للمصرف ويعتمد البنك بعد ذلك على موارده الخارجية لتمويل أنشطته وتحقيق أرباحه .

غير أن هذا التصور كان صحيحاً إلى حد كبير بالنسبة للبنك التقليدي ، وهو ما درج على العمل به منذ نشأة النظام المصرفي التقليدي ، فان طبيعة للمصرف الإسلامي تجعل هذا التصور غير ملائم بالنسبة له وذلك لتعارضه مع طبيعته الاستثمارية الخاصة ، والتي تتطلب دخوله في مجالات استثمارية متوسطة وطويلة الأجل تستدعي ضرورة أن تتركز مصادر تمويله على موارد ثابتة يجب أن يكون لحقوق الملكية دور كبير فيها ، وهذا لا يتحقق إلا بأن ترتفع حصة موارده الداخلية في جملة موارده المالية بأكثر مما هو متبع بالبنوك التقليدية .

وهذا يعني ان مؤشر حقوق الملكية / اجمالي الأصول يجب ان تكون مرتفعة في المصرف الإسلامي عنها في البنك التقليدي بما يمتشي مع الطبيعة الاستثمارية للميزة للمصارف الإسلامية هذا من ناحية رأس المال ، ومن ناحية أخرى فان ارتفاع مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية عن مخاطر الاقتراض في البنوك التقليدية يستلزم ان يرتفع حجم بعض المخصصات والاحتياطات للمقابلة لتلك المخاطر ، وهو ما يصب أيضاً في النهاية في نفس الاتجاه الذي يبرز ضرورة ارتفاع حجم حقوق الملكية في المصارف الإسلامية عنها في البنوك التقليدية .

يقودنا هذا التحليل السريع والمختصر إلى القول بأن الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية تفرض عليها ضرورة أن تكون اجمالي حقوق الملكية بالنسبة لاجمالي الأصول بها أكبر منها بالنسبة للبنوك التقليدية ، وهو ما يعني بأن الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية تفرض عليها وتنها أن تساهم بقدر أكبر من البنوك التقليدية في تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية من حيث الكم .

ب - أما من حيث الموارد الخارجية (الودائع) : فهناك أيضا مجموعة من الاعتبارات للمستمنة من طبيعة المصارف الاسلامية يترب عليها أن تكون قدرتها علي تجميع وتعبئة الموارد والمخدرات المالية أكبر من قدرة البنوك التقليدية ومن أهم هذه الاعتبارات :-

١ - أنها تقدم البديل الاسلامي للمعاملات المصرفية : وهي بذلك أي المصارف الاسلامية تقوم باستقطاب بعض للوارد المالية التي تخرج أصحابها من التعامل مع المؤسسات الربوية لعدم شرعيتها والتي كان الاقتصاد القومي محروما من الاستفادة منها لدخولها في دائرة الاكتناز .

٢ - قيامها بنشر الوعي الادعاري الاسلامي : وهو يمثل أحد الادوار الاساسية لهذه المصارف والذي يؤدي الي خلق طبقة جديدة من صغار المدخرين ، فضلا عن الحد من ظاهرة الاستثمارات السبية كشراء الحلي وبناء المنازل الفاخرة ، وكذلك مقولمة انتشار أئس المحاكاة والتفاخر الاستهلاكي الذي تعاني منه خاصة مجتمعاتنا المتخلفة ، وهذا كله يساهم في النهاية في تعبئة قدر أكبر من اللوارد المالية .

٣ - تقديمها لمعدلات عوائد (أرباح) أعلى من البنوك التقليدية : فالمصارف الاسلامية تقوم بنشاط استثماري لتوظيف مواردها ، هذا النشاط من المفترض - في ضوء مجموعة من الاعتبارات النظرية أن يحقق معدلات أرباح مرتفعة يتيح لها توزيع عوائد علي مودعيها ذات معدلات أعلى من معدلات الفوائد التي تمنحها البنوك التقليدية لمودعيها .

كذلك من المهم الإشارة أيضا الي أن بعض هذه للعوقات يعود الي طبيعة البيئة التي تعمل بها هذه المصارف والتي لا تلتزم بالنهج الاسلامي في المعاملات سواء في جانب التطبيق اليومي أو جانب التشريع القانوني . والبعض الآخر من هذه للعوقات يعود الي المصارف الاسلامية ذاتها بسبب تقصيرها وعدم التزامها باتباع النهج الصحيح في العديد من الجوانب منذ بداية قيامها بنشاطها .

وحيث أن معدل العائد للمتج علي الودائع يمثل أحد العوامل الاساسية الحاكمة لتدفق الودائع ، فانها بذلك تمتلك من العوامل ما يهيء لها قدرة أكبر من البنوك التقليدية علي تعبئة وتجميع اللوارد المالية .

والنتيجة النهائية أن كل هذه العوامل وغيرها تتيح للمصارف الإسلامية أن تقوم بنور أكبر في تجميع وتعبئة الموارد المالية في الدول الإسلامية عن البنوك التقليدية سواء علي مستوى الموارد الداخلية (حقوق الملكية) أو للموارد الخارجية (الودائع) وذلك من حيث الكم .

ثانيا : من حيث الكيف : ان قدرة للمصارف الإسلامية علي تجميع وتعبئة أكبر قدر من الموارد المالية من حيث الحجم لا يمثل الدور الايجابي الوحيد في هذا المجال ، ولكنها أيضا تتميز بقدرة أكبر علي تعبئة وتهئية للموارد اللازمة لتمويل التنمية ، وذلك من خلال العاملين التاليين :

العامل الاول : تجميعها للموارد طويلة الأجل والتي تختبر التنمية في أمس الحاجة اليها .

العامل الثاني : تهئية موارد ذات طبيعة مخاطرة تقتصر البلاد النامية اليها رغم أهميتها لعملية التنمية .

بالنسبة للعامل الاول : فان الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية تؤدي الي أن تصبح نسبة كبيرة من مواردها المالية ذات آجال طويلة وهو ما نجد تفسيره في العنصرين التاليين :

أولهما : يتعلق بحقوق الملكية (للموارد الداخلية) : وللتمثل في ارتفاع نسبتها الي اجمالي الأصول وهو ما سبق ايضاحه ، وهي بطبيعتها موارد طويلة الأجل ، ومن ثم تصبح هذه الزيادة للمنظمة في الفرق بين قيمة الأصول الثابتة قيمة وحقوق الملكية موارد طويلة الأجل موجهة لتمويل أنشطة استثمارية تخدم هدف التنمية .

وثانيهما : يتعلق بالودائع (للموارد الخارجية) : فنظرا للطبيعة الاستثمارية الخاصة للمصارف الإسلامية فانه من الواجب أن يمتشي هيكل الودائع مع هذه الطبيعة بحيث يتيح تلبية للموارد اللازمة لتمويل هنا النشاط ، وهو ما يقتضي ان تمثل نسبة الودائع طويلة الأجل نسبة عالية من جملة الودائع المتاحة ، بعكس الحال بالنسبة للبنوك التقليدية التي تمثل قيمة الحسابات الجارية نسبة عالية بها ، فضلا علي أن السمة الغالبة للودائع الادخارية ذات طبيعة قصيرة الأجل .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن للموارد طويلة الأجل من جملة للموارد المتاحة للمصارف الإسلامية يجب أن تمثل نسبة أكبر لكي تتلاءم مع الطبيعة الاستثمارية الخاصة لهذه المصارف . وهو ما يعني أن الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية تؤهلها لتجميع وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية من حيث آجالها .

أما بالنسبة للعامل الثاني : فالبنوك الإسلامية نظرا لطبيعتها المميزة تعمل على تعبئة موارد ذات طبيعة مخاطرة تمثل أهمية خاصة ومطلوبة لعملية التنمية وتميز بنديتها في الدول النامية . والموارد للمخاطرة هي الاموال التي تقبل للمشاركة في تحمل نتائج العمليات الفعلية من ربح أو خسارة ومن ثم يكون لديها الاستعداد لتحمل المخاطر المتوقعة للعمليات الاستثمارية . والدول النامية في سعيها الحثيث لرفع معدلات التنمية بها تحتاج الى هذا النوع من الموارد لكي تتمكن من الاضطلاع بمسؤولية برامجها الاستثمارية التنموية المطلوبة .

فالملاحظ أن النسبة الغالبة من اللوارد المالية المتاحة بالدول النامية تتميز برغبتها في التوجه الى المجالات الآمنة التي ينخفض فيها عامل للمخاطرة ، ولذلك فهي تفضل مثلا اللجوء للبنوك التقليدية ذات العائد الثابت والمضمون أو الاكتياز أو الاستثمارات السلبية ، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتأصلة في هذه المجتمعات .

ولذلك فالصافى الإسلامية حينما تساهم بطبيعتها المميزة تهيئة قدر ما من اللوارد للمخاطرة لتمويل التنمية انما تؤدي عظمة كبيرة لاقتصاديات هذه الدول.

ونظرة سريعة على طبيعة آلية عمل للمصارف الإسلامية سواء فيما يتعلق بعملية تجميع الموارد أو عملية التوظيف ، توضح أن الطبيعة للميزة للمصارف الإسلامية تتيح لها امكانية تهيئة موارد ذات طبيعة مخاطرة . فالعلاقة التي تربط للمصرف بمودعيه هي علاقة عقد مضاربة مطلقا تفرض على المودع أن يتحمل مع المصرف نتائج العمليات الاستثمارية من ربح ، أو خسارة ، وهو ما يعني ضرورة توافر استعداده للمخاطرة لانه ليس هناك عائد مضمون محدد سلفا . وأيضا العلاقة التي تربط للمصرف بمستثمري أمواله (للمستثمرين) هي علاقة عقد مضاربة مقيد أو مشاركة ، وهو ما يعني أن للمصرف يدخل مشاركا مع المستثمر في نتائج العملية الاستثمارية ومن ثم فهو لا يفرض عليه ضرورة الحصول منه على عائد مضمون محدد سلفا بصرف النظر عن نتيجة العملية الاستثمارية من ربح أو خسارة . ومعنى ذلك أن للمصرف الإسلامي - بعكس البنك التقليدي لما له من منهج مميز في تجميع وتوظيف اللوارد المالية يجعل بالضرورة في حالة الالتزام بهذا المنهج - هذه الموارد ذات طبيعة مخاطرة .

من خلال التحليل للمختصر والسريع نستطيع القول بأن للمصارف الإسلامية لها قدرة أكبر من غيرها من البنوك التقليدية علي تعبئة اللوارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف للالام ، ومن ثم فهي تساهم في حل احدي للمشاكل الهامة التي تواجه البلاد النامية ، غير أنه من المهم ومن باب التحديد الدقيق للأمور يجب الإشارة مبدئياً الي أن هذا الفرض للمفسر يعتمد علي مدى توافر عدد من القروض وذلك حتي لا يخلط بين المثال والتطبيق أو بين ما يجب أن يكون وهو ما سبق الإشارة اليه وبين ما هو كائن بالفعل وهو ما ستعرض له لاحقاً .

ثانياً : دور المصارف الإسلامية في تدعيم الاستثمار القومي :

يمثل رفع معدلات الاستثمار القومي أحد أهداف السياسة الاقتصادية لكافة الدول عامة وخاصة الدول النامية منها وذلك لما للاستثمار من دور رئيسي في تحديد مستوي النشاط الاقتصادي بصفة عامة وخاصة من حيث تحديد مستوي العمالة ومستوي الناتج القومي . وهو ما يعني أن الاستثمار يحتر أحد المتغيرات الاساسية المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية ، ولذلك تعمل الدول علي تشجيع الاستثمار بها وتقديم كثير من التسهيلات للمستثمرين من أجل دفع عجلة التنمية وتحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية للمجتمع .

وللمصارف الإسلامية من خلال نشاطها الاستثماري باعتباره النشاط الاساسي لها ، لها دور كبير في تدعيم والمساهمة في تحقيق هذا الهدف من أهداف السياسة الاقتصادية للمجتمع ، وذلك من خلال محورين رئيسيين :

المحور الأول : باعتبار ان النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية يمثل في الغالب استثماراً حقيقياً ، حيث يقوم للمصرف الاسلامي بتوظيف اللوارد المالية المتاحة في اقامة للمشروعات الاستثمارية بصورة مباشرة ، سواء قام بذلك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره من للتعاملين ، وهو ما يؤدي في الغالب الي زيادة رصيد المجتمع من رأس المال مما يحد تدعيماً للاستثمار القومي .

وللمصارف الإسلامية بذلك تختلف عن البنوك التقليدية التي يقوم نشاط الاساسي في توظيف مواردها المالية علي أسس عملية منح القروض ، كما أن كلمة استثمار بالنسبة لها تعني المبالغ المتفقة في شراء الأوراق المالية ، والتي تمثل غالباً أصولاً إنتاجية قائمة من قبل ، حيث لا تعتبر

استثمارا من وجهة النظر القومية وإنما يعد استغلالا ماليا وذلك لأنها لا تضيف إلى رصيد المجتمع وأصوله الإنتاجية أية أصول رأسمالية جديدة .

المحور الثاني : والذي تستطيع للمصارف الإسلامية من خلاله للمساهمة في تدعيم الاستثمار القومي يرجع إلى أن طبيعة نظام للمصارف الإسلامية تحفز للمستثمرين على الاستثمار وذلك عن طريق رفع الكفاية الحدية لرأس المال للمشاركة في العمليات الاستثمارية من قبل للمستثمرين مع هذه للمصارف وكذلك من خلال اقتسام المخاطرة معهم ، وهو ما يعمل على رفع معدلات الاستثمار بالمجتمع .

فمن المعروف أن نظام للمصارف الإسلامية لا يسمح لها بمنح القروض بنظام الفائدة الناتجة للمستثمرين وإنما تقوم بمشاركتهم في العمليات الاستثمارية، سواء في رأس مال العملية أو التكاليف الأخرى ، وكذلك مشاركتهم في نتائج العمليات من ربح أو خسارة ومن ثم في للمخاطر التي ترتب على هذه العمليات

وبناء على هذه الطبيعة الخاصة للنظام التمويلي نجد أن للمصارف الإسلامية تؤثر بصورة إيجابية على أهم عاملين من العوامل المؤثرة في عمليات الاستثمار وهما : الكفاية الحدية لرأس المال والمخاطرة .

والكفاية الحدية لرأس المال هي " أعلى نسبة عائد إلى التكلفة يمكن الحصول عليها من وحدة إضافية من أكثر الأصول الرأسمالية ربحية " .

وللمستثمر أيا كان لا يبدل في استثمار إلا إذا كان العائد التقدي للتوقع بالنسبة إلى التكلفة مجز بدرجة كافية تحفزه على اتخاذ قرار الاستثمار ، ولذلك فكلما كان العائد التقدي للتوقع من المشروع الاستثماري أكبر من تكلفة الاستثمار لهذا للمشروع كلما دفع ذلك للمستثمرين إلى زيادة حجم استثماراتهم .

وإذا نظرنا إلى نظام للمصارف الإسلامية فالتا نجد أن استثماراتها التي تقوم بمشاركتها غيرها من المستثمرين فيها تحيز بارتفاع معدل الكفاية الحدية لرأس المال للمشاركة فيها ، وذلك لكون معدلات الأرباح التي تأخذها هذه للمصارف وهي تمثل معدل تكلفة الأموال للمستثمرة بالنسبة للمستثمرين ، أقل من معدلات الفائدة السائدة في السوق ، وهو ما يمثل انخفاضاً في تكلفة

للشروع الاستثماري ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال المستخدم في الاستثمار بالنسبة للعميل المستثمر ، هذا بالإضافة إلى تحمل البنك جزء من تكلفة المشروع الاستثماري مما يؤدي إلى تخفيض جزء من التكلفة الاستثمارية بالمقابل .

يضاف إلى ما سبق أن طبيعة العمليات الاستثمارية للمصارف الإسلامية القائمة على قاعدة الغنم بالغرم التي تعني أن للمصارف الإسلامية تشارك العميل المستثمر في تحمل نتائج العملية الاستثمارية من ربح أو خسارة ، هذا الاستعداد من قبل للمصارف الإسلامية لتحمل جزء من خسائر المشروعات في حالة حدوثها "أي اقتسام للخسارة" . يجعل كثير من المستثمرين يفضلون مشاركة للمصارف الإسلامية حتى ولو كانت مواردهم المالية تكفي لأقامة هذه المشروعات بصورة مستقلة .

ومعنى ذلك أن طبيعة العمليات الاستثمارية للمصارف الإسلامية القائمة على المشاركة تخفف للمستثمرين على القيام بالعمليات الاستثمارية ليس فقط عن طريق رفع معدل الكفاية الحدية لرأس المال - نتيجة لانخفاض معدل العائد الذي يحصل عليه وتعملها لجزء من تكلفة المشروع ولكن أيضا لمشاركتها لهم في تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية .

وفي ضوء هذا كله يمكن القول أن الطبيعة الخاصة والميزة للمصارف الإسلامية ولاستثماراتها - تساهم في رفع معدلات الاستثمار على المستوى القومي ، من خلال ما تقوم به من حفز للمستثمرين على القيام بعمليات الاستثمار من ناحية ، ومن خلال ما تقوم به من عمليات استثمارية حقيقية من ناحية أخرى .

ثالثا : دور المصارف الإسلامية في اشتقاق نفود الودائع :

عملية اشتقاق نفود الودائع في البنوك التقليدية وتأثيرها في العرض النقدي:

تعتبر النفود بمثابة الدم في شرايين الاقتصاد الحديث القائم على درجة كبيرة من التخصص وتقسيم العمل ، لذلك فإن سير النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية إلى الامام يعتمد بصفة أساسية على النفود ومدي تأديتها لوظائفها الأساسية كوسيط للتبادل ومقياس للقيم ومستودع

للثروة وكذلك وظائفها الحركية^(١) التي تؤثر في اتجاهات النشاط الاقتصادي وفي معدل نموه ، وهي تعتمد علي الكيفية التي تتغير بها كمية النقود علي مستوي النشاط الاقتصادي ككل وما يمكن أن يؤدي اليه هذا من تغير في مستوي الاتاج والتوقف وما لذلك من آثار علي كل من أسعار وتوزيع الدخل ، ومن ثم تغير في نشاط الاستهلاك والادفاق ، وهو ما يعني أن التغير في كمية النقود (العرض النقدي) يؤدي الي حدوث تغيرات وآثار اقتصادية عديدة .

وتعتبر البنوك احدى الأدوات التي تحكم وتؤثر في عرض النقود في المجتمع لما لها من قدرة علي اشتقاق نقود الودائع ومن ثم زيادة العرض النقدي ، وهو ما يؤدي في بعض الاحيان الي آثار تضخميه ضاره بالاقتصاد القومي ، حيث يري البعض أن التوسع في اشتقاق نقود الودائع يؤدي الي خلق مزيد من الضغوط التضخمية تعوق عملية التنمية الاقتصادية ولا يختلف أثرها عن أثر التمويل بالعجز وتتوقف حدود قدرة البنوك التقليدية علي خلق نقود الودائع علي حجم النقدية التي تدخل أو تخرج من النظام المصرفي وما تحفظ به هذه من البنوك من سيولة ونسب الاحتياطي النقدي الواجب مراعاتها كحد أدني تحدده السلطات النقدية .

وهذه العملية في حجاج الي شرح مفصل وتحليلي لمعرفة طبيعتها والآلية التي تتم بها والأساس الذي تستند اليه ، حتي يمكن الوقوف بعد ذلك علي حقيقة ومدى امكانية للصارف الاسلامية علي خلق النقود واشتقاق الودائع .

فإذا افترضنا أننا أمام بنك تقليدي يعمل في السوق المصرفية وأن نسبة الاحتياطي النقدي التي يجب أن يلتزم بها هذا البنك هي ٢٠٪ ، وإذا افترضنا أن شخصا قام بايداع مبلغ ١٠٠٠ جنيه في هذا البنك وتسمي وديعه أولية فان البنك سيقوم باحتجاز مبلغ ٢٠٠ جنيه كاحتياطي نقدي ثم يقوم بقراض البقي وقرره ٨٠٠ جنيه الي احد عملائه والذي يقوم بايداعه لدي بنك آخر هذه الوديعه الجنيدي يطلق عليها اسم وديعه مشتقة .

ويكون هذا البنك قد سلمه مباشرة في خلق الودائع بمقدار هذه الوديعه للمشتقة . وهذا البنك الآخر يقوم باحتجاز ١٦٠ جنيه كاحتياطي نقدي وبالتالي يمكنه اقراض مبلغ ٦٤٠ جنيه والتي

(١) د. عبد الرحمن ميسرى : اقتصاديات النقود ، دار الجامعات المصرية . ص ٢٦ .

بلورها تدفع كحساب جاري في بنك ثالث يقوم بلوره باحتجاز مبلغ ١٢٨ جنيهها ويقوم
بإقراض مبلغ ٥١٢ جنيهها الباقية لتظهر كوديعة جديدة (مشتقة) في بنك رابع .

وعند هذا الحد نجد أن قيمة الودائع الإجمالية بلغت -

$$. ١٠٠٠ + ٨٠٠ + ٦٤٠ + ٥١٢ = ٢٩٥٢ جنيهها .$$

وإذا وصلنا العملية الحسابية من الإيداع واحتجاز نسبة ٢٠ ٪ والإقراض والإيداع في بنك
آخر .. حتى تصل الوديعة الأخيرة إلى الصفر فإنا نجد أن حجم الودائع سيصل إلى ٥٠٠٠ جنيهها
أي خمسة أمثال الوديعة الأولى وأن حجم الودائع المشتقة يصل إلى أربعة أمثال حجم الوديعة
الأصلية. وهكذا يتضح أن البنوك التقليدية تمتلك القدرة على خلق الائتمان من خلال اشتقاق
تقود الودائع، غير أنه من الضروري إيضاح أن هذه القدرة تتوقف على عدد من العوامل ^(١) :

- ١- نسبة الاحتياطي التقليدي : فقدرته البنك على خلق النقود تزداد مع انخفاض نسبة
الاحتياطي التقليدي والعكس - فإذا احتفظت البنوك باحتياطي تقدي كامل ١٠٠٪ فلا يكون
لديها أية قدرة على خلق ودائع جديدة ، حيث لا يستطيع البنك أن يقرض أي جزء من هذه
الوديعة ويقتصر دوره على مجرد حراسة الأموال للودعة لديه ومن ثم فإن احتفاظ البنوك باحتياطي
تقدي جزئي يمثل شرطا ضروريا لقدرة هذه البنوك على خلق الودائع ، ولكنه ليس شرطا كافيا .
- ٢- قدرتها على منح القروض : فمع بقاء العوامل الأخرى على حلقها تزداد قدرة البنوك
على خلق تقود الودائع كلما زاد حجم القروض التي تقوم بمنحها والعكس بالعكس ، فالتحليل
السابق قد بين على أساس أن الفرصة متاحة أمام البنك على تقديم ائتمان بكل مبلغ يزيد لديه عن
نسبة الاحتياطي التقليدي من الودائع المتاحة . وهذا الاقتراض لا يمكن الجزم بصحة تحقيقه في الواقع
العملي ، وذلك لأنه من الممكن أن تكون هناك أموال عاطلة لدى البنك في كثير من الأحيان .
وعموما يمكن القول هنا أن قدرة البنك على خلق النقود تزداد بزيادة حجمه أي بزيادة حجم
الودائع المتاحة لديه ، وبزيادة قدرته على منح حجم أكبر من الائتمان من هذه الودائع .

(١) فطر : د. صبحي نغرس قريشه : التقود والبنوك ، دار الجمعية للطباعة والنشر . الاسكندرية ، ١٩٨٦ ص ٩٦-١٢٣

٣- نسبة ما يتم إعادة ايداعه من الائتمان للمنوح : قام التحليل السابق أيضا علي افتراض أن القروض التي قام البنك بمنحها يتم إعادة ايداعها بالكامل في بنك آخر - أو في نفس البنك علي حين أن الواقع العملي لا يؤيد هذا الافتراض دائما ، اذ من الممكن أن يسرب جزء من هذه القروض الي التناول ولا يتم ايداعه ثانية في بنك آخر ، وعموما كلما انخفضت نسبة الجزء المتسرب الي التناول من هذه القروض كلما زادت قدرة هذه البنوك علي خلق النقود والعكس بالعكس . وهكذا يتضح أن التحليل السابق يقوم علي أسس أن كل ما يقدمه بنك ما من ائتمان يخلق وديعه لدي بنك آخر أو لديه - اذا تم إعادة ايداع هذا القرض أو جزء منه لدي نفس البنك . وهكذا نخلص التحليل السابق الي أن السر في مقدرة البنك (أو البنوك) التقليدية علي خلق الودائع هو تمكنها من تقديم للقروض والسلفات من الزيادة المتاحة في مواردها النقدية وأن جزء صغيرا من الزيادة في مواردها النقدية يسرب نهائيا الي التناول علي حين أن معظم القروض يعاد ايداعها من جانب من آلت اليهم في النهاية في حساباتهم المصرفية لدي هذا البنك أو البنوك الأخرى ^(١) .

ومن لهم هنا الإشارة الي أن عملية اشتقاق النقود لها بعض الآثار الاقتصادية الضارة فهذه النقود التي تم خلقها وزيادتها في سوق التعامل لم يقابلها في الوقت نفسه زيادة مماثلة في الانتاج ، وهو ما يعني أن زيادة في كمية النقود للتداول في السوق عن كمية الانتاج من السلع قد حدثت . وهو ما يؤدي الي ارتفاع كبير في الاسعار وانخفاض في القوة الشرائية للنقود ، ومن ثم ارتفاع نسبة التضخم . ومعني ذلك أن البنوك التقليدية بما تتمتع به من قدرة علي التوسع في منح الائتمان بأكبر مما يتاح لها من موارد تؤدي الي خلق النقود ومن ثم زيادة للعروض النقدي والمساهمة في احداث للوجحات التضخمية ، وهو ما يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية

اشتقاق نقود الودائع في المصارف الاسلامية (الاطار النظري) :

تختلف طبيعة المصارف الاسلامية تمام الاختلاف عن طبيعة البنوك التجارية التقليدية ، سواء من حيث الاسس الفلسفي لقيامها أو من حيث الاسس والمباني التي تحكم نشاطها أو من

(١) د. صبحي تادرس قرصة : النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

حيث أساليب وميكانيزم عملها . ولا شك أن لهذه الطبيعة للميزة المختلفة عن طبيعة البنك التقليدي أثرها علي عملية اشتقاق قود الودائع في المصرف الاسلامي .

ونقطة الانطلاق الاساسية لهذا الاختلاف تنبع من الفطرة الاسلامية للنقود والتي تقوم علي أن النقود لا تنمو بذاتها ، بل لا بد من تزويجها مع عنصر أو أكثر من عناصر الانتاج ، كشرط أساسي لنموها ، وتأسيسا علي ذلك فإن للمصرف الاسلامي يحرص علي أن يكون اسهامه مباشراً في عملياته التمويلية أما كمضارب أو كصاحب رأس المال أو مشترك أو مرابح ... وكل هذه العمليات تقوم علي تزويج رأس المال التقليدي مع عنصر أو أكثر من عناصر الانتاج ، ويتج عن هذا التزويج العائد للتزول .

ولذلك فإن للمصرف الاسلامي يرفض أن يقوم نشاطه الاساسي في توظيف موارده علي عملية الاقتراض للنقود مقابل فائدة ثابتة في مقابل عنصر الزمن ، وإنما يقوم نشاطه الاساسي علي استثمار ما يجمع لديه من موارد مالية في مشروعات استثمارية حقيقية .

وحيث أن للمصارف الاسلامية لا تقدم قروضاً مقابل سعر الفائدة كالبنك التقليدي بل تدخل شريكة بطريقة أو أخرى في العمليات الاستثمارية ، فإن قيمة للمشاركات التي يقوم بها للمصرف الاسلامي لا تتقل كودائع لدي مصرف آخر بل ترصد لدي المصرف نفسه لحساب المشاركة ليتم الصرف منها حسب الاتفاق مع العميل .

وفي ضوء هذا نجد أن للمصارف الاسلامية لا تقدم تمويل تقليدياً^(١) في صورة قروض نقدية ، وإنما يقوم نشاطها علي مبادلة السلع بالنقود أو تقديم تمويل سلعياً أو عينياً نتيجة لقيام نشاطها في مجال توظيف مواردها علي العمليات الاستثمارية الحقيقية .

يضاف الي ذلك وفي ضوء ما سبق أن للمصرف الاسلامي لا يضمن كالبنك التقليدي استرداد مقلد مشاركته في العملية الاستثمارية أو مشاركة العميل له ، ولا يستطيع أن يحدد مقلد الربح فيها وإنما هي توقعات مبنية علي دراسات اقتصادية .

(١) باستثناء بعض حالات القروض الحسنه .

ومن ثم فإن قضية ضمان استرداد قيمة التمويل وعوائدها في البنك التقليدي ليست متحققة هنا في المصرف الإسلامي ، وإن كانت هذه نقطة اختلاف فرعية إلا أنه من لهم الإشارة إليها .
يستفاد مما سبق أن حسابات الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية توجه لاستثمارات حقيقية من خلال شراء السلع واللعنات والآلات وغيرها في صور الاتفاق العيني وليس النقدي ، كما هو الحال في البنك التقليدي ، ومن ثم يتقي هنا في المصرف الإسلامي الشرط الأساسي الذي تحمده عليه البنوك التقليدية لخلق النقود .

فإذا انتقلنا للحساب الأخر والمتمثل في الحسابات الجارية ، فالتا نجد بداية أنه انطلاقاً من أن النشاط الأساسي للمصرف الإسلامي هو النشاط الاستثماري فإن فتح الحسابات الجارية للعملاء لا يمثل نشاطاً رئيساً لها فضلاً على أنه يتم في إطار قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية .

فبد للمصرف الإسلامي هنا على الودائع الجارية يد أمين ولا يجوز له أن يقوم باستثمار هذه الأموال أو التصرف فيها ^(١) ، ولذلك فليس في سلطة أو صلاحية للمصرف الإسلامي أن يقوم بقراض هذه الأموال - أو حتى استثمارها أو التصرف فيها كما يفعل البنك التقليدي . لأنه يكون بذلك يكون قد خالف لمبادئ الشريعة التي تحكم عمله في هذا الشأن .

والآن وبعد هذا التحليل السريع وموقف المصارف الإسلامية من عملية اشتقاق نقود الودائع ؟ هل للمصارف الإسلامية لها القدرة على اشتقاق النقود مثل البنوك التقليدية ؟ أم أنها عقيمة التأثير في هذا الشأن ؟

قد يفهم من التحليل السابق أن للمصارف الإسلامية ليس لها القدرة على اشتقاق الودائع وذلك على أسس أن التحليل السابق كان قد انتهى لي :

١- أن السر في مقدرة البنك التقليدي على خلق الودائع هو تقديمه للقروض النقدية من الزيادة المتاحة في مولده .

٢- أن للمصارف الإسلامية تحمده في توظيف مولدها في الأسس على نشاط الاستثمار ولا تقوم بتقديم قروض نقدية إلى عملائها .

(١) تكيف العلاقة السريعة للودائع الجارية في المصارف الإسلامية انظر : الودائع للصرفية النقدية واستثمارها في الإسلام ،

د:حسن عبد الله الأمين ، دار الشروق جدة ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ ص ٢٣٠ وما بعدها

غير أن هذا الاستنتاج غير صحيح ، وذلك لأن الصورة في حاجة إلى مزيد من الإيضاح :

١ - صحيح أن للمصارف الإسلامية لا تمنح قروضا نقدية بنظام الفوائد الثابتة ولكن أنظمتها الداخلية تسمح لها - بل أحيانا تلزمها بتقديم بعض القروض الحسنة (بدون فوائد) وإن كانت حجم هذه القروض تكون محدودة جدا بالنسبة لموارد المصرف ، كما أن طبيعة القرض الذي تمنح من أجله هذه القروض قد تستدعي ضرورة استخدامها مباشرة في عمليات سلمية مباشرة فلا يقوم العميل بإعادة ائلاعها ثانية .

٢ - في بعض عمليات المضاربة قد يتسلم العميل القيمة المحددة لتمويل العملية نقدا ومن الممكن أن يقوم بإداعها أو بعضها لفترة محدودة في بنك آخر حتى يتم الصرف منها مرة واحدة أو على دفعات .

٣ - كذلك فإن عمليات تغليب للمصارف الإسلامية للأموال بالمعاوضة بالشراء والبيع طلبا للربح قد يؤدي إلى فتح حسابات تجارية في بعض الحالات ، غير أن حلقات الإداع في مثل هذه الحالات ليست متوالية كما هو متوقع لها في إطار البنوك التجارية .

٤ - إن انظمة الودائع التجارية بالمصارف الإسلامية تسمح لها بتفويض من العميل باستخدامها في عمليات تمويلية واستثمارية (شرعية) .

نخلص من هذا كله إلى أن قدرة المصارف الإسلامية على اشتقاق الودائع ليست منعومة كما يصور البعض ، إلا أنه من الضروري التأكيد على أن هذه القدرة محدودة جدا بالقياس على قدرة البنوك التقليدية في هذا الشأن نتيجة للطبيعة الحافظة والمميزة للمصارف الإسلامية ، والتي تختلف شكلا وموضوعا عن طبيعة البنوك التقليدية كما سبق إيضاحه .

وانطلاقا من هذا يمكن القول أنه طالما أن قدرة المصارف الإسلامية على اشتقاق تقود الودائع محدودة فإن قدرتها على المساهمة في زيادة العرض النقدي أيضا محدودة وبالتالي فإنها لا تساهم في أحداث للوجات التضخمية والتقلبات الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية سلبية على عمليات التنمية ، ومن ثم فإن دورها الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من هذا المدخل دور إيجابي يحسب لها .

رابعا : دور المصارف الاسلامية في تمويل المجالات والأجال التي تختم غرض التنمية :
(الاطار النظري) :

للمصارف الاسلامية هي مصارف تنموية ، أي أن من أهدافها للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العاملة بها .

وهذه الصفة التنموية تعكس بصورة مباشرة في تنظيمها الداخلي وفي استراتيجياتها الاستثمارية وكذلك في معاييرها لتقويم واختيار مشروعاتها .

وهذا الأساس التنموي للمصارف الاسلامية مرجعه في الاصل لمبدأ " الاستخلاف " أحد المبادئ الرئيسية الذي تطلق منه للمصارف الاسلامية ، ولذلك نجد أن للمصارف الاسلامية مطالبه عند قيامها عزاولتها لأشطتها مراعاة البعد الاجتماعي في هذه الانشطة بحيث لا يمثل البعد الخاص للتمثل في الربحية المالية الهدف الوحيد لها ، ولذلك فالمصارف الاسلامية انطلاقا من هذا الاساس ملزمة بالمساهمة في أهداف التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها . والبلاد الاسلامية التي تعمل بها هذه للمصارف تنتمي كما هو معروف الي مجموعة الدول النامية ولذلك تجمعها سمات وخصائص اقتصادية واحدة تقريبا .

وهذين القطاعين علي وجه الخصوص يحتاجان الي استثمارات طبيعية طويلة الأجل .
وعلي ذلك نستطيع أن نقرر أن للمصارف الاسلامية مطالبه انطلاقا من دورها التنموي توجيه جزء كبير من استثماراتها ناحية :

١- مجال الصناعة والزراعة .

٢- الاستثمارات طويلة الأجل .

فهل أي التطبيق العملي لتجربة للمصارف الاسلامية متوافقا مع هذا التصور النظري للنموذج التنموي للمصارف الاسلامية .

المبحث الثاني

عرض وتقييم الآثار الاقتصادية للمصارف الإسلامية
(التجربة العملية)

المبحث الثاني

عرض وتقييم الآثار الاقتصادية للمصارف الإسلامية

(التجربة العملية)

يستهدف هذا للمبحث في الأسس الوقوف علي الآثار الاقتصادية التي تركتها للمصارف الإسلامية في البيئات التي تعمل بها من خلال التجربة العملية في الفترة للماضية . ومعني آخر تحديد الدور الاقتصادي الذي قامت به هذه للمصارف في الواقع العملي لخدمة أغراض وأهداف التنمية الاقتصادية .

وعلي الرغم من أن للمصارف الإسلامية لها العديد من الآثار الاقتصادية علي المجتمعات العاملة بها ، إلا أن الدراسة في هذا للمبحث سوف تقتصر علي أربعة فقط من هذه الآثار، وهي تتعلق بالدور الاقتصادي للعناصر الأربعة التي سبق دراستها في للمبحث السابق .

ويقوم أسلوب الدراسة في هذا للمبحث علي أسس تكوين علاقة ترابط بين التحليل السابق لكل عنصر في للمبحث السابق وبين دراسة آثار هذا العنصر في للمبحث الحالي وذلك من خلال الانطلاق من الفروض التي انتهت إليها التحليل السابق لكل عنصر ، لبحث مدى توافر هذه القروض في الواقع العملي من خلال التجربة الفعلية لهذه للمصارف وذلك من أجل توصيف وتقييم الدور الذي قامت به للمصارف الإسلامية لتحقيق أهدافها المفترضة في هذا الصدد . وللتلك فقد خطط هذا للمبحث ليشتمل علي النقاط الأربعة التالية :

(١) عرض وتقييم دور للمصارف الإسلامية في تعبئة للوارد المالية لتمويل التنمية (التجربة العملية) .

(٢) عرض وتقييم دور للمصارف الإسلامية في تدعيم الاستثمار القومي (التجربة العملية) .

(٣) عرض وتقييم دور للمصارف الإسلامية في اشتقاق نقود الودائع (التجربة العملية) .

(٤) عرض وتقييم دور للمصارف الإسلامية في تمويل المجالات والأجال التي تخضع لغرض التنمية

(التجربة العملية) .

عرض وتقييم واقع دور المصارف الاسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية (الصجيرة العملية) :

انتهينا في تحليلنا السابق لى أن قدرة المصارف الاسلامية على تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية أكبر من قدرة البنوك التقليدية . سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف ، وذلك لمجموعة من الاعتبارات التي ترتبط بطبيعة هذه المصارف، حيث توافر للمصارف الاسلامية بعض الخصائص والسمات المميزة التي تهيء لها وتمكنها من تحقيق هذا الدور .

وقد اتضح أيضا أن صحة هذا القرض للمفسر محكمة عدي توافر عدد من الفروض الاساسية بحيث أن انشاء وجود هذه الفروض يجعل من غير الممكن قيام للمصارف الاسلامية بهذا الدور ، ومن ثم عدم صحة هذا التصور الذي صورناه في القرض السابق .

وبداية لا بد من التحديد الدقيق لهذه الفروض التي قام عليها تحليلنا السابق ، والتي تعتمد عليها دراستنا للتحجيرة ، بحيث يمكن القول في حالة توافر هذه الفروض أن القرض للمفسر قد تحقق في الواقع العملي ، هو ما يعني أن المصارف قامت بهذا الدور للنوط بها ، وفي حالة عدم تحقق هذه الفروض يكون العكس صحيح ، وهو عجز هذه المصارف عن القيام به . وبمعنى آخر نستطيع التعرف على مدى وجود فجوة من علمه بين النظرية والتطبيق بخصوص قيام للمصارف الاسلامية بهذا الدور . فاذا بدأنا بالشق الأول : من القرض للمفسر والذي يقرر " أن للمصارف الاسلامية تمتلك قدرة أكبر من غيرها من البنوك التقليدية على تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية من حيث الكم " فاننا نجد أن هذا التصور قد بني على أسس توافر الافتراضات التالية فيما يتعلق بالموارد الداخلية والخارجية للمصارف الاسلامية :

أولا : بالنسبة للموارد الداخلية :

- ١- لارتفاع مؤشر حقوق الملكية / إجمالي الأصول في المصارف الاسلامية عنه في البنوك التجارية .
- ٢- لارتفاع حجم للخصصات والاحتياطات المحتجزة لمقابلة مخاطر استثمارات للمصارف الاسلامية .

ثانيا بالنسبة للموارد الخارجية : هناك أيضا عدد من الفروض الأساسية التي يقوم عليها صحة الفرض للمفسر السابق :

١- أن معدلات الأرباح الممنوحة للودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية أعلى من معدلات الفوائد الممنوحة للودائع بالبنوك التجارية .

٢- أن للمصارف الإسلامية تعمل على تهيئة بعض الموارد المالية التي يتحرج أصحابها من التعامل مع المؤسسات المصرفية الربوية ويفضلون بقائها عاطلة .

٣- أن للمصارف الإسلامية تعمل على استقطاب بعض الموارد المالية التي كانت توجه لاستثمارات سلبية وذلك كنتيجة لقيامها بدورها في نشر الوعي الادخاري والمصرفي الاسلامي .
فاذا انتقلنا الى الشق الثاني من الفرض للمفسر والذي يقرر " أن للمصارف الإسلامية مهينة أكبر من غيرها من البنوك التقليدية لخدمة المورد المالية للامانة لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك بانامتها للموارد متوسطة وطويلة الاجل من جانب وتوفيرها للموارد ذات الطبيعة للمخاطرة من جانب آخر " فاننا نجد أن هذا التصور أيضا قد بني على أسس توافر عدد من الافتراضات :

فبالنسبة لقدرة المصارف الإسلامية على توفير الموارد طويلة الأجل فذلك لأن للمصارف الإسلامية تميز بالآتي :

(أ) ارتفاع مؤشر حقوق الملكية / إجمالي الأصول بها عنه في البنوك التجارية - للاعتبارات السابقة - وهي بطبيعتها موارد طويلة الأجل .

(ب) ارتفاع نسبة الودائع طويلة الاجل الى إجمالي الودائع ما يمتشي مع الطبيعة الاستثمارية الخاصة لهذه المصارف وهذا يتطلب مبنيا أن تعكس نظم الودائع بهذه المصارف هذه الخاصية ، وكذلك هيكل الودائع الفعلية.

أما بالنسبة لقدرة المصارف الإسلامية على تهيئة الموارد المالية ذات الطبيعة للمخاطرة فهنا يتطلب تحقيق أمرين أحدهما يتعلق بجانب الودائع ولآخر يتعلق بجانب التوظيف :

أ- أما فيما يتعلق بجانب الودائع : فانه يجب أن يكون التطبيق العملي لنظم متفقا الودائع مع الاطار النظري للمعلن لها مسبقا فيما يتعلق بالمشاركة في تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية ونتائجها العملية من ربح أو خسارة .

ب - أما فيما يتعلق بجانب التوظيف : فانه يجب أن تكون النسبة الغالبة من توظيفات للمصارف الاسلامية تقوم علي أسس للمشاركة الفعلية في نتائج العمليات الاستثمارية من ربح أو خسارة .

والآن علينا أن نبحث مدى توافر هذه الفروض الأساسية في الواقع العملي ، حتي يمكننا الوقوف علي مدى قيام للمصارف الاسلامية بهذا الدور الهام من أدوارها الاقتصادية في تعبئة للوارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية ، وهو ما تعرض له السطور التالية بقدر ما يتاح من بيانات ومؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تحديد طبيعة هذه للتغيرات :

ولنبداً أولاً بالفروض الخاصة بالشق الاول من الفروض للمفسر :

أ - مؤشر حقوق الملكية الي اجمالي الأصول :

يوضح الجدول التالي نسبة حقوق الملكية (رأس المال للمفوع + الاحياطات والمخصصات + الأرباح غير الموزعة) الي اجمالي قيمة للوارد (اجمالي حجم لليرانية) في بعض للمصارف الاسلامية خلال عدد من السنوات .

جول رقم (١)

نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموارد %

السنة	١٩٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	المتوسط
بنك فيصل للمصرف	٣١	١٠	٤	٣,٥	٣	٣	٣	٥	٦	٨	%٧,٥
للمصرف الإسلامي مصر	—	—	—	٦,٨	٢,٣	١,٩	١,٢	١,١	١	—	%٢,٦
البنك الإسلامي الأردني	٢٦	١٣	٩	٩	—	٥	٤	—	—	—	%١١
البنك الإسلامي الكويت	٤	٣	٥	٦	٤	٥	٤	—	—	—	%٤,٤
بنك دبي الإسلامي	—	—	—	—	٨	٥	٤	٥	٥	٦	%٥,٥
											%٦,٢

المصدر : من التقارير السنوية لهذه المصارف .

من خلال هذا الجدول يتضح أن نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموارد في غالبية المصارف الإسلامية كانت نسبة منخفضة جدا ولا تتلاءم مع الطبيعة الإسلامية الخاصة التي تميز هذه المصارف عن غيرها ، فقد حدد بنك التعميمات بسويسرا للوشر الأساسي لمدي كفاية الحقوق

الملكية لاجمالي الأصول للبنوك التجارية لعام ١٩٩٠ بنحو ٧٣٪^(١) ومن الطبيعي أن يرتفع اللوشر بنسبة أكبر من ذلك بكثير في المصارف الإسلامية ولكن كما هو واضح فإن ذلك لم يتحقق في كثير من هذه المصارف ، بل أن هذه النسبة قد انخفضت في بعضها بلوحة كبيرة عن هذا اللوشر .

فإذا علمنا أن النسبة الغالبة من هذه اللوارد يتم استغلالها في اعداد التجهيزات الناتجة والأولية لكثير من المصارف الإسلامية لادركنا أن الجزء المتبقي من حقوق الملكية وللوجه لتمويل النشاط الاستشاري وعمليات التنمية جزء هامشي ومحدود جداً . وهو ما يعني أن اللوارد الداخلية لغالبية المصارف الإسلامية لم يكن لها مساهمة تذكر في تمويل عمليات التنمية من خلال تمويلها للنشاط الاستشاري لهذه المصارف .

(ب) أما بالنسبة للافتراض الثاني والذي يتعلق بوجوب ارتفاع حجم المخصصات والاحتياطات المحتجزة لمقابلة مخاطر استثمارات المصارف الإسلامية . فقد توصلت إحدى الدراسات^(٢) إلى أن الكثير من هذه المصارف لم تعطي أهمية تذكر لمخصص مخاطر الاستثمار علي الرغم من أن استثمارات المصارف الإسلامية عادة ما تتميز بارتفاع درجة للمخاطرة التي تتعرض لها . وفي ضوء هذا يمكن أن نقرر أن الفروض الأساسية المتعلقة بالموارد الداخلية والخاصة بالشق الأول من الفرض للفسر لم تتحقق . فإذا انتقلنا إلى الفروض الأساسية المتعلقة بالموارد الخارجية والخاصة بالشق الأول من الفرض للفسر فإنا نجد الأتي :

أ - من حيث أن معدلات الأرباح الممنوحة للودائع الاستثمارية أعلى من الودائع الممنوحة للودائع الأجلة في البنوك التقليدية ، نجد وبعد دراسة عينة من المصارف الإسلامية أن هذا الفرض لم يتحقق في الواقع العملي^(٣) ، وخاصة بعد سنوات التشغيل الأولى . فمع بداية نشاط المصارف الإسلامية كانت معدلات الأرباح الموزعة فعلا علي اللودعين أعلى في المصارف الإسلامية منها في

(١) مجلة البنوك الإسلامية ، عدد (٦٧) ذو القعدة ١٤٠٩ هـ ، ص ١٣

(٢) انظر : فنشاط الاقتصادي الاستثماري للمصارف الإسلامية وموقعاته ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ - ١٨٠

(٣) انظر : محمد عبد النعم كبر زيد ، فنشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية وموقعاته ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

البنوك التقليدية وذلك لأن : الاعفائات التي كانت تتمتع بها كثير من هذه المصارف بالإضافة إلى أن كثير من هذه المصارف اعتمدت على عمليات استثمارية حقيقية من خلال المشاركة والمضاربة فكانت الأرباح التي تحققها مرتفعة . ولكن بعد مضي فترة من التجربة بدأت تتحول للاعتماد على أسلوب للربحيات ونتيجة لاعتبارات تسويقية كانت معدلات العوائد التي يتم تحصيلها من هذه الربحيات تقرب من معدلات العوائد التي تحصل عليها البنوك التقليدية من عمليات الاقتراض^(١) ، ومعنى هنا أن الأرباح التي تحققها المصارف الإسلامية في ظل هذا الوضع منسوبة لأجمالي الموارد للربحفة تقرب منها في البنوك التقليدية ، ومعنى ذلك أيضاً أن معدلات العوائد التي تمنحها المصارف الإسلامية لأصحاب الودائع الاستثمارية لابد أن تقرب بالضرورة من معدلات العوائد السائدة في البنوك التقليدية . وفي ضوء هذا يمكن القول أن هذا الفرض لم يتحقق في الواقع العملي لتجربة المصارف الإسلامية .

ب - أما من حيث الفرض الثاني والخاص بأن المصارف الإسلامية تعمل على تعبئة الموارد المالية التي يخرج أصحابها من التعامل مع المؤسسات المصرفية الربوية . فالحقيقة أن إثبات صحة هذا الفرض يحتاج إلى دراسة ميدانية واسعة لقطاع عريض من مودعي المصارف الإسلامية وهو مالا يستطيع هذا البحث المحدود تحمل أعباءه . ولكن من الممكن الاسترشاد ببعض المؤشرات والنتائج السابقة للوقوف على حقيقة هذا الافتراض ، فقد توصلت بعض الدراسات^(٢) ، إلى أن نسبة كبيرة من المتعاملين مع المصارف الإسلامية لا تحركهم في الأسس دوافع إسلامية بحتة ومنهم للدعوى ، ودليل صحة ذلك أن نسبة كبيرة منهم تتحول عن الائتاع في هذه المصارف في حالة انخفاض معدلات العوائد الموزعة عن معدلات العوائد التي تمنحها البنوك التقليدية . ومعنى ذلك أن هذا الفرض الثاني لم يتحقق في الواقع العملي لتجربة المصارف الإسلامية أيضاً .

(١) حيث أثبتت التجربة تحول العملاء إلى البنوك التقليدية في حالة ارتفاع معدلات الأرباح المحصلة عن الربحيات عن معدلات الاقتراض في البنوك التقليدية رغم اختلاف وطبيعة ومخاطر العمليتين .

(٢) انظر نشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية وموقعه ، مرجع سابق ص ٢٢٥ : ٢١٧

ج - أما من حيث الفرض الثالث والخاص بأن للمصارف الإسلامية تعمل علي استقطاب بعض الموارد المالية التي كانت تواجه لا استثمارات سلبية ، وذلك نتيجة لقيامها بدور كبير في نشر الوعي الادخاري والمصرفي الاسلامي .

فالحقيقة أن دور كثير من للمصارف الإسلامية في التوعية ونشر المفاهيم الاقتصادية والمصرفية الإسلامية كان دورا محدودا ، إذ أنحصر دورها الاعلامي مثلا في عقد الندوات والمؤتمرات واصلر بعض المجالات والنشرات والكتيبات لطائفة من المتخصصين والمهتمين بتجربة للمصارف الإسلامية، ولم يمتد أثر ذلك بصورة فعالة الي استقطاب نوعيات جديدة من المتعاملين وتربيتهم علي المفاهيم والنظم الجديدة للمصارف الإسلامية . وهذا ما يدعونا للاعتقاد أيضا بأن هذا الفرض لم يتحقق بصورة كاملة في الواقع العملي .

وفي ضوء ما سبق نستطيع القول بأن الفروض الأساسية اللازمة لقيام للمصارف الإسلامية بدورها في تعبئة الموارد المالية من حيث الكم لم تتحقق في التجربة العلمية لنشاط غالبية للمصارف الإسلامية في الفترة الماضية

وفي ضوء هذا الاستنتاج قد يكون من الضروري التوصل الي أن دور للمصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية كان دورا ثانويا .

ولكن تدفق الموارد المالية علي غالبية للمصارف الإسلامية بصورة كبيرة وخاصة في السنوات الأولى يمكن أن يفند صحة الاستنتاج السابق .

والحقيقة أن هذا التناقض السابق في حاجة للبحث عن أسبابه من أجل الوقوف علي تفسير له، أو إعادة النظر في صحة الفروض التي قام عليها التحليل .

وتفسير ذلك يمكن أن نجده عند أحد علماء الاقتصاد الإسلامي^(١) للتابعين لتطبيق التجربة حيث يري : أن تدفق الموارد المالية وبصورة كبيرة علي للمصارف الإسلامية وخاصة في السنوات الأولى من تخرجها لم يكن راجعا لقيامها بدور في عملية نشر الوعي الادخاري الاسلامي أو بسبب نجاح سياستها الاستثمارية أو بدور قامت به في نشر المفاهيم الاقتصادية والمصرفية

(١) د. عبد الرحمن بصرى ، دور للمصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية .

الإسلامية وإنما كان راجعاً في الأساس إلى تقبل الناس لهذه التصحية الإسلامية والانتفاع نحوها بشدة في هذه الفترة خاصة .

ومعني ذلك أنه صحيح أن للمصارف الإسلامية لم تقم بدورها المفترض في تعبئة الموارد للمالية من حيث الكم ، ولكن قد يكون ذلك راجعاً إلى أنها لم تجد لديها حاجة للقيام به نتيجة لنقص الموارد عليها بأكبر من طاقاتها بسبب بعض العوامل التي لا دخل لها فيها .

فإذا انتقلنا إلى افتراضات الشق الثاني من الفرض للمفسر فافتنا نجد ما يلي :

من حيث قدرة المصارف الإسلامية على توفير وتهيئة للودائع طويلة الأجل نجد بالفرضين التاليين :

- أ - ارتفاع مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية عنه في البنوك التقليدية . وهذا الافتراض لم يتحقق وهو ما سبق التوصل إليه من قبل .
- ب - ارتفاع نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع المتاحة .

وعلى الرغم من عدم توافق بيان كمي صادر عن هذه المصارف يمكن الاعتماد عليه في تحديد مدى الأهمية النسبية للودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع المتاحة في بعض هذه المصارف ، إلا أنه بالإطلاع على نظم الودائع ببعض هذه المصارف وطريقة التطبيق العملي بها يتضح أن أنظمة الودائع في كثير من المصارف الإسلامية تم صياغتها على نسق أنظمة الودائع بالبنوك التقليدية رغم اختلاف طبيعة كل منهما ، وذلك بتضمين نفس الشروط واعطاء للودع في المصرف الإسلامي نفس المميزات ، وخاصة فيما يتعلق باعطاء للودع الحق في السحب في أجال قصيرة أو عند الطلب ، وكذلك الحق في حصوله على عوائد خلال فترات دورية قصيرة تصل أحياناً إلى ثلاث أشهر وأحياناً إلى شهر واحد ، وذلك من أجل منافسة البنوك التقليدية وجذب مودعيها دون مراعاة لطبيعتها المختلفة ، وكان الأولى بالمصارف الإسلامية أن تصوغ أنظمة الودائع بما يساهم في إتاحة موارد طويلة الأجل وبما يتلاءم مع طبيعتها الاستثمارية ، وأن تسعى لتزجية جيل جديد من المدخرين الإسلاميين^(١) .

(١) انظر للباحث : النشاط الاقتصادي للمصارف الإسلامية وموقعه .

ومما سبق في (أ ، ب) يمكن التوصل إلي نتيجة مؤدعها أن السعة الغالية التي سيطرت علي موارد غالية للمصارف الاسلامية من حيث آجلها هي أنها كانت ذات طبيعة قصيرة الاجل وهو ما يعني عجز للمصارف الاسلامية عن القيام بدورها للنشود في توفير اللوارد طويلة الاجل .
أما فيما يتعلق بقدرة للمصارف الاسلامية علي تهيئة للوارد المالية ذات الطبيعة المخاطرة فأننا نجد أيضا ضرورة توافر الافتراضين (الشرطين) التاليين حتي يتحقق دور للمصارف الاسلامية بهذا الخصوص :

أ - أن يكون التطبيق العملي لأنظمة الودائع متفق مع الاطار النظري الصحيح لها ، وهو ما يعني هنا عدم السماح للمودعين بسحب ودائعهم في أي وقت وعدم القيام بصرف عوائد هذه الابداعات خلال فترات قصيرة تمثيا مع الطبيعة الاستثمارية الخاصة لهذه للمصارف وهو ما لم يتحقق في الواقع العملي كما سبق - الا من خلال نسبة محدودة من الودائع وجهت لما عرف بالاستثمار للمخصص .

ب - أن تكون النسبة الغالية لتوظيفات هذه للمصارف قائمة علي الأساليب البنية علي مبدأ للمشاركة الفعلية في نتائج العمليات الاستثمارية من ربح أو خسارة . وحتى يتحقق صحة هذا الافتراض فانه يجب أن يكون النسبة الغالية لاستثمارات للمصارف الاسلامية تتم وفق صيغتي للمشاركة والمضاربة علي وجه الخصوص . وبالقاء نظرة علي تجارب بعض للمصارف الاسلامية فيما يتعلق بالاهمية النسبية لاعتمادها علي الاساليب الاستثمارية المختلفة نلاحظ أن هناك سمة أساسية سيطرت علي اختيار غالية للمصارف الاسلامية لأساليبها الاستثمارية وهي تفضيل الاساليب التي يتحدد عائد العملية التمويلية مقدما فللربحة والايجار التمويلي والبيع الآجل والابتعاد عن الأساليب التمويلية التي يتحدد عائدها من العملية من ربح أو خسارة علي ضوء النتائج الفعلية للعملية . وذلك لانخفاض درجة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف في خلال الحالة الاولى وارتفاعها في الثانية . فمثلا في للمصرف الاسلامي الدولي بالقاهرة وجد أن متوسط نسبة الاستثمار بالمشاركات ١٩٪ خلال الفترة من ١٩١ : ١٩٨٨ ، و ٣٠٪ بالمضاربات عن نفس الفترة . وفي بنك فيصل الاسلامي للصري بلغة نسبة الاستثمار بالمشاركات مايقرب من ١٥٪

والمضاربات ما يقرب من ٣٪ . وفي البنك الاسلامي الأردني بلغت نسبة الاستثمارات بالمشاركات ٧٪ عام ١٩٨٤ وأقل من ٣٪ للمضاربات عن نفس العام . وفي بنك قطر الاسلامي بلغت نسبة الاستثمار بالمشاركات أقل من ٢٪ لعام ١٩٨٤ ولم يكن هناك وجود لأسلوب المضاربة^(١) .

هنا في نفس الوقت الذي استحوذ أسلوب للرابحة علي النسبة الغالبة لاستثمارات هذه المصارف .

وفي ضوء هذا يمكن التوصل الي أن الافتراض بأن النسبة الغلبة لاستثمارات للمصارف الاسلامية يجب أن تعتمد علي أسلوبي للمشاركة والمضاربة ، هذا الافتراض لم يتحقق في الواقع العملي . وبضم هذه النتيجة الأخيرة في (ب) الي النتيجة السابقة في (أ) يتضح عجز المصارف الاسلامية عن قيامها بدورها الاقتصادي في تهيئة وتدير للوارد ذات الطبيعة للمخاطرة .

وفي ضوء هذا كله يمكن التوصل الي القول بأن دور للمصارف الاسلامية في تهيئة وتعبئة الموارد اللازمة (طويلة الأجل ذات الطبيعة للمخاطرة) لتحويل التنمية الاقتصادية في المجتمعات العاملة بها كان دوراً محدوداً للغاية ولم يرق الي المستوي للأموال منها والمفترض حسب النموذج النظري لها .

واقع وتقييم دور المصارف الاسلامية في تدعيم الاستثمار القومي (التجربة العملية):

انتهي بنا التحليل السابق الي أن للمصارف الاسلامية بما تتميز به من طبيعة استثمارية خاصة تفرم علي اقامة وانشاء للشروعات الاستثمارية سواء بمفردها أو بالمشاركة مع غيرها من المستثمرين ، وكذلك بمساعيها في رأس مال للشروعات الاستثمارية وتحمل جزء من تكاليفها واتسام للمخاطرة الناتجة عنها . هذه الطبيعة الخاصة تجعل للمصارف الاسلامية دوراً كبيراً في المساهمة في تدعيم ورفع مستويات الاستثمار علي المستوي القومي وذلك من خلال محورين كما سبق - هما :

المحور الأول : قيامها باستثمارات حقيقية من خلال دراسة واختيار وتنفيذ ومتابعة العمليات الاستثمارية.

(١) انظر للباحث : النشاط الاقتصادي للمصارف الإسلامية وموقعه ، ص ١٢٣ / ١٢٤ .

اخور الثاني : قيامها بخفض للمستثمرين علي القيام بالتوسع في العمليات الاستثمارية .
وتسعي السطور التالية لعرض واقع وتقييم دور المصارف الاسلامية في تدعيم الاستثمار
اقتصادي من خلال دراسة وتحليل دور بعض المصارف الاسلامية في التجربة العملية بشأن هذين
البعدين :

أولا : بالنسبة للمحور الأول :

والذي يعزي عليه تدعيم المصارف الاسلامية للاستثمار القومي ولتمثل في أن النشاط يمثل
استثمارا حقيقيا في الغالب ، هذا الفرض للمفسر يتطلب صحته توافر عدد من الشروط أو الفروض
الأساسية :

١- يتضمن هذا الفرض بطريقة ضمنية أن يكون غطاء هذه الاستثمارات يختلف شكلا
وموضوعا عن ذلك الذي يجري في البنوك التقليدية من حيث منح القروض أو شراء الاسهم
والسندات .

٢- يجب أن يكون غالبية استثمارات المصارف الاسلامية تدور حول إقامة مشروعات
استثمارية سواء بصورة مباشرة (استثمار مباشر) أو بالاشتراك مع الغير (مشاركات أو
مضاربات) .

٣- يجب أن تمثل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل نسبة كبيرة من جملة هذه
الاستثمارات.

وفيما يلي نبحت مدى توافر هذه الفروض أو الشروط علي أرض الواقع والتطبيق العملي في
للمصارف الاسلامية :

فإنسبة للافتراض الأول : فعلي الرغم من أن أيا من هذه المصارف لم يقدم بمنح قروض
اقتصادية تقليدية وأن نسبة كبيرة من هذه المصارف كانت استثمارات في الأوراق المالية محدودة -
نظرا لعدم توافر الأوراق المالية الشرعية - إلا أن سيطرت أسلوب المراجعة علي النسبة الغالبة من
استثمارات كثير من المصارف يشير الي اقتراب غطاء هذه الاستثمارات في هذا الشأن من غطاء
التمويل التقليدي مع اختلاف عامل الشرعية في كل منهما . وذلك لانه في أسلوب المراجعة يتم

تحديد عائد العملية التمويلية مقدما وان اختلفت طريقة التحديد وتصبح حقا للمصرف مع قيمة السلعة سواء كسب العميل أو خسر بعد ذلك . فعامل للمشاركة في غاظر العملية وفي نتائجها من ربح أو خسارة هنا شبه معلوم كما هو في الحال في حالة أسلوب التمويل التقليدي ، ولكن لكون عملية التمويل هنا تقوم علي الاعتبار السلمي من بيع وشراء يجعلها جائزة شرعا بعكس الحال في التمويل التقليدي بنظام الفائدة .

وبالخلاصة أن نمط استثمارات غالبية للمصارف الاسلامية تقربت في هذا الشأن بسبب اعتمادها بصورة أساسية علي أسلوب للمراجحة من نمط التمويل التقليدي مع اختلاف عامل الشرعية كما سبق .

أما بالنسبة للافتراض الثاني : والذي يقتضي أن تكون غالبية استثمارات للمصارف الاسلامية تلور حول إقامة مشروعات استثمارية سواء بصورة مباشرة (استثمار مباشر) أو بالاشتراك مع الغير من خلال للمشاركات والمضاربات الخاصة . فهذا الافتراض يتطلب أن تحتل الاستثمارات بهذه الأساليب الثلاثة (مباشر - مشاركة - مضاربة) النسبة الغالبة من جملة استثمارات للمصارف الاسلامية .

ولكن واقع الحال كان عكس ذلك وهو ما تعكسه بيانات الجدول رقم (٢) . حيث نجد أن نسبة الاستثمارات بالمراجحات هي النسبة الغالبة بينما يستحوذ أسلوب للمشاركة والمضاربة والاستثمار المباشر معا علي نسبة منخفضة من هذه الاستثمارات . ومعني ذلك أن الافتراض الثاني لم يتحقق أيضا

لذا نقول ان الافتراض الثالث : والذي يقتضي أن تحتل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل نسبة كبيرة من جملة استثمارات للمصارف الاسلامية ، فاننا نجد العكس هو الصحيح حيث كانت النسبة الغالبة من استثمارات هذه للمصارف ذات طبيعة قصيرة الأجل وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل في بعض المصارف الإسلامية

لنسبة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
للمصرف							
بيت التمويل الكويتي	٨٩,٤	٩٥,٥	٩١,١	٨٦,٦	٧٨,١	٨٨,٨	٨٤,٦
مصرف قطر الإسلامي	—	—	—	٩٩,٧	٩٩,٣	—	٩٩,١
للمصرف الإسلامي - مصر	—	—	٩١,١	—	٩٩,٥	—	—
بنك ملوفا الإسلامي	—	—	—	١٠٠	٩٧,١	٩٨,٨	—
بنك الحركة للندى - لندن	—	—	—	—	١٠٠	٩,٨	—
فصل الإسلامي	٩٢,٨	٩٤,٤	٩٧,٣	٩٣,٧	٩١,٠	—	—

المصدر : تقييم تجربة البنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الأردنية
١٩٨٩ عبد الحليم إبراهيم محسن .

وهكذا يتضح عدم تحقق الافتراض الثالث أيضا .

وفي ضوء عدم تحقق هذه الافتراضات الثلاثة في أرض الواقع نستطيع أن نقرر دور المصارف الإسلامية بخصوص هذا المحور لم يتحقق ، وهو ما يعني أن دور المصارف الإسلامية في القيام بدعم الاستثمار القومي للندى العاملة بها من خلال قيامها باستثمارات حقيقية كان دورا محدودا للغاية .

ثانيا : بالنسبة للمحور الثاني : الذي يعزى إليه مساهمة المصارف الإسلامية في دعم الاستثمار القومي وللمثل في أن طبيعة استثمارات المصارف الإسلامية تحفز للمستثمرين علي القيام والتوسع في الاستثمار ، هذا الفرض للمفسر يقوم علي عدد من الافتراضات الأساسية التي يجب توافرها في الواقع العملي حتي تتحقق صحته وهذه الافتراضات هي :

١- أن معدلات الأرباح التي تحصل عليها للمصارف الإسلامية عند قيامها بتمويل العمليات الاستثمارية باعتبارها تمثل تكلفة الأموال للمستثمرة بالنسبة للمستثمرين . هذه المعدلات أقل من أسعار الفائدة السائدة التي يتم اقتراض الأموال بها من المصارف التقليدية .

٢- قيام المصارف الإسلامية بحمل جزء من تكلفة للمشروعات الاستثمارية التي يقوم بها المستثمرون عن طريق هذه المصارف .

٣- مشاركة هذه المصارف للمستثمرين (المشاركين) في مخاطر العمليات الاستثمارية عن طريق استبعادها لمشاركهم في تحمل الخسائر المتوقعة (والناجئة) عن هذه الاستثمارات .

وبدراسة واقع استثمارات كثير من المصارف الإسلامية يلاحظ أن مؤشرا واحدا ينفى عن عدم تحقق هذه الفروض في الواقع العملي ، وهذا المؤشر هو ارتفاع نسبة الاستثمار بالربح إلى جملة الاستثمار في كثير من المصارف الإسلامية .

فمن ناحية يلاحظ أن طبيعة للربحيات من واقع تطبيقها في كثير من المصارف الإسلامية تتحدد عوائد المصرف من عملياتها بصورة تكاد تقرب من أسعار الفائدة السائدة التي يقترض بها الأموال من المصارف التقليدية ، وحيث أن غالبية استثمارات كثير من هذه المصارف تتم من خلال أسلوب للربحية فإنه يمكن الاستنتاج بأن معدلات الأرباح التي تحصل عليها هذه المصارف من استثماراتها تكاد تقرب من أسعار الفائدة السائدة ، وهو ما يعني أن تكلفة الأموال المستثمرة من وجهة نظر للمستثمرين المتعاملين مع المصارف الإسلامية تكاد تقرب من تكلفتها في حالة اقتراضها من البنوك التقليدية ، ومن ثم يظهر عدم تحقق الافتراض الأول .

ومن ناحية أخرى فإن الافتراض بأن للمصارف الإسلامية تتحمل جزء من تكلفة للمشروعات الاستثمارية يتحقق في حالة التوسع في تطبيق نظامي المشاركات والضرائب خاصة وهو ما لم يتم به غالبية المصارف الإسلامية ، وفي ضوء ما سبق من أن الجزء الأكبر من جملة هذه الاستثمارات كان من نصيب للربحيات . وهو ما يظهر أيضا عدم تحقق الافتراض الثاني .

ومن ناحية ثالثة فإن الافتراض بأن للمصارف الإسلامية تقتسم مع المستثمرين مخاطر العمليات الاستثمارية من خلال مشاركتهم في تحمل الخسائر الناتجة عن هذه الاستثمارات ، هذا الافتراض

لا يتحقق إلا من خلال تطبيق المصارف الإسلامية لاسلوبي المضاربة والمشاركة خاصة ولا يتحقق بصورة عملية في حالة العمليات الاستثمارية التي يتم تمويلها عن طريق أسلوب المراجعة لأن العميل وحده هو الذي يتحمل المخاطرة كاملة في هذه الحالة .

وهكذا يتضح في ضوء ما سبق من انخفاض حصة للمشاركات والمضاربات واستحوار للمراجعات علي النسبة الغالبة من جملة هذه الاستثمارات يتضح عدم تحقق الافتراض الثالث أيضا .

وباللقاء نظرة سريعة علي توزيع استثمارات بعض للمصارف الإسلامية من حيث مددي أهمية أساليب الاستثمار يتضح ما سبق الإشارة إليه .

جداول رقم (٣)

الأهمية النسبية لأساليب الاستثمار في بعض المصارف الإسلامية

المصرف	نسبة الأسلوب	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
بنك الإسلامي	مضاربة % مشركة % مرابحة % مباشر %	١,٤ ١٠,٦ ٨٤,٠٨ —	٥ ٧ ٧٠,٨ ١٤,٧	٣,٠ ٧,٣ ٧٦,٥ ١٢	٢,٦ ٧,٩ ٧٨,٧ ٧,٤	٠,٣ ٧,١ ٧٢,٠ ١٤,٨			
بنك قطر الإسلامي	مضاربة % مشركة % مرابحة % مباشر %					١,٢ ٠,٦ ٩٧,٣ ٠,٩	— ١,٢ ٩٨,٣ ٠,٥	٦,٦ ٠,٧ ٩٢,٧ —	٣,٧ ٠,٩ ٩٥,٤ —
المصرف الإسلامي الحدوثي - القاهرة	مضاربة % مشركة % مرابحة % مباشر %			٠,٥ ٢٠,٥ ٣٦,٣ —	٧,٤ ٤١,٢ ٦٥,٧ ١١,١١	٣,٩٧ ٣٢,٢ ٣٥,٢٦ ٣٣,٧	٢,٠٥ ١٦,٩٨ ٣٢,٩٦ ٢٨,٦٣	٢,٨٠ ١٤,٩٧ ٤٠,٢٨ ٢٨,٠١	
بنك التعمير السعودي الرياضي	مضاربة % مشركة % مرابحة % مباشر %					٠,٢ ٩,٥ ٩٠,٣ —	١,٠ ١٣,٢ ٨٣,٩ —	٠,٩ ٨,٩ ٨٤,٤ —	

المصدر : عبد الحليم إبراهيم محسن : تقييم تجربة البنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير الجامعة

الأردنية ١٩٨٩ م .

من خلال بيانات هذا الجدول يتضح ماسبق التوصل اليه من ان أسلوب المراجعة يستحوذ علي نصيب الأسد من بين الأساليب الاستثمارية الأخرى من جملة المبالغ للمستثمرة في غالبية المصارف الاسلامية بينما لا يحتل أسلوب الاستثمار المباشر والمشاركة الا نسبة مخفضة من بين هذه الأساليب ويأتي في النهاية أسلوب المضاربة ليحتل أهمية هامشية جدا في غالبية هذه المصارف وهنا عكس ما تصوره النموذج النظري المفترض لهذه المصارف من اعطاء الاهمية الأولي والكبرى لأساليب المضاربة والمشاركة والاستثمار علي أن تحتل أساليب المراجعة والايجار التمويلي والبيع الأجل ... أهمية هامشية .

وفي ضوء هذا كله يمكن التوصل الي نتيجة مودلها أن دور المصارف الاسلامية في حفز للمستثمرين علي التوسع في حجم الاستثمارات كان دورا محدودا للغاية .

وبعض هذه النتيجة في ثانيا الي النتيجة السابقة في أولا يمكن التوصل الي النتيجة التالية :
" ان دور غالبية المصارف الاسلامية في تدعيم الاستثمار القومي للمجتمعات العاملة بها كان دورا محدودا " للغاية وذلك لعجزها عن نقل الاطار النظري الصحيح المفترض لها كما نصوره منظروها الي حيز التطبيق العملي وذلك بسبب كثير من العوقات التي حالت دون تحقيق ذلك .
واقع وتقييم دور المصارف الاسلامية في اشتقاق نفود الودائع (التجربة العملية) :

اذا حاولنا أن نبحت عن الفروض التي علي أساسها توصلنا الي النتيجة السابقة والتي تقرر أن قدرة المصارف الاسلامية علي اشتقاق نفود الودائع هي قدرة محدودة بالقياس بقدرة البنوك التقليدية في هذا الشأن فاننا يمكن أن نحصر هذه الفروض فيما يلي :

١- أن المصارف الاسلامية لا تقدم قروض نقدية بنظام الفائدة الثابتة ولا تضمن استرداد أصل القرض وفوائده باستثناء بعض حالات القروض الحسنة ، وهي تكون غالبا أو دائما نسبة محدودة جدا ، وبطبيعة الحالات التي تمنح من أجلها من المفترض ألا يتم استخدامها مباشرة في عمليات الشراء والبيع .

٢- ان غالبية استثمارات هذه المصارف يتم من خلال اسلوبي الاستثمار المباشر والمشاركات حيث يتم فتح حساب خاص للعملية يتم الصرف منه مباشرة علي العملية أي سلع مقابل نفود .

٣- ان عمليات المضاربة خاصة يجب أن تتميز بصغر حجمها لما يمكن أن يخرب عليها من تحويلات تقنية للعميل يمكن أن يتم اعادة ايلاعها ثانية في مصرف آخر لحين الصرف منها علي دفعات علي العملية .

٤- ان عمليات للرأبحة بما تطوي عليه في التطبيق العملي من توسط البنك في عملية الشراء والبيع يجب أن تكون أيضا في حدود ضيقة لأنها قد تؤدي الي فتح حسابات جارية أو اعتمادات استراادية نتيجة لعمليات الشراء والبيع .

٥- ان أنظمة الودائع الجارية بالمصارف الاسلامية لا تسمح لها باستخدامها في عمليات استثمارية .

والآن علينا أن نبحت عن مدي توافر هذه الفروض في الواقع العملي حتي يمكننا أن نقف علي حقيقة مدي قيام للمصارف الاسلامية باشتقاق نفود الودائع في التجربة العملية من عدمه .

الفراض الأول : في الحقيقة لم يقف الباحث علي بعض الحالات التي لم تظهر قيام أحد للمصارف الاسلامية باقراض بعض مواردها المالية بنظام القائلة التاجه ، بل ليس من المنتظر أن تقوم بذلك أحد هذه المصارف باعتبارها عخالفة شرعية حسيمة قد تهلم شرعية نشاط البنك من أساسه وحقيقي أيضا أن القروض الحسنة التي تمنحها بعض للمصارف الاسلامية نتيجة لما يفرض عليها قانونها الأساسي في هذا الشأن محدودة جدا بالنسبة لاجمالي مواردها ^(١) .

الا أن هناك بعض للمعاملات التي قد يكون لها نفس أثار عملية الاقراض من حيث اشتقاق النفود وان كانت تتسم بعامل الشرعية.

- فعلي سبيل المثال : قد تقوم بعض البنوك بمنح تسهيلات في صورة تقنية لجهات معينة واستخدامها بنظام المضاربة أو للرأبحة ... الخ . ومثال ذلك قيام بنك فيصل الاسلامي باقراض البنك المركزي للصربي مبلغ ٥٠٠٠ مليون دولار لشراء سلع غذائية في فترة ما علي أن يتم التعامل علي أساس احدي النظم الاسلامية مشاركة أو مضاربة وليس بنظام القائلة التاجه .

(١) انظر : فنشاط الاستثماري للمصارف الاسلامية ومعرفته ، رسالة ماجستير للباحث ، ص ١٥٥ .

تقوم كثير من هذه المصارف بإيناع بعض مواردها المالية في بعض المصارف الإسلامية كحسابات استثمارية كملاج لمشكلة فائض السيولة لديها .

تقوم بعض هذه المصارف بفتح حسابات بدون فوائد لكي بعض المصارف كغطاء للعمليات التي تقوم بها .

ولا شك أن مثل هذه الحالات يمكن أن تساهم في عملية خلق النقود لما يترتب عليها من إعادة الإيناع مرة أخرى ، وإن كانت النسبة هنا ستكون محدودة كما سبق .

الافتراض الثاني : ولعلنا بأن النسبة الغالبة من استثمارات هذه المصارف تتم وفق أسلوب المشاركة والاستثمار المباشر خاصة .

العودة إلى جدول رقم (٣) ص ٥٦ والذي سبق تناوله عند الحديث عن دور المصارف الإسلامية في تعبئة للوارد المالية سنجد أن هذا الافتراض لم يتحقق في الواقع العملي ، حيث كانت نسبة الاستثمار بالمشاركات أو بالاستثمار المباشر في هذه المصارف نسبة هامشية بالقياس إلى حجم استثمارات هذه المصارف بل أن الاستثمار من خلال هذين الأسلوبين خاصة كان الأقل مقارنة بغيرها من الأساليب الاستثمارية الأخرى . ومعنى هذا أن الافتراض الثاني لم يتحقق في الواقع العملي .

الافتراض الثالث : أن عمليات المضاربة يجب أن تتميز بصغر حجمها بالنسبة لإجمالي استثمارات المصارف الإسلامية . وبالعودة إلى نفس الجدول السابق نلاحظ أن التطبيق جاء متطابقاً مع هذا الافتراض فعلاً : حيث كانت نسبة الاستثمار بالمضاربات إلى إجمالي الاستثمارات في البنك الإسلامي الأردني مثلاً :

١٩٨٤ ، ٥٪ ، ٧٪ ، ٢٠٦٪ ، ٣٪ ، عن الأعوام من ٨٢ : ١٩٨٤ على التوالي
وفي المصرف الإسلامي الدولي بالقاهرة بلغت نفس النسبة ٠٠٪ ، ٢٠٤٪ ، ٣٠٩٪ ،
٢٠٠٥ ، ٢٠٨٪ ، عن الأعوام من ٨٢ : ١٩٨٦ على التوالي .
وفي بيت التمويل الكويتي بلغت النسبة السابقة ٠٢٪ ، ١٪ ، ٩٪ ، عن الأعوام من ٨٤ : ١٩٨٦ على التوالي .

وهذا يعني أن الافتراض الثاني قد تحقق في الواقع العملي .

الافتراض الرابع : ولتعلق بأن عمليات للراحة يجب أن تنحصر أيضا في أخيق الحدود والعودة مرة أخرى إلى الجدول المشار إليه سابقا سوف يوضح أن نسبة الاستثمار بالربح في غالبية المصارف الإسلامية تمثل النسبة الغالبة من جملة الاستثمارات في المصارف الإسلامية .

ففي البنك الإسلامي الأردني مثلا بلغت نسبة الاستثمار بالربح إلى جملة الاستثمارات :

٨٠٪ ، ٧٠٪ ، ٧٦٪ ، ٧٨٪ ، ٧٢٪ ، عن الأعمار من ٨٢ : ١٩٨٤

وفي مصرف قطر الإسلامي بلغت نفس النسبة ٩٧٪ ، ٩٨٪ ، ٩٢٪ ، ٩٥٪ ،

عن الأعمار من ٨٤ : ١٩٨٦ .

وهذا يعني أن الافتراض الرابع لم يتحقق في الواقع العملي .

الافتراض الخامس : أن أنظمة الودائع بالمصارف الإسلامية لا تسمح لها باستخدام الودائع الجارية في الأنشطة الاستثمارية .

وبالعودة إلى شروط أنظمة الودائع في بعض المصارف الإسلامية نجد أن هذه الأنظمة تنص في عقد الإيداع للحساب الجاري على أن المودع يفوض للمصرف في استخدام هذه الوديعة مع ضمانه لها ، أي أن للمصرف الحق في استخدام هذه الوديعة على أن يكون له ربحها وعليه عسارتها والمودع له الحق في استردادها كاملة أو جزء منها في أي وقت يشاء . ومعنى هذا أن للمصرف يستطيع استخدام جزء من هذه الودائع المخصصة للإيداع الموقت وليس للاستثمار في عمليات استثمارية . ومعنى أن هذا الافتراض الخامس غير متحقق في الواقع العملي .

تلخيص واستنتاج :

يحاول البعض نفي قدرة المصارف الإسلامية على اشتقاق نقود الودائع وذلك على أسس عدم قدرتها على التوسع في منح الائتمان بأكبر مما يتاح لها من موارد على اعتبار أن طبيعتها الاستثمارية تحرمها من منح القروض ، وإن نشاطها مقيد على القيام بالمشروعات الإنتاجية من خلال تمويلات عينية وليست نقدية .

ولكن قدر من الدقة والتحليل للتعقيد لطبيعة ميكانيزم عمل هذه المصارف يكشف بأن قدرتها على اشتقاق النقود ليست عميقة كما يصور البعض ، ولكن هذا التحليل يكشف أيضا أن هذه القدرة محدودة بالقياس بقدرة المصارف في هذا الشأن .

غير أن هذا الاستنتاج النظري مرتهن بمدي تطبيق النموذج النظري المفترض لأنشطة هذه المصارف في الواقع العملي . أي بمدي توافر القروض الأساسية أو الافتراضات التي يقوم عليها التحليل السابق للوصول إلى صحة الفرض للفسر .

أما على المستوي التطبيقي فقد توصل التحليل إلى أن كثير من هذه الافتراضات لم يتحقق في التجربة العملية لغالبية هذه المصارف ، وهو ما يعني القدرة للمصارف الإسلامية في التجربة في الفترة الماضية على خلق نقود الودائع والمساهمة في أحداث للوجات التضخمية لم تكن محدودة كما صورها النموذج النظري المجرى للفرض لهذه المصارف ولعل ذلك راجع إلى أن هناك انحراف حدث في التطبيق لهذه التجربة عن النموذج النظري .

ومن المهم الإشارة في هذا المقام إلى ما توصلت إليه بعض الدراسات :

فبدراسة نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف يلاحظ ارتفاع هذه النسبة بأكثر من ١٠٠٪ لبعض هذه البنوك في بعض السنوات وارتفاعها لأكثر من ٩٠٪ في بعضها الآخر لعدد من السنوات أيضا.

ففي دراسة لعشرين مصرفاً (١) تخطت نسبة إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف لعشرة مصارف نسبة ١٠٠٪ في عام ١٩٨٥ وبلغ المتوسط العام للنسبة على مستوى عينة البنوك محل الدراسة ٩٢٪ عن نفس السنة .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف يصل للوشر إلى هذه القيمة مع الرغم من أن هناك ما يقرب من نسبة ٣٠٪ من إجمالي الودائع تحتجز كاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي ؟ وعلى هذا لا نستطيع الإجابة عليه من خلال عملية خلق النقود (أو اشتقاق الودائع) التي تتميز بها النظم المصرفية . وهذا ما يؤكد صحة الاستنتاج السابق .

دور المصارف الإسلامية في تمويل المجالات والأجال التي نخلم غرض التنمية (التجربة

العملية) :

إذا حاولنا القاء نظرة علي توزيع القطاع لاستثمارات بعض المصارف الإسلامية ، فإنا سنجد أن التصور النظري الذي حاول الترويج له منظوروا هذه المصارف والذي أنيط بها لم يكن حظ في الواقع العملي . حيث دلت مسيرة للمصارف الإسلامية علي أنها اختارت التركيز علي أداء الوظيفة التجارية دون إعطاء الدور التنموي من خلال قطاعي الزراعة والصناعة الأهمية الأولى في ممارسة نشاطاتها علي الرغم من أهمية ذلك للتنمية الاقتصادية .

قد كان تركيز للمصارف الإسلامية في الفترة الماضية علي تمويل قطاع التجارة وقطاع العقارات والانشاءات علي حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى كقطاعي الزراعة والصناعة . وهلمنا يوضح من الجدول التالي الذي يبين توزيع القطاعات لاستثمارات عينية من المصارف الإسلامية .

جداول رقم (٤)

معرض الأهمية النسبية للاستثمار في قطاعات الاستثمار

المصرف	الفترة من : إلى	البنوك	العقارات والأراضي	الصناعة	الزراعة	أصحاب المهن
بنك الإسلامي الأردني	١٩٨٧ : ٨٠	٣١,٦	١٧,٥	١٦,٤	٧,٨	٥,٥
بنك فيصل الكويتي	١٩٨٦ : ٨٢	٢٤,٤	٧٢	—	—	—
مصرف قطر الإسلامي	١٩٨٤ : ٨٣	٨٤,٩	١٦,١	—	—	—
بنك دبي الإسلامي	١٩٨٤ : ٨٣	٧٠,١	١٩	٨,٣	—	—
بنك البحرين الإسلامي	١٩٨٦ : ٨٥	٦٦,٩	١٨,٢	—	—	—
بنك فيصل الإسلامي	١٩٨٨ : ٨٥	٥٠,٦	٢٠,٤	١٥,٧	٣,٠	—
المصرف الإسلامي بالقاهرة	١٩٨٥ : ٨٢	٧١	١٩	٨	٣	—
بنك الإسلامية بالسودان	١٩٨٤ : حتى	٧٥	١٤,٧	٤	٥	١٠٤

المصدر : عبد الحليم إبراهيم عيسى : تقييم تجربة البنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - الجامعة الأردنية ١٩٨٩ ، ص ١٣٠ .

ويوضح من هذا الجدول أن قطاع التجارة يستحوذ علي نصيب الأسد من عملية الاستثمارات في غالبية للمصارف الإسلامية ، ثم يليه في الأهمية قطاع العقارات والانشاءات . أما قطاعي الزراعة والصناعة فلا يستحوذان الا علي نسبة بسيطة من حملة استثمارات هذه للمصارف . ويرجع عزوف للمصارف الإسلامية عن توجيه استثماراتها الي قطاع الزراعة والصناعة خاصة الي أن الاستثمار في هذين القطاعين يتميز بالحاجة الي مبالغ كبيرة وبأنه في الغالب استثمار طويل الأجل مما يعني تجميد حجم كبير من الموارد الاستثمارية لهذه للمصارف لفترة طويلة . وهو ما لا يتناسب مع طبيعة الموارد المتاحة لهذه للمصارف والتي تكون غالبيتها قصيرة الأجل ، وهو ما يعني

أن للمصارف الإسلامية ليس لديها القدرة في الوضع الراهن علي الانتظار لفترة طويلة دون توزيع عوائد دورية وسريعة علي المودعين . يضاف الي ذلك أن الاستثمار في قطاع الزراعة خاصة يتميز بارتفاع عامل المخاطرة نتيجة للعوامل الطبيعية ، وهنا بالاضافة للعديد من للعوقات التقليدية الأخرى التي أواجه الاستثمارات في هذين القطاعين في هذه البلاد النامية ، مثل ضعف البنية الأساسية والاحراجات الروتينية والقانونية ... الخ .

ولذلك وجدت للمصارف الإسلامية في النشاط التجاري منافثا للنشودة التي تجنبها للمصاعب السابقة ، وتحقق لها العديد من للزايا مثل سرعة الحصول علي العائد وسرعة استرداد الأموال للمستثمرة وتخفيض عامل للمخاطرة .

وبالخلاصة أن للمصارف الإسلامية بدلا من أن تركز استثماراتها علي قطاع الزراعة والصناعة مسلعة منها في عملية التنمية الاقتصادية وفق اطارها النظري فضلت الاتجاه نحو قطاع التجارة نظرا للعديد من للعوقات التي واجهتها في هذين القطاعين وللزايا العديدة التي يحققها لها قطاع التجارة .

وزاد في هذا الانحراف سوء تركيز العمل في هذا القطاع علي التجارة الخارجية وفي مجال الاستيراد في الغالب مما كان أثره العكسي علي موازين مدفوعات هذه الدول ، وبذلك يمكن القول أن للمصارف الإسلامية اقتربت في مسلكها هنا من البنوك التقليدية وعالقت بذلك طبيعتها الخاصة والمميزة فيما يتعلق بدورها الاقتصادي الذي يستهدف للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

أما من حيث آجال هذه الاستثمارات : فعلي الرغم من أن مفهوم الاستثمار في المصرف الإسلامي لا يقصر النشاط الاستثماري علي الاستثمارات طويلة الأجل ، الا أنه يجب أن تكون السمة الغالبة من هذه الاستثمارات ذات طابع طويلة الأجل .

ولا يعني هذا بالضرورة أن تكون جميع استثمارات للمصارف الإسلامية طويلة الأجل ، وإنما يعني أن يكون هناك سله لهذه الاستثمارات تغطي فيها الاستثمارات طويلة الأجل بالنسبة الغالبة من جملة هذه الاستثمارات .

ولكن من خلال دراسة التطبيق العملي لتحجيرة المصارف الإسلامية لوحظ تركيزها وبصورة كبيرة علي الآجال القصيرة والمتوسطة ، حيث حصلت هذه الآجال علي النسبة الغالبة من جملة استثمارات كثير من هذه المصارف ، بينما لم تحظ الاستثمارات طويلة الآجل بنسبة هامشية من جملة هذه الاستثمارات وهو ما يعكس الثغوات الكبيرة بين التصور النظري وبين التطبيق العملي للمصارف الإسلامية في هذا الشأن .

فعلي سبيل المثال بلغت نسبة الاستثمارات طويلة الآجل لى اجمالي الاستثمارات ٢٠٣٪ في الفترة من ٧٩ : ١٩٨٨ في المتوسط وفي المصرف الإسلامي الدولي بالقاهرة بلغت نفس النسبة ٨٢٪ عن الفترة من ٨٢ : ١٩٨٦ في المتوسط ، وفي مصرف فيصل البحرين بلغت ٤٠٪ وبلغت ١٠٪ للشركة الدولية المحدودة - لندن ، ١٠٪ مصرف قطر الإسلامي ، وفي مصرف فيصل البحرين بلغت ٤٠٪ و ذلك عام ١٩٨٥^(١) .

وعلي الرغم من أن للمصارف الإسلامية كانت قد أعلنت أن هذا الوضع يمثل وضعاً مؤقتاً ومن ضرورات المرحلة الأولى وأنه يمضي فترة التحجيرة الأولى سوف تبدأ بحجم الاستثمارات طويلة الآجل في التزايد إلا أنه وبعد مضي فترة التحجيرة الأولى لم يتحقق هذا التنبؤ وظل الوضع علي ما هو عليه وإن كان هناك سعياً حثيثاً لرفع نسبة الاستثمارات طويلة الآجل إلا أنه سعي لا يكاد يري بالعين المجردة .

وينطلق البعض من هذا الوضع في إثارة الشكوك حول جدية المصارف الإسلامية في تحقيق أهدافها المعلنة بخصوص دورها التنموي ، ويدعم هؤلاء صحة شكوكهم هذه بأن الفترة الأولى التي كانت تدعي هذه للمصارف حاجتها فيها للتركيز علي الاستثمارات قصيرة الآجل قد انقضت وكان من المفترض أن تبدأ في طرق أبواب الاستثمارات طويلة الآجل بتركيز شديد ولكن شيء من هذا لم يحدث .

ولكن انظهاراً للحقيقة كاملة فلا بد من الإشارة إلي أنه كانت هناك مجموعة من العوامل القوية التي أجبرت المصارف الإسلامية علي تركيز استثماراتها علي الآجال القصيرة ، فبطبيعة المرحلة

(١) انظر الجدول رقم (٢) من هذا البحث .

الأولي للتشغيل في حياة هذه المصارف تتضمن أن تكون استثماراتها عالية السيولة سريعة العائد ، حتى تثبت هذه المصارف من اقلها في السوق المصرفية ، وذلك بتغطية نفقاتها وتوزيع العوائد علي المودعين الذين يتسم غالبيتهم بعدم القدرة وعدم الرغبة علي انتظار هذه العوائد لفترة طويلة . بالاضافة الي ذلك فان طبيعة للوارد المتاحة لغالبية المصارف الاسلامية كانت النسبة الغالبة منها قصيرة الأجل ، حيث يختبر من الخطأ فيما استعملها في استثماراتها طويلة الأجل لأن ذلك يعرض مركز سيولة للمصرف للخطر . هذا بالاضافة الي العديد من المعوقات المصرفية والبيئية التي واجهت هذه المصارف ^(١) .

وبخلاصة أن دور المصارف الاسلامية في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل ذات الأثر التنموي المرتفع كان دورا محدودا للغاية يعكس ما كان مأمولا منها حسب النموذج النظري المقترح لها وطبيعتها التنموية الخاصة .

ويضم هذه النتيجة الي النتيجة السابقة والمتعلقة بقصور دور المصارف الاسلامية في تمويل قطاعات الزراعة والصناعة ، يتضح أن الدور الاقتصادي لغالبية هذه المصارف فيما يتعلق بتمويل المجالات ، والأجال التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمعات العاملة ، بها كان دورا محدودا للغاية ولا يتلاءم مع ما أتبط بها من دور هذا الشأن علي مستوي النظر .

(١) انظر : الباحث : نشاط اقتصادي للمصارف الاسلامية ومعوقاته .

المبحث الثالث

المعوقات التي تؤثر علي قدرة المصارف الإسلامية علي
القيام بدورها الاقتصادي

المبحث الثالث

المعوقات التي تؤثر على قدرة المصارف الإسلامية على القيام بدورها الاقتصادي^(١)

يستهدف هذا المبحث في الأسس على التعرف على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية بصفة عامة ، والتي تحول دون أن تأخذ هذه المصارف الوجه الصحيح لها حسب التصور النظري المفترض لنموذج للمصرف الإسلامي. غير أن التركيز هنا سيكون فقط على بعض هذه المعوقات والتي تكون ذات تأثير كبير على الأداء الاقتصادي خاصة للمصارف الإسلامية .

غير أنه من المهم ضرورة التنبيه على أن هناك علاقة تأثر كبيرة بين هذه المعوقات ، فبعضها قد يكون سببا للبعض الآخر بصورة جزئية ، ولذلك فهذه المعوقات متشابكة ومتداخلة إلى حد كبير وما عملية فصلها هنا إلا عملية أكاديمية لختمة جانب البحث والدراسة . وسوف يقتصر هذا البحث على تناول أربعة معوقات فقط ، وذلك على النحو التالي :

١- عدم ملائمة السياسة النقدية للبنوك المركزية .

٢- عدم ملائمة الموارد المالية المتاحة .

٣- عدم توافر العملاء للملابين .

٤- عدم توافر الموارد البشرية للملاكمة .

أولاً : السياسة النقدية للبنوك المركزية :

أ - البنك المركزي وعلاقته بالبنوك الأخرى بالدولة :

البنك المركزي لأي دولة يعرف بأنه بنك الدولة لأن مهامه تسعى دائماً إلى تحقيق المصالح الوطنية عامة ، حيث يناط به وضع وتنفيذ ومتابعة السياسة النقدية والائتمانية للدولة ، وهي

(١) لفصيل أكثر عن طبيعة وأسباب وأثار هذه المعوقات ، انظر : محمد عبد النعم لمزيد ، نشاط الاستثمار للمصارف الإسلامية ومعوقاته . مرجع سابق ص ١٩١ : ٣٠٠ .

الوظيفة الأساسية له ، غير أنه يفرع عن هذه الوظيفة الأم مجموعة من الوظائف الفرعية التي تلزم لتحقيق هذه الوظيفة والتي تعتبر من أهم الأعمال والوظائف الخاصة بالبنك المركزي وهي ^(١) :

١- مصادر النقد الوطني : ولهذه الوظيفة ضوابطها وقواعدها الفنية .

٢- رقابة الائتمان : من خلال أساليب الرقابة الكمية والنوعية التي تعمل على التأثير في حجم الائتمان ونوعه.

٣- الإشراف على الجهاز المصرفي للدولة : من خلال مراقبة تطبيق قوانين الرقابة على البنوك والائتمان . ولذلك فإن كافة البنوك العاملة بالدولة تخضع بطريقة مباشرة لسيطرة ورقابة البنك المركزي باعتباره الجهة الرئيسية التي تتلقى منه هذه البنوك التوجيهات التي تحكم نظام عملها ، وللمحول بالرقابة عليها والتأكد من مدى التزامها بتنفيذ توجيهاته وقراراته .

ولذلك نجد أن هناك علاقة وثيقة بين البنك المركزي والبنوك الأخرى العاملة بالدولة ، وهذه العلاقة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول : الدور الرقابي : ويمثل في دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك وعلى الائتمان بوصفه مسئولاً عن السياسة النقدية والائتمانية للدولة .

القسم الثاني : الدور التمويلي : ويمثل في للعمليات المالية بين البنك المركزي وغيره من البنوك الأخرى بوصفه بنك البنوك وللحجاء الأخير لها .

وإذا ما خصصنا الدور الرقابي هنا بقدر من الاهتمام فإن لنا أن نقول أن : أهداف الرقابة المصرفية للبنك المركزي على البنوك الأخرى تتمثل في هدفين رئيسيين ^(٢) :

(١) لفصيل أكثر عن وظائف البنك المركزي انظر علي سيل لثال :

د. صبحي تادرس قرصه : اقتصاد البنوك ، الاسكندرية ، دار الجامعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٦ ص ١٦٩-١٩٦ .

(٢) ناهد عبد الحفيظ عيسى : الدور الرقابي للبنك المركزي للمصري ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، ١٩٨٩ ، ص

الأول : ويهدف للتحكم في عرض النقود : للمحافظة علي قيمة العملة الوطنية والتحكم في التضخم النقدي، حيث تلعب البنوك دوراً كبيراً ، في خلق النقود من خلال قدرتها علي التوسع في منح الائتمان بقدر أكبر مما يتاح لها من موارد .

الثاني : ويمثل في المحافظة علي أموال اللودعين لدي هذه البنوك باعتبار أنها تمثل النسبة الغالبة من مواردها المتاحة . وذلك علي اعتبار أن هذه الأموال سواء في صورة ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل ، أو ودائع توفير تمثل دجاً لأصحابها علي هذه البنوك تلتزم بردها اليهم وما يستحق لها من فوائد .

ولا شك أن رقابة البنك المركزي علي البنوك الأخرى بالدولة لها أهمية قصوي نظرا للتأثير الفعال والمباشر للأنشطة المصرفية علي الاقتصاد القومي ككل باعتبارها تمثل الشق النقدي لمعظم الأعمال والأنشطة التي تتم داخل المجتمع ، ومن ناحية أخرى لأن البنوك علي خلاف المؤسسات الأخرى الانتاجية بالمجتمع تتعامل بأموال الغير بصفة رئيسية ولا تمثل مواردها الذاتية سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الأموال التي في حوزتها .

وفي ضوء هذا تضح مدي وطبيعة وأهمية العلاقة بين البنك المركزي وغيره من البنوك الأخرى العاملة بالدولة ، وما لاشك فيه أن هذه العلاقة تترك بصماتها علي مسيرة وأنشطة هذه البنوك ، وتؤثر تأثيرا مباشرا علي مجال وطبيعة عملها وتوقف طبيعة وحجم هذا التأثير علي طبيعة الأدوات والأساليب التي يعتمد عليها البنك المركزي لتنفيذ سياسته النقدية والائتمانية .

ب - السياسة النقدية للبنك المركزي وأدواتها وملاصمتها للبنوك التقليدية :

السياسة النقدية مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة ممثلة في البنك المركزي في ادارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد ^(١) .

(١) د محمد عبد النعم عمر : سياسات للتي نقدية ومني لمكاتب الأعد بها في الاقتصاد الاسلامي : من مطبوعات

الائتمان الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ص ٣٨ .

وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف لعل من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع ، والتحكم في التقلبات بالمحافظة على ثبات الأسعار واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد ، وسعر صرفها في التعامل الخارجي ، علاوة على محاولة المحافظة على مستوى العمالة الكاملة

هنا في إطار دوره الرقابي ، بالإضافة إلى دوره التمويلي كبنك البنوك للسلحاً الأخير لها .
وفيما يلي عرض سريع ومختصر لبعض الأدوات والاسباب التي تعتمد عليها البنوك المركزية لتنفيذ سياستها النقدية:

١- نسبة الاحتياطي القانوني (النقدي) : تلزم سياسة البنوك المركزية في الدول المختلفة البنوك الأخرى التابعة لها بضرورة الاحتفاظ لديها بنسبة معينة من قيمة إجمالي الودائع لدى كل بنك كرسيد نقدي في حساب خاص لدى البنك المركزي ، وتتغير هذه النسبة من بلد لآخر ومن وقت لآخر وتراوح في الغالب ١٠٪ : ٢٥٪ من قيمة إجمالي الودائع المختلفة لدى كل بنك، ونعرف هذه النسبة بنسبة الاحتياطي القانوني .

ويهدف البنك المركزي من استخدام سياسة الاحتياطي القانوني إلى التحكم في حجم الائتمان الذي تستطيع أن تمنحه هذه البنوك ، ومن ثم التأثير في قدرتها على خلق النقود ، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما زادت قدرة هذه البنوك منح الائتمان وزادت قدرتها بالتالي على خلق النقود ، وبالتالي تساهم في زيادة العرض النقدي واحداث اللوجات التضخمية والعكس بالعكس .

٢- نسبة السيولة النقدية : إلى جانب نسبة الاحتياطي القانوني تلزم البنوك المركزية البنوك الأخرى بضرورة الاحتفاظ ببعض الاصول التي تتميز بسيولتها المرتفعة حتى يسهل تحويلها إلى نقود يسر وبسرعة ، اذا زادت حركة المستويات من قبل اللويعين عن للعلل للتوقع ، وفي العادة يتدخل البنك المركزي لتحديد الاصول التي تدخل في حساب هذه النسبة ، وتختلف هذه النسبة من دولة لأخرى ومن وقت لآخر وتراوح في الغالب من ٢٥٪ : ٣٠٪ من مجموع الالتزامات قصيرة الأجل للبنك .

ويهدف البنك المركزي من استخدام هذه النسبة التي تجنب البنوك لأزمات السيولة المفاجئة ، وذلك بتأمين قدرتها علي مواجهة طلبات الدفع المفاجئة التي قد تعرض لها وتعرض مركزها المالي ومسمتها الي الخطورة في حالة عجزها عن تلبية هذه الطلبات .

٣ - عدم السماح للبنوك بتملك الأصول الثابتة والمقولة : تخرص معظم التشريعات المصرفية للبنوك المركزية علي وضع قيود علي تملك البنوك لأصول ثابتة أو منقولة ، بخلاف ما يحتاج اليه نشاطها من العقار والمنقول للمخصص لإدارة أعمال البنك أو لتزويده علي الموظفين أو الذي يزول ملكيته للبنك وفاء لدين له قبل الغير علي أن يقوم بتصفيته خلال فترة زمنية محددة .

ويتعلق هذا القيد من طبيعة البنوك التقليدية التي تعتمد في نشاطها علي أموال الغير لديها والتي تكون في صورة ودائع (ديون) قابلة للدفع أما عند الطلب أو في أجال محددة غالبا ما تكون قصيرة الأجل .

وهذا الحظر تفرضه متطلبات الحيطة والحذر لمقتضيات السيولة ، وكذلك عملية للتعلق اذ ترتبط العمليات الخاصة بالتوفيق في البنوك التقليدية بتلقي الودائع والتي يستحق معظمها الدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير لا يتعدى الستة ، ولذلك فمن المفترض أن تكون هذه الودائع عملا للاستخدام قصير الأجل وهو ما يتعارض مع تحميلها في عقار أو منقول يتعرض للتخلص منه عند آجال هذه الودائع في الأجل القصير .

الملجأ الأخير للسيولة : يقوم البنك المركزي بنور الملجأ الأخير أو بتمير آخر المقترض الأخير للبنوك العاملة في الدولة عندما تعوزها السيولة النقدية ، أو عندما تنتهج الدولة سياسة توسعية وترغب في زيادة القروض التي تقدمها للبنوك لعملائها ، وتتقاضى البنوك المركزية فوائد ثابتة محددة سلفا عن هذه القروض من البنوك للمقترضة . ويعتضي هذا الدور يلتمز البنك المركزي بمد يد المساعدة للبنوك التجارية في أوقات الزعر والضيق المالي حيث تصدر الارصدة النقدية لهذه البنوك عن مقابلة طلبات الدفع التي تواجهها في ذلك الوقت .

وتتم هذه المساعدة بتقديم قروض قصيرة الاجل مباشرة لهذه البنوك بضمان ما لديها من أوراق مالية أو بإعادة خصم هذه الأوراق أو بالوسيلتين معا ، وحتى لا تستغل البنوك هذه الوسيلة

في توسع ائتماني غير مرغوب فان البنك المركزي يفرض سعر فائدة جزائي أعلي من سعر الفائدة قصيرة الاجل .

ويهدف البنك المركزي من هذه السياسة بجانب تسهيل تسوية للدفعات بين مختلف المؤسسات النقدية الي ضمان حد أدني من سيولة الجهاز المصرفي وكذلك المحافظة علي استقرار النظام المصرفي بصفة عامة ، وما يوفره لهذه البنوك من عوامل الأمان والضمان في مثل هذه الظروف .

الطبيعة الخاصة المميزة للمصارف الاسلامية :

تعتبر للمصارف الاسلامية ذات طبيعة خاصة ومميزة لغورها من البنوك التقليدية، لما تتميز به من خصائص وسمات تختلف تمام الاختلاف عن الخصائص والسمات التي تميز البنوك التقليدية ومن أهم العناصر والخصائص المميزة لطبيعة وميكانيزم عمل للمصارف الاسلامية :

١- اذا كان نظام العمل بالبنوك التقليدية يعتمد بصفة عامة علي نظام سعر الفائدة بحيث يحتر الأساس للنظم لكافة معاملتها ، فان للمصارف الاسلامية لا تعامل مطلقا بنظام سعر الفائدة لأنها لو عطاء وبأي صورة من الصور باعتباره ربا محرما ، فلا تقرض ولا تقترض .

٢- اذا كان جوهر العلاقة بين البنوك التقليدية ومودعيها هي علاقة دائن بمدين يمثل فيها البنك الطرف للمدين وللودع الطرف الدائن ، حيث يلتزم البنك برد الاموال للودعة وما يترتب لها من عوائد في التواريخ المحددة بصرف النظر عن نتيجة نشاط البنك من ربح أو خسارة فان علاقة البنك الاسلامي بمودعيه تختلف تمام الاختلاف عن هذه الطبيعة - وخاصة فيما يتعلق بالودائع الاستثمارية من حيث تقوم هذه العلاقة علي أساس مشاركة للودع للمصرف في تحمل نتائج العمليات الاستثمارية من ربح أو خسارة .

وهذا يعني عدم وجود التزام علي للمصارف الاسلامية تجاه أصحاب هذه الودائع بردها كاملة اليهم .

٣- اذا كانت العلاقة بين البنوك التقليدية ومقرضيها هي علاقة دائن بمدين ، حيث يمثل البنك هنا الطرف الدائن والعميل الطرف للمدين ، حيث يلتزم العميل برد وحقق للبنك بالمقابل

استرداد الاموال المقرضة والفوائد المستحقة لها بصرف النظر عن نتيجة نشاط العمل من ربح أو خسارة ، فان علاقة المصارف الاسلامية بمعاملها طالبي التمويل تختلف عن تلك العلاقة التي تحكم البنوك التقليدية بمعاملها ، حيث تعتمد البنوك الاسلامية في توظيف مواردها علي العمليات الاستثمارية الحقيقية سواء بمفردها أو بالمشاركة مع طالبي التمويل الاستثماري ولذلك فان علاقة البنوك الاسلامية هنا تقوم علي مبدأ الاستثمار والمشاركة في النتائج الفعلية للعمليات الاستثمارية من ربح أو خسارة .

٤- اذا كانت تمتلك البنوك التقليدية تمتلك القدرة علي التوسع في منح الائتمان بأكثر مما يحتاج لها من موارد وهي ما يعني أن لها القدرة علي خلق النقود والمساهمة في أحداث المراجعات التضخمية ، فان للمصارف الاسلامية من خلال ما تقوم به من التمويل العيني وليس النقدي يجعل قدرتها علي توليد النقود للمصرفية محدودة ، ومن ثم لا تساهم في زيادة العرض النقدي وأحداث المراجعات التضخمية .

د- مدي ملائمة السياسة النقدية للبنوك للركيزة لطبيعة المصارف الاسلامية:

يتضح في ضوء ما سبق أن طبيعة المصارف الاسلامية وأسس عملها تختلف شكلا وموضوعا عن طبيعة وأسس عمل البنوك التقليدية .

ويعتقضي ذلك يمكن القول - من حيث المبدأ - أن النظم والأدوات والأساليب التي تتبعها البنوك للركيزة في تعاملها مع البنوك التقليدية لتنفيذ سياستها النقدية لا تصلح للتطبيق بالنسبة للمصارف الاسلامية لأنها غير ملائمة لطبيعتها وأسس عملها ، حيث أن البنك المركزي قد بني منهجه في الرقابة والتعامل مع هذه البنوك بناء علي طبيعتها وأسس عملها ومن ثم جاءت أساليبه وأدواته متمشية مع هذا النهج وملائمة لطبيعة هذه البنوك .

وحيث أن طبيعة ونظم عمل المصارف الاسلامية تختلف عنها بالنسبة للبنوك التقليدية فيمستفاد من ذلك أن منهج عمل البنوك للركيزة والأسس التي يقوم عليها دورها في تنفيذ السياسة النقدية يختلف عن منهج وأسس عمل المصارف الاسلامية .

ولعل هنا يتضح من خلال العرض لبعض أدوات وأساليب البنوك المركزية التي تطبقها علي البنوك التقليدية والتي لاتتلاءم مع طبيعة وأسس عمل المصارف الاسلامية :

١ - نسبة الاحتياطي القانوني (النقدي) : اذا كان لسياسة الاحتياطي القانوني ما يبرر تطبيقها بالنسبة للبنوك التقليدية كما سبق فان اختلاف طبيعة المصارف الاسلامية وأسس عملها عن البنوك التقليدية يجعل من الضروري النظر في تطبيق هذه السياسة بالنسبة لها ، وذلك لعدم ملائمتها لطبيعة وأساليب هذه المصارف ، وانفاء مبررات تطبيقها في هذه المصارف .

فالقرارات الأساسية لتطبيق هذه السياسة علي البنوك التقليدية غير قائمة في المصارف الاسلامية بالنسبة للودائع الاستثمارية خاصة وذلك لأن الودائع الاستثمارية وكما سبق اودعها أصحابها بغرض استثمارها علي مبدأ للمشاركة في الربح والخسارة ، ومعني ذلك أنه ليس علي المصرف الاسلامي التزم بضرورة رد هذه الودائع كاملة لأصحابها كما هو الحال بالنسبة للودائع (الأحقة) في البنك التقليدي ، فالودائع الاستثمارية ليست مضمونة قبل للمصرف الاسلامي حيث قبل أصحابها تحمل المخاطرة بجانب للمصرف الاسلامي منذ البداية من خلال مشاركتهم في ناتج العمليات من ربح أو خسارة . ومن ناحية أخرى توجه الودائع الاستثمارية للمصرف الاسلامي لاستثمارات حقيقية من خلال أساليب استثمارية مختلفة تعتمد علي التمويل العيني ، ولا توجه للأفراض النقدي كما هو الحال في البنوك التقليدية ، ومعني ذلك أن قدرة هذه المصارف علي التوسع علي التوسع في منح الائتمان متعلمة ، ومن ثم قدرتها علي خلق النقود والمساهمة في احداث الموجات التضخمية .

وبذلك يمكن القول إن المقررات الأساسية لتطبيق نسبة الاحتياطي القانوني علي الودائع الاستثمارية للمصارف الاسلامية غير قائمة ، سواء لانه ليس هناك التزم عليها بضرورة رد هذه الودائع لأصحابها كاملة أو لأن هذه الودائع توجه لاستثمارات عينية وليس لقروض نقدية .

ولذلك فمن غير الملائم أن يطبق البنك المركزي سياسة الاحتياطي القانوني علي الودائع الاستثمارية للبنوك الاسلامية نظرا لطبيعتها وللمتمثلة في نوعية العلاقة القائمة بين أصحابها

والمصرف الاسلامي ، وكذلك للطبيعة الاستثمارية الخاصة لهذه المصارف والتي تختلف عن طبيعة الاقراض في البنك التقليدي عند توظيفها.

٢ - نسبة السيولة النقدية : وأيضاً ليس هناك ما يبرر تطبيق سياسة السيولة النقدية علي المصارف الاسلامية وخاصة بالنسبة للودائع الاستثمارية لأن الودائع الاستثمارية في المصارف الاسلامية لاتعد قانوناً وديعة بل تعتبر توكيلاً من المودع للمصرف ليضارب بها اما مباشرة أو من خلال المشاركة مع الغير وفقاً لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة . ومن ثم فليس هناك التزام علي المصرف الاسلامي بضرورة رد هذه الودائع كاملة كما هو الحال في البنك التقليدي، ومن ثم فالمرر لفرض هذه النسبة غير قائم في البنك الاسلامي .

يضاف الي ما سبق أن العديد من عناصر موجودات الاصول السائلة والتي تحملها البنوك المركزية لحساب هذه النسبة لاتستطيع المصارف الاسلامية الاحتفاظ به أو التعامل فيه كالمسندات والاوراقات بمختلف أنواعها ، علماً بأن هذه العناصر تشكل نسبة كبيرة لدي البنوك التقليدية ، بينما نجد أن الموجودات السائلة لدي المصرف الاسلامي تقتصر علي النقدية بالجزيرة والأرصدة النقدية لدي البنك المركزي والبنوك الاخرى ولدي المراسلين والتي في الغالب لاتدر عائد بينما نجد أن معظم عناصر الموجودات السائلة لدي البنوك التقليدية تدر عائد.

وفي ضوء ما سبق فإن البنك المركزي مطالب بأن يأخذ في الاعتبار عند تطبيق نسبة السيولة علي المصارف الاسلامية طبيعة الودائع الاستثمارية وطبيعة توظيفات هذه المصارف وضبيعة عناصر الموجودات السائلة المتاحة لديها .

٣ - عدم السماح للبنوك بتملك الاصول الثابتة والمقولة : وأيضاً هذه السياسة غير ملائمة لطبيعة المصارف الاسلامية ، لأن طبيعة التعامل الاستثماري في المصارف الاسلامية تمتعها من التعامل في القروض والائتمار في الدين وتزويدها بتوظيف مواردها في عمليات استثمارية وفقاً لصيغ للمشاركة والمضاربة والمراصة... الخ ومثل هذه العمليات الاستثمارية تقتضي تملك الباضع والمعدات والعقارات أحياناً بفرض إعادة بيعها ، بعكس الحال في البنوك التقليدية التي تتطلب عمليات

التوظيف (الأراض) لديها حيازة مثل هذه الأصول بائنه دون التملك ، وفي ضوء هذا يمكن اعتبار أن تلك للمصارف الاسلامية للأصول الثابتة والمقولة من ضرورات قيامها .

٤- الملجأ الأخير للسيولة : أيضا هذه السياسة من سياسات البنك المركزي لا تستطيع للمصارف الاسلامية أن تعتمد عليها أو تستفيد منها ، فظنرا لطبيعة المصارف الاسلامية التي لا تعامل بالفائدة فانها لا تستطيع ان تلجأ الي البنك المركزي حينما تعوزها السيولة ، ولاستطيع الاستفادة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للسيولة طالما اعتمد في تنفيذ هذه السياسة على نظام سعر الفائدة ، مما يجعل للمصارف في موقف حرج بالنسبة لهذه القضية ، وخاصة في حالة عدم انتشار للمصارف الاسلامية في بعض البلدان مما يحرمها من امكانية اعتماد بعضها على الاخر لسد حاجتها من السيولة ، ويزداد الامر صعوبة بالنسبة للمصارف التي تعمل في دولة عملتها غير قابلة للتحويل .

- السياسة النقدية والدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية : ان أدوات وأساليب السياسة النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في تعاملها مع البنوك التقليدية غير ملائمة لضعية وأسس عمل المصارف الاسلامية لأن البنك المركزي بني منهجه وأساليبه هذه بناء على ضعية وأسس عمل بنوك التقليدية ومن ثم جاءت ملائمة لها وتحقيقه للأهداف التي وضعت من أجلها . وحيث أن ضيعة ونظم عمل للمصارف الاسلامية تختلف عن البنوك التقليدية فان منهج وأساليب البنوك المركزية لتحقيق أهداف السياسة النقدية يختلف عن منهج وأسس عمل هذه المصارف ولذلك فانه لايفي بتحقيق أهداف السياسة النقدية وتعد معوقة لنشاط هذه المصارف ولها العديد من الآثار السلبية على مسيرتها وتساهم في الحيلولة دون بلوغ أهدافها .

ولذلك نجد أن تطبيق السياسة النقدية للبنك المركزي على المصارف الاسلامية كان له العديد من الآثار السلبية على أداء للمصارف الاسلامية لدورها الاقتصادي ومن أهم هذه الآثار مايلي :

١- أن تطبيق سياسة الاحياطي القانوني بالنسبة للودائع الاستثمارية تحد من قدرة هذه المصارف على استثمار مواردها كاملة نتيجة لحجب هذا الجزء من الموارد عن الاستثمار ، وهذا

يؤدي الي تعطيل هذا الجزء من المولود للناحة لها والتي قلمها أصحابها بغرض استثمارها . وهذا الامر يحد من فترة هذه المصارف واستثماراتها علي تحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية.

٢- ان تطبيق نسبة السيولة النقدية علي المصارف الاسلامية يحد من قدرتها علي غوض مجالات الاستثمار طويلة الأجل في الوقت الذي يفترض أن يواجه للمصرف الاسلامي نسبة كبيرة من استثماراته الي الأجل الطويلة والتي تتميز بانخفاض نسبة سيولتها وهو ما يعني أن تطبيق هذه السياسة علي الودائع الاستثمارية للمصارف الاسلامية يحد من قدرتها علي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى فان تطبيق هذه النسبة ونفس الكيفية السابقة ، وخاصة فيما يتعلق بعناصر الموجودات السائلة يفرض علي المصارف الاسلامية ضرورة الاحتفاظ بنسبة كبيرة من هذه العناصر في صورة نقدية لائزر عائد، وخاصة نتيجة لعدم توافر الادوات والوسائل الشرعية التي تتيح لهذه المصارف الجمع من خلالها بين اعتبارات السيولة واعتبار التوظيف .

٣- ان عدم السماح للمصارف الاسلامية بملك الاصول الناتجة والمقولة بخصر قيذا غير متلائم مع طبيعة هذه المصارف ومعوقا لنشاطها لان طبيعة النشاط الاستثماري للمصارف الاسلامية والتي تختلف عن طبيعة النشاط الاستثماري للمصارف الاسلامية والتي تختلف عن طبيعة الاقراض في البنوك التقليدية تقتضي منها بضرورة تملك مثل هذه الاصول كالمعدات والعقارات وذلك لاستخدامها في العمليات الاستثمارية أو لاعادة بيعها من خلال عمليات للمشاركة والمضاربة والمرابحة... الخ . ولاشك أن هذا القيد يؤثر أيضا علي كفاءة وقدره المصارف الاسلامية علي القيام بنشاطها الاستثماري وهو بمثابة الاذلة الرئيسية لتحقيق كافة أهدافها ومن بينها الأهداف الاقتصادية .

٤- نظرا لطبيعة المصارف الاسلامية التي لا تتعامل بالفائدة ، فانها لا تستطيع أن تلجأ الي البنك المركزي حينما تعجزها السيولة ولا تستطيع الاستفادة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للسيولة طالما اعتمد تنفيذ هذه السياسة علي نظام سعر الفائدة ، مما يجعل للمصارف الاسلامية في موقف حرج بالنسبة لهذه القضية .

ولاشك أن عدم توافر الملأ الأخير للاقراض بالنسبة للمصارف الإسلامية يؤثر بصورة غير مباشرة علي نشاطها ، حيث يفرض هذا الوضع عليها ضرورة أن تحتفظ بنسبة من السيولة المرتفعة لمواجهة متطلبات للسحوبات للترفعة والمفاجأة ، أما في صورة موارد نقدية غير مستثمرة أو في صورة استثمارات قصيرة الأجل مرتفعة السيولة وهو ما يؤثر علي طبيعة وآجال وربحية استثمارات هذه للمصارف بصفة عامة . وهو ما يصب في النهاية في الاتجاه العكسي للدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية .

ثانيا عدم ملاحة الموارد المالية المتاحة :

(أ) طبيعة الموارد المالية للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق :

تمثل للوارد المالية للمصارف الإسلامية أحد المتغيرات الأساسية المؤثرة في نشاط ومسيرة هذه للمصارف بصفة عامة وفي أدائها لدورها الاقتصادي بصفة خاصة . فكمية وطبيعة الموارد المتاحة للمصارف الإسلامية تؤثر علي حجم وطبيعة نشاط هذه للمصارف ، وعدم توافر هذه الموارد بالكم المطلوب أو بالكيف اللازم يمثل معوقاً رئيسياً أمام قيامها بدورها الاقتصادي للنشود . فعدم توافر الموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطتها بالحجم اللازم ، يؤدي الي عجزها عن طرق أبواب الفرص الاستثمارية المتاحة لأعمالها ، ومن ثم ضياع منافع كان يمكن أن تتحقق لها ولتعامليها وللمجتمع ككل . ولايكفي توافر الموارد المالية بالكم المناسب حتي تتمكن من تحقيق أهدافها ، بل يجب أن تكون هذه الموارد ذات طبيعة ملاحة لسمات هذه للمصارف . فالأصل في استثمارات للمصارف الإسلامية أنها استثمارات تنموية ، وحتى تكون كذلك فعليها أن تطرق المجالات والأنشطة والمشروعات الاقتصادية المختلفة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، سواء كانت هذه المجالات زراعية أو صناعية أم غيرها . وهذه المجالات بطبيعتها تتطلب استثمارات طويلة الأجل ، لذلك فمن المفترض أن يمثل حجم الموارد طويلة الأجل المتاحة للمصارف الإسلامية النسبة الغالبة من إجمالي مواردها .

فاذا انتقلنا من مستوي النظرية الي مستوي التجربة فانا نجد أن كمية للوارد التي أتاحت لغالبية للمصارف الاسلامية في الفترة الماضية كانت في غو مستمر ، وكانت من الكفاية لتغطية نشاطها الاستثماري بمصادر التمويل اللازمة كما بل أمتد الأمر الي أكبر من ذلك حيث مثلت زيادة هذه للوارد في بعض الأوقات وعخاصة في السنوات الأولى للتشغيل معوقا عرف بمشكلة فوائض السيولة غير المستمرة ، حيث عجزت طاقة الاستثمار في هذه للمصارف عن استيعاب كامل للوارد المتاحة. ومعني ذلك أن غالبية للمصارف الاسلامية لم تعاني عجزا في حجم للوارد المالية أي أن للوارد المالية كانت ملائمة من حيث الكم .

لما من حيث الكيف للناسب لطبيعة نشاط للمصارف الاسلامية فانه يجب أن تكون للوارد المتاحة للمصارف الاسلامية تتميز بالسمات التالية :

- ١- أن تمثل للوارد الداخلية الي اجمالي للوارد نسبة مرتفعة وأعلى بكثير من المعدلات السائدة في البنوك التقليدية " لأن الطبيعة الاستثمارية الخاصة للمصارف الاسلامية تستدعي ضرورة أن تركز مصادر تمويلها علي موارد ثابتة يجب أن يكون لحقوق الملكية دور كبير فيها وهنا لا يتحقق الا بأن ترتفع حصة مواردها الداخلية في جملة مواردها المالية بأكثر مما هو متبع في البنوك التقليدية .
- ٢- أن تكون السمة الغالبة للموارد الخارجة (الودائع) متوسطة وطويلة الأجل فهل تحقق للموارد المالية التي أتاحت للمصارف الاسلامية هذين الشرطين حتي يمكن القول أنها كانت ملائمة؟

من حيث للوارد الداخلية يلاحظ أن نسبة حقوق الملكية الي اجمالي للوارد في غالبية للمصارف الاسلامية كانت نسبة منخفضة جدا ولا تتواءم مع الطبيعة الاستثمارية والتنمية الخاصة لها . فقد حدد بنك التسويات بموسيرا اللوشر الأساسي لمدي كفاية حقوق الملكية لاجمالي الاصول للبنوك التجارية لعام ٩٠ بنحو ٧٣٪ ومن الطبيعي أن يرتفع هذا اللوشر بنسبة أكبر بكثير في للمصارف الاسلامية ، ولكن هنا لم يتحقق بل أن بعض هذه للمصارف انخفض فيها هذا اللوشر بكثير عن تلك النسبة . لما من حيث للوارد الخارجة (الودائع) فقد لوحظ بالنسبة لها ما يلي :

- مثلت الودائع الاستثمارية النسبة الغالبة من جملة هذه الودائع .

- سيطرت الطابع قصير الأجل علي غالبية الودائع الاستثمارية . فنظم الودائع في غالبية هذه للمصارف تحدد مدة هذه الودائع بثلاثة أو ستة أشهر ، تجدد دوريا ويحق للمودع أن يسحب وديعته في نهاية هذه الفترة ، بل أن بعض هذه للمصارف تتيح للمودع سحب وديعته الاستثمارية عند الطلب بشروط معينة غالبا يمكن ترتيبها من كثير من المودعين.

ومؤدي ما سبق أن المولد التي أتاحت لغالبية للمصارف الإسلامية لم تكن ملائمة لطبيعتها الاستثمارية والتنمية الخاصة ، وقد مثل هذا الوضع عقبة أمام قيام للمصارف بدورها الاقتصادي للمأول حسب التصور النظري للقرض .

(ب) الموارد المالية والنور الاقتصادي للمصارف الإسلامية :

انضج مما سبق أن طبيعة الموارد المالية المتاحة للمصارف الإسلامية لم تكن بالصورة الملائمة لطبيعة نشاطها ، وهو ما مثل معوقا أمام مسيرة هذه للمصارف . وساهم في الحيلولة دون أن تأخذ هذه للمصارف دورها كاملا في تحقيق كامل أهدافها ، ومن ثم فقد ترك هذا أثره علي للمصارف الإسلامية من حيث أهدافها للنور الاقتصادي ، وقد تمثلت أهم هذه الآثار فيما يلي :

١- أدى عدم توفر الموارد طويلة الأجل اللازمة لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل الي تركيز الغالبية العظمى من استثمارات هذه للمصارف في استثمارات قصيرة الأجل ، وهو ما حد من حريتها في اختيار الاستثمارات المناسبة والملائمة لطبيعتها في مجالات الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل ، والتي تعتبر أكثر ملائمة لطبيعتها وأكثر قدرة علي تحقيق أهدافها .

وكان من نتيجة ذلك أيضا وبناء علي النتيجة السابقة ، عدم قدرة كثير من للمصارف الإسلامية علي محووض مجالات الاستثمار ذات الطبيعة التنموية للمجتمع والتي يتسم غلبتها بالطابع طويل الأجل ، وانحصر غالبية نشاطها الاستثماري في عمليات تجارية قصيرة الأجل ، وهو ماحد من قدرتها علي القيام بدورها الاقتصادي .

٢- كان من الآثار للباشرة لسيطرة الطابع قصير الأجل علي الودائع المتاحة ، احتفاظ غالبية هذه للمصارف بنسبة عالية من السيولة سواء للدواعي فنية تشغيلية أو قانونية نتيجة لخضوع تلك

الودائع لنسبة الاحتياطي القانوني ، مما أدى إلى تعطيل جزء من هذه اللورد عن الاستثمار وحجبها في صورة نقدية بالخزينة ، أما لعدم توافر الأدوات المالية الشرعية التي تتيح توظيف هذا القدر من الودائع في صورة يسهل تشغيلها في آجال قصيرة ، ولما لعجز طلبة التوظيف قصر الأجل المتاحة لهذه المصارف عن استيعابها وهو ما أثر في النهاية علي ربحية هذه الاستثمارات وعوائدها للوزعة ، نتيجة لأن هذا الجزء للعطل يستحق حصة من عائد اللورد الأعري للوظقة .

وقد دفع هذا أحيانا بعض المصارف الإسلامية إلى استثمار بعض هذه الودائع في الأسواق العالمية ، وهو ما يخل بأحد أهداف المصارف للتمثلة في تطوير وتمية مجتمعاتها ، ولها كلة آثاره السلبية علي أداء للمصارف الإسلامية لئورها الاقتصادي .

ثالثا : عدم توافر العملاء للمالامين :

١ - عملاء المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق :

النشاط المصرفي بصفة عامة باعتباره من أعمال الوساطة المالية يعتمد بصفة أساسية علي التعامل مع العملاء كمودعين وطالبي تمويل ، وهنا ما يصح بالنسبة للعمل المصرفي التقليدي والإسلامي في أن واحد وإن اختلفت طبيعة العلاقة بين العملاء والنظام المصرفي التقليدي والإسلامي .

فعلي حين نجد أن علاقة البنك التقليدي بعملائه طالبي التمويل تنحصر في شكل علاقة دائن - مدين ، حيث يقدم البنك إلي عملائه القروض المالية لأجل محدد وفائدة ثابتة ويحصل منهم علي كافة الضمانات العينية والشخصية التي يراها مناسبة لاسترداد أصل القرض وفوائده في الأجل المحدد بصرف النظر عن نتيجة نشاط العميل من ربح أو خسارة . علي حين ذلك نجد أن علاقة المصرف الإسلامي بعملائه للمستثمرين (طالبي التمويل) تقوم علي المشاركة في نتيجة نشاط العملية الاستثمارية من ربح أو خسارة ، حيث تمثل أمانة وكفاءة العميل أحد العوامل الأساسية المؤثرة في نتيجة العملية وفي نجاحها أو فشلها ، فقدر توافر الكفاءة الفنية والعملية والإدارية اللازمة لتنفيذ وتسيير المشروع لدي العميل بقدر ما متاح للمشروع فرصة أكبر لنجاحه ، وبقدر توافر

الأمانة والصدق والخلق الإسلامي لديه عنده بقدر ما يأمن للمصرف علي حقوقه والعكس بالعكس. هذا في جانب للمستثمرين طالبي التمويل .

وعلي الجانب الآخر فلا بد من توافر الوازع الديني القوي لدي للمودع في المصرف الإسلامي حتي يكون لديه الاستعداد للمخاطرة وتقبل الربح والخسارة حتي توافر هذه للمصارف للموارد المالية اللازمة لطبيعتها .

لذلك يمثل توافر العملاء بالخصائص والصفات اللازمة لطبيعة للمصارف الإسلامية أحد لدعامات الأساسية التي نهى لها القيام بدورها الاقتصادي بصفة خاصة وسلوك خطئها الصحيح بصفة عامة . وبقدر ندرة وعدم توافر هذه النوعية من المتعاملين بقدر ما يجد ذلك من امكانية نجاحها بنفس القدر يمثل معوقا امام قدرتها علي تحقيقها لأهدافها ومنها الأهداف الاقتصادية .

ومن أهم الصفات والخصائص التي يجب توافرها في عملاء للمصارف الإسلامية :

١- فهم واستيعاب نموذج العمل المصرفي الإسلامي سواء في جانب الادخار المصرفي الإسلامي أو جانب التمويل.

٢- توافر الحد الأدنى من الخلق والسلوك الإسلامي والوازع الديني القويم من حيث الأمانة والصدق والالتزام بالوفاء بالوعد ... والرغبة في التعامل علي أسس شرعية .

٣- توافر الكفاءة العملية في مجال التوظيف والاستثمار في مجال للمشروع الذي يرغب العميل مشاركة للمصرف الإسلامي له فيه .

هنا علي المستوي النظري لما يجب أن يكون عليه عملاء للمصارف الإسلامية ، فإذا كان عليه الحال علي مستوى التجربة في الفترة الماضية ؟

لقد كان وما زال من أكبر المعوقات التي تواجه للمصارف الإسلامية سيطرت العقلية الربوية وعدم فهم واستيعاب كثير من المتعاملين للنظام التمويلي والاستثماري الذي يستمد جنوره من أحكام الشريعة الإسلامية . كما لم توافر الرغبة في المشاركة علي أسس الربح والخسارة في ضوء قاعدة " الغنم بالغرم " وكان كثير من العملاء يفضلون أسلوب المزاينة لاقتراب العلاقة التي تربطهم بالمصرف من خلاله ، بعد عملية البيع من أسلوب التمويل التقليدي ، بل أن كثير منهم

كان يقوم بقياس عائد المصرف في عملية للربحية في ضوء تكلفة اقتراضه الأموال من البنوك التقليدية .

كذلك سيطرت العقلية الربوية علي كثير من اللودعين بحيث كان الكثير منهم يترقب أو ينتظر عائد مسلوحي الفائدة التي تمنحها البنوك التقليدية لمودعيها ، ان لم يزد عنها بل قام كثير من مودعي بعض للمصارف الاسلامية بسحب ودائعهم وتحويلها الي البنوك التقليدية عندما انخفضت معدلات الارباح للوزعة لدي هذه للمصارف عن معدلات الفائدة في البنوك التقليدية .

كذلك كان من العواقب التي واجهت للمصارف الاسلامية في مجال عملها عدم توفر الخلق والسلوك اللازمين لتطبيق النموذج الاسلامي ، حيث نشأت في المجتمعات الاسلامية السلوك غير القويم ، وقد تركت هذه الأخلاق وتلك السلوك أثرا سلبية عميقة علي تلك المجتمعات بصفة عامة ولكنها حينما امتدت الي مجال للمعاملات كانت أشد ضررا ، حيث أصبحنا نري : تأخر ومماطلة الكثير في أداء التزاماتهم في المواعيد المحددة ، وتلاعب الكثير بالادارات والمصروفات والأرباح ، وإخفاء للمعلومات وتزوير الوثائق والقوائم ، وكثرة الحلف كذبا ، واستباحة أموال الغير... الخ.

وقد أدت هذه الأخلاقيات وتلك السلوكيات الي تلويث البيئات والمجتمعات الاسلامية باخلاقيات وسلوكيات بعيدة عن مبادئ وتعاليم الاسلام ، وهو ما يعني أن للمصارف الاسلامية تعمل الان في وسط تسيطر عليه قيم وأخلاق وسلوك غير اسلامية وقد ترتب في هذا الوضع عدم التوافق بين هذه للمصارف التي تعمل وفق أسس وأساليب ونظم مستنبطة من أحكام الشريعة وبين هذه المجتمعات وهؤلاء للمعاملين التي تفترض هذه النظم وتلك الأساليب ضرورة توفر قدر من الخلق والسلوك الاسلامي لديهم بحيث يمثل انتفاء تحقق هذا الافتراض في الواقع العملي معوقا يحد من قدرة هذه للمصارف علي بلوغ أهدافها بصفة عامة ومن بينها أهداف دورها الاقتصادي .

مدي تأثير عدم توافر العملاء الملاحمين للمصارف الاسلامية علي دورها الاقتصادي :

لقد كان لعدم توافر العملاء للملاحمين لطبيعة للمصارف الاسلامية اثره علي مسيرتها وعلي نشاطها بصفة عامة ، بحيث ساهم في الحد من قدرتها علي تحقيق الامال المعقودة عليها والادوار المطلوبة منها ومن ذلك دورها الاقتصادي . ونستطيع أن نلمس أثر مشكلة العملاء علي مسيرة للمصارف الاسلامية عامة ودورها الاقتصادي بصفة خاصة من خلال العناصر التالية :

١- أدي عدم فهم كثير من الناس لطبيعة عمل للمصارف الاسلامية وسيطرة العقلية الربوية علي تفكيرهم علي صعوبة تسويق خدمات هذه للمصارف ، وساعد علي ذلك اتساع كبير منهم بعدم القدرة علي الاستغناء عن النظم البنكية التقليدية وعدم امكانية إيجاد بديل لها ، فكان من أثار ذلك ضياع عملاء كان من الممكن أن يساهموا في قيام هذه للمصارف بدورها الاقتصادي في تعبئة للموارد للملاحة لتمويل التنمية لوفى توظيف هذه للموارد لما يخدم غرض التنمية .

٢- أدي الاعتقاد السائد لدي بعض العاملين بأن التمويل الاسلامي يعني " فنفرة الي ميسرة" الي عدم التزامهم بالسداد في المواعيد المحددة منعهين أو معتقدين أن من حقهم السداد حسب امكانياتهم والتي لا تتحدد في ضوء قدرتهم المالية فحسب ولكن أيضا حينما تتوفر لديهم الرغبة في السداد .

وقد أدي عدم التزام كثير من المتعاملين بالسداد في المواعيد المحددة ، وتعتمد التأخير في كثير من الحالات نتيجة لعدم توافر الرادع القوي لمثل هذه الحالات ، كما هو الحال بالنسبة لفوائد التأخير في البنوك التقليدية الي التأثير السلبي علي ربحية كثير من العمليات الاستثمارية وربحية المصرف بصفة عامة ، نتيجة لطول فترة التمويل عن المدة المتوقعة للعملي والتي تم علي ضوئها تقييم وقبول تمويل العملي . ومن المعروف أن الربحية أحد العناصر الأساسية لتقديم القيمة المضافة لأي مشروع ولذلك فقد ترك مثل هذا التصرف للمتعاملين مع للمصارف الاسلامية اثره السلبي علي دورها من هذا الجانب الهام .

٣- كان من نتيجة سيطرة العقلية الربوية علي كثير من المتعاملين وخاصة فيما يتعلق بعملية الربط بين العائد الذي يحصل عليه للمصرف الاسلامي من عملي للرباحة ومعدل تكلفة الاقتراض

من البنك التقليدي ، أن ترك ذلك أثره علي بعض المصارف الاسلامية فيما يتعلق بتحديد عالدها من عمليات للربحية ، بحيث أصبحت مرغمة علي تحديد هذا العائد بدرجة متقاربة من معدل الفائدة السائدة ، حرصا علي عدم توجه هؤلاء للتعاملين الي البنوك التقليدية ، علي الرغم من اختلاف طبيعة العمليتين وارتفاع درجة للمخاطرة في عملية للربحية عن عملية الإقراض التقليدية ، وهو ما ترك أثره أيضا علي ربحية هذه المصارف سلبا .

٤- كذلك أدى سوء أخلاق وسلوك بعض المتعاملين الي ضياع بعض أموال هذه المصارف نتيجة للتدني أو الأهمال أو عدم الالتزام بجرمة أموال الغير ، وكان ذلك لوضوح وأكثر في بداية نشأة هذه المصارف ، وقبل أن تحف هذه علي حقيقة طبيعة للمعاملات السائدة وتأخذ حذرهما من هذه للمعاملات .

وهذا ما عرض هذه المصارف لحسابات كثيرة وأثر بالتالي علي ربحيتها بل ومسيرتها فيما بعد .

٥- نتيجة لتجارب هذه المصارف وما ظهر لها من عدم توافر الخلق والسلوك الاسلامي المطلوب لتطبيق الصيغ الاسلامية للاستثمار ، فقد أدى ذلك بها الي الابتعاد عن الأساليب التي تحمد علي كفاءة وأمانة العملاء كالمشاركة والضاربة علي الرغم من أن هذه الأساليب تنفق مع طبيعة وفلسفة المصارف الاسلامية وتعكس بصورة أكبر دورها الاقتصادي ، وإنجذبت بدلا من ذلك الي الأساليب التي يقل فيها الاعتماد على طبيعة ونوعية العميل والتي يقرب فيها الضمان من عملية التمويل التقليدي كأسلوب للربحية والبيع الآجل ، وقد أثر هذا أيضا علي قدرة هذه المصارف علي القيام بدورها الاقتصادي .

٦- وقد ترتب علي هذا أيضا وفي ضوء طبيعة أخلاق وسلوك العملاء أن أحل الضمان التقليدي من الهوات والضمانات العينية الأخرى درجة متقدمة عند دراسة واختيار العمليات الاستثمارية للدرجة تبلت معها القاعدة التي كانت سائدة لدي بعض هذه المصارف " أن ما يعيننا ليس ما عند العميل بل العميل ذاته " إلا أن ما يعيننا هو نوعية وطبيعة الضمان المتوفر لدي العميل . وهذا أيضا ترك أثره سلبا علي فترة هذه المصارف علي القيام بدورها الاقتصادي حيث حد ذلك من قدرتها علي المساهمة في علاج مشكلة البطالة من خلال تمويل قطاع عريض لا تتوافر لديهم

مثل هذه الضمانات العينية والشخصية ، وتحول التمويل إلى الاغنياء وأصحاب رؤوس الأموال الذين يستطيعون توفير مثل هذه الضمانات.

وابها : علم توافر الموارد البشرية للملاحة :

(أ) الموارد البشرية للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق :

إن تحقيق للمصارف الإسلامية لدورها الاقتصادي بفاعلية يتوقف على مستوي كفاءة وفاعلية للوارد البشرية المتاحة لها ، وهذه الكفاءة والفاعلية تتطلب أن يتمتع هؤلاء العاملون بمجموعة من للواصفات الخاصة وذلك لأن الأنشطة التي سيقومون عليها ذات طبيعة خاصة ومميزة . فالأنشطة المختلفة للمصارف الإسلامية تأسس وفق قواعد وضوابط فقه للمعاملات في الشريعة الإسلامية ، وهو ما يعني أن هناك مجموعة من القواعد والضوابط الجديدة التي تنظم وتحكم عمل هذه للمصارف وهو ما يستلزم ضرورة توافر العلم بها لدى العاملين بها .

كما أن النشاط الأساسي لهذه المصارف هو النشاط الاستثماري وهو ما يتطلب البحث عن الفرص الاستثمارية ودراسة جدواها وتقويمها وتنفيذها ومتابعتها وكل هذا في ضوء القواعد والضوابط السابقة . مما يتطلب مجموعة من كواادر ذات كفاءات خاصة ومتخصصة ومتوعة وفق النظم الحديثة ، كما أن العلاقة التي تحكم للمصرف بمعاملته مودعين وطالبي تمويل علاقة متميزة ومختلفة كما سبق . كما أن هذه للمصارف تعتمد على مجموعة جديدة من الأساليب الاستثمارية كالشراكة والمشاركة والمضاربة .

في ضوء ما سبق يتضح أن للمصارف الإسلامية لها طبيعة خاصة وميزة وهو ما يتطلب نوعية جديدة من العاملين يجب أن تتوفر فيهم مجموعة من الخصائص والصفات المميزة حتي يتمكن هؤلاء العاملون من تطبيق هذه الأنشطة على الوجه الصحيح . ومن أهم هذه الصفات ما يلي :

١- توافر الجانب العقيدى الإسلامى الصحيح والقوى ، والاقتناع بأهمية هذا العمل وبكرونة رسالة .

٢- توافر الالتزام بالخلق والسلوك الإسلامى . لما له من أثر عالى للمستوى الداخلى والخارجى.

٣- توافر حد أدنى من العلم بالأحكام الشرعية وأحكام فقه للعاملات خاصة .

٤- توافر بعض الملكات والقدرات الذاتية اللازمة لهذا العمل كالعقلية الابتكارية ... الخ .

٥- توافر قدر مناسب من الخبرة والممارسة العملية لبعض أو كل عمليات هذه المصارف في نفس المجال أو في مجال قريب منه .

هذا على المستوى النظري ما يجب أن يكون أما على المستوى التطبيقي فإن غالبية المصارف الإسلامية ما زالت تعاني من عدم توافر العناصر البشرية للوهلة وللناسبة لطبيعة عمل هذه المصارف والتي تتمتع بمجموعة الخصائص والصفات السابقة والتي تمكنها من امتلاك القدرة والكفاءة على وضع أنشطة هذه المصارف في التطبيق العملي وفق الأطار النظري النصيحي لها ، مع للملاحظة أخذ التحفظات التي ترد على كل تعميم في الاعتبار بالنسبة لهذه النتيجة .

وهناك العديد من الرسائل العلمية والأبحاث للعاملين ببعض هذه المصارف وللمهتمين بها تؤكد كذلك ، كما أن الباحث أصبحت لديه قاعدة بصحة هذا الاستنتاج نتيجة للقاءاته العديدة مع كثير من العاملين والمسؤولين بهذه المصارف، وللعايشة الميدانية لفترات مختلفة داخل بعض هذه المصارف . فقد ذكر أحد المسؤولين بهذه المصارف أن من أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال القوي البشرية : نقص المعرفة الفنية والشرعية لدى بعض العاملين ، وانخفاض مستوي للمهارة المهنية ، وانخفاض مستوي كفاءة بعض العاملين ، وضعف وعده اقتناع البعض بالعمل المصرفي الإسلامي ، ووجود بعض أنسوكيات انسلية ، وعده وجود كفاءات متخصصة في الترويج والتسويق للاستثمار .

وقد أقر أحد المسؤولين بهذه المصارف بأن " علدا ممن يضعون سياسة المصارف الإسلامية ويخفضون لادارتها لا يؤمنون إيماناً راسخاً بالأهداف النبيلة لهذا النظام وبأخذ من هذا الامر مجرد فرص لكسب العيش ، بل أن هناك بعضهم يأخذون مكانهم في موقع الإدارة أو بين مخططي السياسات في هذه المصارف هم إيجابيات سلبية خطيرة وهؤلاء يقفون حجر عثرة في طريق تقدم وتطور هذه المصارف بوجه خاص " كذلك من اللهم الإشارة إلى ما توصنت إليه احدي الدراسات والتي تناولت عينة من المصارف الإسلامية حيث توصلت إلى :

أن دوافع العمل لدى العاملين بالمصارف الإسلامية تتركز حول دافع الأمان أولاً ثم دوافع اقتصادية ، وأخيراً دوافع اجتماعية ودوافع تحقيق الذات ، أما دافع للمساهمة في إنجاح التجربة فلم يكن له وجود يذكر بين هذه الدوافع .

– أما من حيث قوة القيم الدينية لدى هؤلاء العاملين فقد توصلت الدراسة إلى انخفاضها بصورة كبيرة وخاصة العاملين في الوظائف الإشرافية والقيادية .

من هذه الأمثلة وغيرها يوضح أن كثيراً من العناصر البشرية التي أتاحت للمصارف الإسلامية لم تكن علي المستوى المطلوب وفق الخصائص والصفات اللازمة لطبيعة هذه المصارف ، بل على العكس فقد تميزت كثير من هذه العناصر بعدد من الصفات المضادة والمعوقة للعمل .

(ب) الموارد البشرية والبنية الاقتصادية للمصارف الإسلامية :

يمثل العاملون لأي عمل من الأعمال مهما اختلفت طبيعة هذا العمل أو مستويات هؤلاء العاملين حجرة الزاوية وأساس النجاح لهذا العمل ، إذا توافر لهم الكفاءة المطلوبة والمستوى المناسب وفي نفس الوقت يمثلون السبب الرئيسي لفشل أو اختراق هذا العمل إذا كانوا دون هذه الكفاءة أو على غير ذلك المستوى .

وهذا التصور يصح في جملة ما يصح على المصارف الإسلامية ، إذ مثل عدم توافر الموارد البشرية للوهلة والمناسبة للعمل في المصارف الإسلامية أحادي أهم للعواقب التي واجهت هذه المصارف وذلك لأن هذه المشكلة امتد تأثيرها على كافة أنشطة العمل المصرفي الإسلامي وازي حركة المصارف الإسلامية ومسيرتها بصفة عامة ، حيث ساهمت هذه المشكلة في انحراف المصارف الإسلامية وعجزها عن أن تأخذ وجهها الصحيح حسب التصور النظري المفترض، وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها والقيام بدورها للمأمول وخاصة في مجال دورها الاقتصادي.

فما لا شك فيه أن قيام المصارف بدورها الاقتصادي هذا بطبيعته للميزة يتطلب توافر نوعية خاصة من العاملين ، تتميز بمجموعة من الخصائص والصفات التي تمكنها من التعامل مع المتغيرات الجديدة لهذه المصارف ولها القدرة على تسييرها وفق إطارها الصحيح ، ولكن كان لعدم توافر هذه العناصر أثره على إثارة وتسيير حركة هذه المصارف حيث اعتمدت على الأساليب والوسائل

التقليدية التي تمرس عليها وان أخذت بعض الأشكال والصور الجديدة ، وهو ما حال دون أن تقوم هذه المصارف بدورها الاقتصادي . ونستطيع أن نلمس مدى تأثير مشكلة للوارد البشرية على الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية من خلال العناصر التالية :

١- كان تشبع هذه العمالة بالأساليب والوسائل التقليدية التي تمرس عليها لفترة طويلة في المصارف التقليدية أثره في وجود صعوبات لدى هؤلاء العاملين في مجال خلق فرص استثمارية جديدة رغم أنها تمثل أحد المتطلبات الأساسية لقيام هذه المصارف بدورها الاقتصادي من خلال النشاط الأساسي لها وهو النشاط الاستثماري وهو مختلف تمام الاختلاف عن طبيعة الاقراض البنوك التقليدية ، ويرجع ذلك بالطبع إلى أن هذه العناصر تعودت لفترة طويلة على طبيعة الاقراض التقليدية وليس على الطبيعة الاستثمارية . فكيف يتأني المصارف الإسلامية القيام بدورها الاقتصادي المميز بالاعتماد على هذه العناصر التقليدية التي اعتادت على نظم الاقراض التقليدية ، ولم تمتلك القدرة على خلق الفرص الاستثمارية ودراساتها وتقييمها وتنفيذها ومتابعتها بكفاءة ونجاح .

٢- كان من نتيجة ذلك أيضا عدم توافر القدرة الابتكارية لدى هؤلاء العاملين وهي ضرورة في مثل هذه الظروف لاستحداث أساليب ونظم عمل جديدة ومتطورة تتفق مع طبيعة هذه المصارف وتلبي متطلبات الواقع العملي ، وهو عنصر أساسي وضروري لارتفاع كفاءته التجربة في هذه المرحلة المبكرة . ولذلك واجهت كثير من هذه المصارف صعوبات في مجال أساليبها ونظمها وعجزت عن إيجاد الحلول لها أو استحداث البدائل اللازمة ، وهو ما ساهم أيضا في عجز هذه المصارف عن القيام بدورها الاقتصادي .

ونستطيع أن نلمس ذلك في أكثر من جانب لعل منها جانب تعبئة الموارد حيث أدّى عجز هذه المصارف عن ابتكار واستحداث أدوات وأساليب جديدة تساهم في تعبئة الموارد مبرنة الأجل ذات الطبيعة المخاطرة الأكثر ملائمة لتمويل التنمية إلى اتجاه نظم وأساليب تعبئة المورد في هذه المصارف نحو الاقتراب من مثيلاتها في البنوك التقليدية وإن اختلفت عنها في جوانب التكيف الشرعي .

٣- أدت هذه للمشكلة أيضا إلى تفضيل كثير من المصارف الإسلامية للأساليب الاستثمارية التي تقرب من أسلوب التمويل التقليدي عند التطبيق ، وذلك تماثلها مع الخبرة للتوفرة لدى هذه العمالة وامتلاك القدرة والكفاءة على التعامل مع متغيراتها بسهولة ، وهذا ما حدث من سيطرة أسلوب المراجعة على النشاط الاستثماري لهذه المصارف ، وإبعادهما كثيرا عن الاعتماد على أسلوب المشاركة والمضاربة اللذين يتميزان بهورهما الاقتصادي الأكبر .

٤- كان لاستعانة كثير من هذه المصارف بعناصر لا تبصر عليها مظاهر الالتزام الديني أثره نحو دفع فريقا من المتعاملين إلى الاحجام عن التعامل مع هذه المصارف سواء في جانب المودعين أو جانب المستثمرين ، ولا شك أن هذا الفريق خاصة والذي أبتعد نتيجة لما رآه من عدم الالتزام الديني كان يمكن أن يساهم بطريقة غير مباشرة في قيام الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية فبعضهم يتوانر لديه عقلية للدخول للسلم ، والبعض الآخر كان يمكن الاعتماد عليه لتوظيف هذه الموارد وفق النظم والأساليب الاستثمارية التي تتطلب توافر الأمانة والصدق والاعلاص في العمل.

٥- أيضا أدى عدم توافر النفع تجاه الجماع هذا العمل وعدم اقتناع بعض العاملين بأهمية ودور ما يقومون به وانعدام الولاء لهذه التجربة إلى سيطرة عامل الربح والضمان والأمان على عقلية هؤلاء في تسيير وإدارة أنشطة هذه المصارف، دون أن يكون لاعتبارات نجاح هذه التجربة أو سلوكها للسلك الصحيح أهمية تذكر عند غالبية هؤلاء العاملين ، ومن ثم كان من المنطقي ألا يكون للدور الاقتصادي لهذه لمصارف أية اعتبار لديهم عند رسم سياسات هذه المصارف أو على المستوي التشغيلي لها .

المبحث الرابع

مقترحات لعلاج المعوقات التي تحد من قدرة
المصارف الإسلامية علي تحقيق دورها الاقتصادي

المبحث الرابع

مقترحات لعلاج المعوقات التي تحد من قدرة

المصارف الإسلامية علي تحقيق دورها الاقتصادي^(١)

يستهدف هذا للبحث في الأسس لتقديم تصورات عن حلول للمعوقات التي تحد من قدرة المصارف الإسلامية علي تحقيق دورها الاقتصادي .

وسوف يقتصر هذا للبحث علي البحث عن حلول للمعوقات التي سبق دراستها في للبحث السابق فقط ، دون التعرض لحلول أخرى تتعلق بمعوقات لم يتم تناولها ، مع محاولة إيجاد رابطة أو علاقة بين هذا للبحث السابق من خلال البحث عن أسباب وجذور للمشكلة أولاً ثم بعد ذلك تقديم التصورات للمقترحة لعلاج هذه للمشكلة في صورة مستقلة لكل منها علي حده . وفي ضوء هذا فان للبحث عخطط علي النحو التالي :

- ١- الحلول للمقترحة لعلاج مشكلة السياسة النقدية .
 - ٢- الحلول للمقترحة لعلاج مشكلة اختلال هيكل للوارد للالية .
 - ٣- الحلول للمقترحة لعلاج مشكلة عدم توافر العملاء للاممين .
 - ٤- الحلول للمقترحة لعلاج مشكلة عدم توافر الموارد البشرية للاممة .
- الحلول المقترحة لمشكلة السياسة النقدية :

في ضوء ما سبق أفضح أن طبيعة للمصارف الإسلامية وأسس عملها تختلف شكلا موضوعا عن طبيعة وأسس عمل البنوك التقليدية ، ولذلك فان الادوات والأساليب التقليدية للبنوك المركزية والتي تتبعها في تعاملها مع البنوك التقليدية لاتصلح للتطبيق بالنسبة للمصارف الإسلامية . وليس معني هذا أنه يجب رفع رقابة البنك المركزي عن المصارف الإسلامية فهذا أمر لايمكن تصوره ، لأنه من الضروري فرض رقابة البنك المركزي علي جميع وحدات الجهاز المصرفي بالنسبة التقليدية كانت أم إسلامية ، لأن في هذه الرقابة مصلحة للوحدات المصرفية ذاتها قبل أن تكون في صالح

(١) تفصيل عن هذه للوحدات وغيرها انظر : نشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية ومعوقته . مرجع سابق ص ٢٠٠ ،

يُجمع ككل ، ولكن المطلوب هو أن تمشي طبيعة هذه الرقابة من حيث منهجها وأساليبها مع طبيعة للمصارف الإسلامية وأسس أساليب ونظم عملها ، وذلك حتى لا تقف سياسات البنك المركزي وفق الأساليب التقليدية عائقا أمام نشاط هذه للمصارف .

ولا يعني هذا أيضا المطالبة بتغيير كافة أدوات واساليب رقابة البنك المركزي بالنسبة للمصارف الإسلامية وأما المطلوب هو تغيير الأدوات والأساليب التي تتلأَم مع طبيعة وأسس عمل هذه للمصارف أو التي تنفي مبررات تطبيقها بالنسبة لها ، واستبدالها بالأدوات والأساليب التي تتفق مع طبيعة وأسس عملها ، والإبقاء على الأساليب والأدوات التي تترافق في المصارف الإسلامية نفس مبررات تطبيقها في البنوك التقليدية . وفيما يلي بعض الأساليب والأدوات التي تطبقها البنوك المركزية على المصارف الإسلامية والتي لا تتألف مع طبيعتها وبعض الحلول المقترحة لها :

١- سياسة الاحتياطي القانوني : لا مانع من أن تفرض البنوك المركزية تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية ولو بنسبة مرتفعة تصل إلى ١٠٠٪ . أما بالنسبة للودائع الاستثمارية فيجب إعفاؤها من نسبة الاحتياطي نظرا لطبيعتها ، ولا مانع أن يشترط بعض الاحتياطات السائلة التي تتناسب مع أحوال وحجم هذه الودائع لتفي بمتطلبات السحب فترفع نسبة هذه الاحتياطات كلما انخفضت آجال هذه الودائع وتنخفض كلما زادت آجلها .

٢- سياسة السيولة التقليدية : أيضا لا اعتراض على تطبيق نسبة السيولة على الودائع الجارية ولكن وجه الاعتراض هو تطبيقها على الودائع الاستثمارية للمصارف الإسلامية . ويقترح لمعالجة ذلك ما يلي :

- أن يراعى البنك المركزي عند تحديد عناصر للوجودات السائلة هذه النسبة طبيعة أصول هذه للمصارف ، وإن كان يقع على عاتق المصارف الإسلامية مسؤولية استحداث أدوات استثمارية شرعية تميز بسيولتها المرتفعة.

- أن يراعي البنك المركزي عند تحديد هذه النسبة آجال الودائع الاستثمارية لهذه المصارف فكلما زادت آجال هذه الودائع أو زاد حجم الودائع ذات الآجال الطويلة . أدى ذلك إلى تخفيض نسبة السيولة المفروضة عليها والعكس بالعكس صحيح .

ومعنى ذلك أنه لو سمحت للمصارف الإسلامية بمجمل الودائع الاستثمارية تحت الطلب فيكون من حق البنك المركزي رفع نسبة السيولة عليها إلى أن تصل لمخيلاتها في البنوك التقليدية والعكس بالعكس .

٣- يجب على البنك المركزي : السماح للبنوك الإسلامية بتملك الأصول الثابتة والمقرلة باعتبارها من ضرورات قيامها بنشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولكن هنا شريطة أن تلتزم بالآطار النظري الصحيح لنظم الودائع لديها وسياساتها الاستثمارية .

٤- يجب على البنك المركزي : أن يعتمد تطبيق الوسائل والأساليب التي تتيح للمصارف الإسلامية الاعتماد عليه كعلماً أعير للسيولة بما يتفق مع طبيعة هذه المصارف .

العلاج المقترح لمشكلة اختلال هيكل الموارد المالية للمصارف الإسلامية :

تحمل المصارف الإسلامية للمسئولية الأكبر في اختلال هيكل الموارد المالية التي أتيحت لها في الفترة الماضية ، وذلك لأنها سلكت بدليات خاطئة في هذا الشأن ، وقصرت فيما كان يجب عليها القيام به للحصول على الموارد اللازمة لطبيعتها الاستثمارية التنموية الخاصة . فلم تراع عند صياغة أنظمة الودائع لديها تلك الطبيعة الاستثمارية للميزة لها ، بل عملت على اقتباس نفس أشكال أنظمة الودائع بالبنوك التقليدية وإن اختلفت نظم احتساب العوائد في كل منها . انخفاض رؤوس أموال هذه المصارف عن المعدل المطلوب وللالتم لطبيعتها الاستثمارية والتنموية . قصور دور هذه المصارف في مجال نشر الوعي الادخاري الاسلامي . ولذلك فإن تصحيح هذا الاختلال في هيكل موارد المصارف الإسلامية يستلزم علاج مسيبياته ، وذلك يكون عن طريق :

١- أن تعمل هذه المصارف على زيادة رؤوس أموالها واحتياطياتها بحيث تعبر نسبة مؤشر حقوق الملكية / اجمالي الأصول عن طبيعتها الاستثمارية والتنموية للميزة ، وحتى يصبح للموارد الداخلة دور ملموس في مجال تمويل الاستثمارات طويلة الأجل لهذه المصارف .

٢- الاهتمام بالنور الاعلامي لخدمة المودعين بالطبيعة الاستثمارية للمصرف الاسلامي والعمل علي تغيير الأنماط السلوكية هؤلاء المودعين ، وعازلة خلق طبقة جديدة ممن لم يعودوا التعامل مع الأنظمة التقليدية للمصارف التجارية التقليدية ، والعمل علي نشر وبث المفاهيم والأهداف المختلفة للمنهج الاسلامي للدخار والاستثمار .

٣- ضرورة العمل علي استحداث وابتكار أدوات جديدة لجذب الودائع والمخدرات التي نخدم هدف التوظيف متوسط وطويل الأجل ، وذلك من خلال إعادة صياغة أنظمة الودائع الحالية بما يساهم في تحقيق هذا الهدف . وابتكار أدوات جديدة تساعد عل باستقرار الودائع بما يتيح توجيهها للمشروعات طويلة الأجل ، كأن تعمل على استحداث شهادات ايداع قابلة للتداول مثلا . أو التمييز بين معدلات الودائع المختلفة بحيث تحصل الودائع علي التي تستمر لفترة أطول علي معدل أعلى والتي تستقر فترة أقل علي معدلات أقل وهكذا ، والاستفادة من تجربة المصرف الاسلامي الدولي بلوكسمبرج في هذا الشأن .

(ج) أسباب عدم توالى العملاء الملائمين للمصارف الاسلامية وعلاج ذلك :

يمكن لرجاع مشكلة للتعاملين مع للمصارف الاسلامية من حيث عدم فهم واستيعاب كثير منهم لأساليب ونظم الاستثمار في هذه المصارف وسيطرة العقلية الربوية علي نسبة كبيرة منهم الي عدة أسباب منها :

١- أن نظم التعليم السائدة في جميع مراحل التعليم في معظم البلاد الاسلامية لاتتضمن مناهج لدراسة وتعليم نظم للمعاملات في الاسلام وخاصة للمعاملات المالية .

٢- أن نظم للمعاملات وأساليبها التي تم في غالبية البلاد الاسلامية ، بعيدة كل البعد عن منهج الشريعة الاسلامية ، وتسيطر عليها الصيغ والنظم الوضعية والربوية، كما أن التشريعات والقوانين التي تحكم هذه للمعاملات تم صياغتها في ضوء وفق النظم والتشريعات الوضعية الربوية أيضا .

٣- نقص وعجز كثير من دعاة وعلماء للمسلمين عن الدعوة في مجال للمعاملات وتركيز معظمهم علي العبادات ، دون تغطية أهمية تذكر لجانب للمعاملات في الاسلام وخاصة للمعاملات

للمالية ، وكذا عجز كثير من الدعاة وعلماء المسلمين عن تقديم الاجابات الشافية القوية للزيدة بأدلة من مصادر الفقه لما يثار من تساؤلات واستفسارات تتعلق بالاقتصاد الاسلامي والمصارف الاسلامية .

٤- قصور الدور الاعلامي للمصارف الاسلامية في مجال شرح وتوعية المتعاملين بأنظمة العمل وبطبيعة المعاملات المالية في الاسلام باعتبارها الاطار الحاكم لأنشطة وأساليب التعامل لدى هذه المصارف .

فإذا انتقلنا للبحث عن علاج لهذه المشكلة فافتنا سوف نجد أن جزءا كبيرا من هذا العلاج يقع في دائرة اختصاص المصارف الاسلامية وعلي مسؤوليتها ، وجزء آخر يخرج عن دائرة سيطرتها ويقع علي عاتق الدولة . فبالنسبة للمصارف الاسلامية مطالبة للعمل علي مستويين في آن واحد : **أولهما : المستوي الفكري** : وهو مستوي يعيد للندي اذ يجب علي المصارف الاسلامية القضاء علي الآثار السلبية التي يتركها عدم فهم المتعاملين لطبيعة وصيغ التعامل المصرفي الاسلامي وكذلك سيطرة العقيدة الربوية عليهم ، وهذا يحتاج الي جهد كبير ووقت طويل لأن هذا الوضع قد آل نتيجة لتراكمات عديدة علي مدار فترات زمنية طويلة بحيث أشربت المجتمعات الاسلامية نفضه وأساليب التعامل الربوي السائدة الآن علما وعاملا واعتقادا لفترة طويلة من الزمن .

ويقع عل يعاتق للمصارف الاسلامية مسؤولية كبيرة في المساهمة في احداث التغيير الفكري والعقدي . وذلك بالقيام بمحملات اعلامية واسعة المجال وطويلة المدي ومن خلال وسائل وأساليب عديدة . ويمثل قيام المصارف الاسلامية بهذا الدور أحد مسؤولياتها الأساسية ليس من أجل تسويق خدماتها فحسب ، ولكن باعتباره أيضا أحد أدواتها الاجتماعية .

أما المستوي الآخر والذي يجب علي المصارف الاسلامية القيام به لحل مشكلة المتعاملين فهو المستوي العملي التطبيقي وهو قصر الأجل اذ يجب عليها مراعاة الالتزام بتحقيق أمرين :

الأول : حسن اختيار المتعاملين للملازمين ، وذلك بالاعتماد علي كافة الوسائل العلمية للتقدمة التي تتيح لهذا الاختيار أن يكون صحيحا وحقيا .

الثاني : ضرورة الأخذ بجانب الحിطة والحذر ، حتى في حالة الأخذ بالأمر الأول من حسن اختيار للمتعاملين وهذا يتطلب :

- توفير اذارة للاستعلام عن العملاء علي درجة عالية من الكفاءة .
- توفير اذارة فعالة لتابعة العمليات الاستثمارية بالمستوي والكفاءة للملاحة .
- صياغة العقود وتنظيم الاجراءات العملية بصورة تضمن للمصرف حقوق في حالة التعدي وعدم الالتزام .

أما بالنسبة للدور الذي يجب علي الدولة القيام به للمساهمة في تحقيق علاج هذه للمشكلة فيتمثل في معالجة الدولة للقصور في البيئات والمجتمعات الاسلامية سواء علي للمستوي الفكري أو للمستوي العلمي ، ويمكن أن تحقق الدولة ذلك عن طريق :

- أن تضمن مناهج التعليم بالمراسل المختلفة مقررات دراسية عن نظم للمعاملات الاسلامية والاقتصاد الاسلامي والمصارف الاسلامية .
- العمل علي صياغة التشريعات والقوانين ونظم العمل وفق للنهج الاسلامي .
- الاهتمام بعملية الدعوة من خلال الوسائل المختلفة للحث علي الالتزام بالاداب والاخلاق الاسلامية ورفع مستوي الوازع الديني لدى للوطنين .

د- االحلول المقترحة لعلاج مشكلة الموارد البشرية بالمصارف الاسلامية :

أسباب عدم توافر الموارد البشرية للملاحة للمصارف الاسلامية :

الأسباب التي يمكن أن يعزى اليها عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الاسلامي يرجع بعضها الي واقع المجتمعات التي تعمل بها هذه المصارف والبعض الآخر يرجع الي المصارف الاسلامية ذاتها

فمن حيث العوامل البيئية نجد أن أهمها نظم التعليم والمعاملات السائدة وذلك لأن مناهج التعليم بهذه الدول تقتصر علي تدريس مقررات واقية عن الاقتصاد الاسلامي والمصارف الاسلامية وهو ما يجعل هؤلاء الخريجين مؤهلين للعمل بالبنوك التقليدية أكثر من ملامتهم للعمل بالمصارف الاسلامية .

يضاف الي ذلك أن نظم للمعاملات السائلة في غالبية هذه البلدان تقتصر في الغالب الي الاستناد للنهج الاسلامي للمعاملات . وتعتمد غالبا علي المناهج والنظم الوضعية مما يحرم الفرد من اكتساب القدرة العملية علي تطبيق هذه للمعاملات والتعامل مع أساليبها . ومن ثم يصبح الفرد في هذه المجتمعات بعيدا علميا وعمليا عن النهج الاسلامي للمعاملات . ومن ناحية اخري نجد أن حداثة تجربة للمصارف الاسلامية وعدم انتشارها مثل أحد الأسباب الهامة التي يعزى اليها عدم توافر للموارد البشرية اللازمة لهذه للمصارف حيث أنه من للتطور الا تتوفر الخبرة العملية للملازمة الا بممارسة هذه العناصر للعمل في مؤسسات مصرفية أو تمويلية اسلامية مماثلة ولقدرة طويلة .

أما من حيث العوامل للمصرفية والتي يعزى اليها عدم توافر العناصر البشرية للملازمة للمصارف الاسلامية فأهمها قصور عملية الاختيار والتعيين لهذه للمصارف لاقتنارها الي الأخذ بالطرق العلمية وعدم توافر التخصصين أو للنهج للملازم لعملية الاختيار وسيطرة عملية المحسوبة والوساطة عليها . كذلك من أهم هذه العوامل عدم توافر ، قصور أجهزة التعليم والتدريب بهذه للمصارف وان كان بعضها قد تشارك - أخيراً - ذلك ، أو سعى لانشاء مراكز للتعليم والتدريب الا أنها أيضا عجزت عن بلوغ مستوي مقبول من النتائج لأسباب عديدة

يضاف لما سبق الاعتماد الأساسي لهذه للمصارف علي العمالة الواقعة من البنوك التقليدية حيث إن كثيراً من هذه العناصر أشربت نظم العمل بالبنوك التقليدية لسنوات طويلة وقدمت القدرة علي التحول والتعليم والتكيف مع نظم وأساليب العمل المصرفي الإسلامي المغايرة لتلك التي اعتادوا عليها ، وزاد من هذا الأمر أن عملية الاستقطاب والاختيار لم تراعى مدي توافر الاستعداد والرغبة للتحول والانتفاع بهذا العمل الجديد .

مقترحات العلاج لمشكلة الموارد البشرية بالمصارف الاسلامية :

حتى تتمكن للموارد البشرية للمصارف الاسلامية من القيام بدورها المطلوب والصحيح لوضع أنشطة هذه للمصارف في مسارها المطلوب ومن ثم تحقيق آثارها ودورها ومنها الدور الاقتصادي، فانه يجب العمل علي بلوغ هذه للموارد للمستوي المطلوب من المواصفات والخصائص للملازمة ، وفي هنا الاطار يمكن تمثل مستويين يجب العمل من خلالهما لتحقيق هذه الغاية :

المستوي الأول : ويتعلق بالعمالة الجديدة ، ويطلب هذا المستوى ضرورة مراعاة عاملين

أساسين :

١- الاختيار والتعيين : يجب أن يتم اختيار العاملين الجدد وفق أسس وضوابط ومعايير محددة تتفق مع طبيعة هذا العمل ، والابتعاد عن الوساطة والمحسوبية في عملية الاختيار ، كما يجب أن تتم عملية الاختيار وفق منهج علمي محدد ، وأن تخضع لمهية متخصصة عمادة .
ولا ضرر من الاعتماد علي الخبرات للمصرفية التقليدية طالما توافر لديها القدرة علي التكيف والرغبة والولاء والامان بهذا العمل الجديد .

٢- التعليم والتدريب : حيث يجب العمل علي انشاء العديد من للعاهد والراكز العلمية المتخصصة التي تهتم بتعريب وتدريب العمالة للامانة للعمل بالمصارف الاسلامية وضرورة توفير مناهج علمية وعملية متكاملة للتعليم والتدريب علي الأعمال للمصرفية والاستثمارية والاسلامية .
ويجب أن يكون للمصارف الاسلامية دور في هذا المجال بجانب دور الدولة .

أما المستوى الثاني : فيتعلق بالعاملين القدامى ، وهذا المستوى يشتمل أيضا علي عاملين أساسين :

١- ضرورة خفض كلفة هؤلاء العاملين القدامى وعلى اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم لبرامج تعليمية وتدريبية مكثفة ومناسبة لطبيعة عمل كل منهم ومستواه الوظيفي بهدف اعادة الفرصة لهمم للتهيئة والتحول وفق منهج علمي محدد .

٢- ضرورة البحث عن حل لمشكلة العاملين القدامى غير المناسبين لطبيعة العمل المصرفي الاسلامي والذين عجزت برامج التعليم والتدريب عن تهيئتهم وتحولهم ، وحتى لا يفقدوا حجرة عثرة في طريق تقدم هذه المصارف ويكونوا سبباً في اثرائها عن حطها الصحيح .

ومن لهمم جدا لتحقيق هذا العامل ضرورة البدء بإزالة القيادات الادارية العليا غير للامانة ، لانه بدون اصلاح هذا للمستوي الذي يرسم ويوجه ويراقب تنفيذ سياسات هذه المصارف لا يرحي نجاح اصلاح للمستويات الأخرى ولكن تبقى العقبة متمثلة في السؤال التالي :
كيف سيتم ازالة هذه القيادات ؟ ومن الذي يقع علي عاتقه هذا الغير ؟ .

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

تعرض هذا البحث للدراسة الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية . فقام بدراسة الأطار النظري للفتراض له (ما يجب أن يكون) ، وكذلك قام بدراسة وتوصيف واقعة وتوقعه في ضوء ما أسفرت عنه التجربة من معلومات (ما هو كائن بالفعل) ، وكذلك قام بدراسة للعواقب التي واجهت للمصارف الإسلامية وحذت من قدرتها على القيام بدورها الاقتصادي . وهكذا جضح أن البحث أوسع ليشمل النظرية والتطبيق ومعرفة التطبيق ، للدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية . وفيما يلي استعراض سريع لأهم النتائج التي توصل إليها البحث في هذه الجوانب الثلاثة . بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات التي تستهدف علاج للعواقب التي تواجه للمصارف الإسلامية عند قيامها بأداء دورها الاقتصادي :

(١) توصل البحث إلى أنه من السمات الرئيسية والعناصر الأساسية للمصارف الإسلامية الدور الاقتصادي لها والذي يطلق من أسس عقيدة إسلامية محكمة ضوابط مستمدة من فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية . وهو ما يجعل هذا الدور طبيعة خاصة ومميزة أيضاً . وأن هذا الدور عناصر عديدة منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر . وأن حدود هذا الدور والتي يجب التزام المصارف بها تتوقف على العديد من العوامل منها الشرعية ومنها الاقتصادية ، ومنها الزمانية والمكانية .

(٢) كما توصل البحث إلى أن للمصارف الإسلامية لها فترة أكبر من غيرها من البنوك التقليدية على تعبئة للوارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف للمال . ومن ثم فهي يمكن أن تساهم في حل إحدى المشاكل الملحة التي تواجه البلاد النامية ، هذا على مستوي النظرية ، أما على مستوي التطبيق فقد توصل البحث إلى أن دور للمصارف الإسلامية في تعبئة للوارد المالية من حيث الكم كان مقبولا . أما دورها في تعبئة وتمويل للوارد للمالمة

(طويلة الأجل ذات الطبيعة للمخاطرة) لتمويل التنمية في المجتمعات العاملة بها كان دورا محدودا للغاية ولم يرق الي للمستوي للأمول منها والمفترض حسب النموذج النظري .

(٣) كذلك توصل البحث الي أن الطبيعة الخاصة والميزة للمصارف الاسلامية ولاستثماراتها تتيح لها للمساهمة بدور كبير في رفع معدلات الاستثمار علي المستوي القومي ، من خلال ما تقوم به من حفر للمستثمرين علي القيام بعمليات الاستثمار من ناحية ، ومن خلال ما تقوم به بعمايات استثمارية من ناحية أخرى . هذا أيضا علي المستوي النظري . أما علي مستوي التطبيق العملي فقد توصل البحث الي أن دور غالبية للمصارف الاسلامية في تدعيم الاستثمار القومي للمجتمعات العاملة بها كان دورا محدودا للغاية وذلك لسببها عن نقل الاطار النظري الصحيح لنشاطها الاستثماري الي حيز التطبيق العملي .

(٤) كذلك من النتائج الهامة التي توصل اليها البحث أن قدرة للمصارف الاسلامية علي خلق نقود الودائع والمساهمة في زيادة العرض النقدي ليست متعلمة كما حاول البعض اثبات ذلك . ولكن للمصارف الاسلامية قدرة محدودة علي اشتقاق نقود الودائع اذا قيست بالبنوك التقليدية في هذا الشأن ، وذلك نتيجة للطبيعة الخاصة والميزة للمصارف الاسلامية سواء علي مستوي الطار الفلسفي أو ميكانيزم التشغيل ، وهذا أيضا كان علي مستوي النظرية .

أما علي مستوي التطبيق العملي فقد توصل البحث الي أن كثير من الافتراضات التي قام عليها التحليل السابق لم تتحقق في التجربة العملية لغالبية هذه للمصارف وما يعني أن قدرة للمصارف الاسلامية في التجربة العملية علي خلق نقود الودائع لم تكن محددة كما صورها النموذج النظري في هذا الشأن .

(٥) كما توصل البحث الي أن للمصارف الاسلامية تميز بتوجيه استثماراتها وبتركز الي المجالات والأجال التي تخدم غرض التنمية وخاصة بحالي الزراعة والصناعة ، والاستثمارات طويلة الاجل . هذا أيضا حسب التصور النظري مجرد . أما علي مستوي التطبيق فقد اتضح أن غالبية استثمارات للمصارف الاسلامية تركزت في مجال التجارة ولم يحظى قطاعي الزراعة والصناعة الا

بنسبة هامشية من جملة هذه الاستثمارات ، كما أثبتت التجربة أن النسبة الغالبة لهذه الاستثمارات كانت ذات طبيعة قصيرة الأجل ولم تغطي الاستثمارات طويلة الأجل إلا بنسبة هامشية .

(٦) أما علي مستوي للعلاقات التي واجهت للمصارف الاسلامية وأثرت علي قدرتها علي القيام بدورها الاقتصادي ، فكانت أهم هذه العلاقات :

عدم ملائمة السياسة النقدية للبنك المركزي للتطبيق علي للمصارف الاسلامية لأن البنك المركزي ، قد بني منهجه وأساليبه لتنفيذ هذه السياسة علي كيفية وأسس عمل البنوك التقليدية والتي تختلف تمام الاختلاف عن طبيعة وأسس عمل للمصارف الاسلامية .

عدم ملائمة للوارد المالية التي أتاحت لغالبية للمصارف الاسلامية لطبيعتها الاستثمارية والتنمية الخاصة بسبب سيطرة الطابع قصير الأجل عليها وميلها لتفضيل عامل الأمان والابتعاد عن عنصر للمشاركة في تحمل للمخاطرة .

عدم توافر العملاء للمشركين للمصرف في العمليات الاستثمارية بالخصائص والصفات المطلوبة وللملائمة لطبيعة الصيغ الاستثمارية بسبب عدم توافر العملية في مجال الاستثمار ، وعدم توافر الحد الأدنى من الالتزام بالخلق والسلوك الإسلامي ، وعدم فهم واستيعاب النموذج الاستثماري والمصرفي الاسلامي والرغبة في التعامل وفق عاداته وطبيعته المميزة .

عدم توافر للوارد البشرية للملائمة للعمل للمصرفي الاسلامي وذلك بسبب عدم توافر الخصائص والصفات المطلوبة حسب النموذج النظري في كثير من الموارء البشرية التي أتاحت لغالبية للمصارف الاسلامية خلال الفترة الماضية .

ثانياً : التوصيات :

تتقدم الدراسة ببعض التوصيات الي للمصارف الاسلامية والجهات المستولة بالدول العاملة بها بهدف العمل علي تمكين هذه المصارف من القيام بدورها الاقتصادي للطلوب وتلليل العقبان التي تعترض طريقها في هذا الشأن :

(١) يجب علي البنوك المركزية العمل علي تغيير أدوات وأساليب السياسة النقدية بما يتمشي مع طبيعة وأسس عمل وأساليب للمصارف الاسلامية حتي لا تقف عقبه أمامها .

(٢) علي المصارف الاسلامية أن تعمل علي تصحيح الاختلاف في هيكل مواردها المالية وبذلك العمل علي زيادة رؤوس أموالها ، والعمل علي استحداث وإبتكار أدوات وأساليب جديدة لجذب الودائع والودخرات التي تخدم هدف التوظيف متوسط وطويل الأجل ، وكذلك الاهتمام بدورها في الاعلام لنشر المنهج الادعاري الاسلامي .

(٣) كذلك يجب علي المصارف الاسلامية اتباع المنهج العلمي لاختيار المتعاملين للمالامين واتخاذ كافة الاجراءات القانونية والتشغيلية من الحيلة والحذر في التعامل اليومي مع المتعاملين ، كذلك العمل علي تربية جيل جديد من المتعاملين وفق طبيعتها الخاصة .

(٤) كذلك علي المصارف الاسلامية الاهتمام بعملية الاختيار والتعين للموارد البشرية واتباع منهج علمي ملائم لطبيعتها بعيدا عن المحسوبية والوساطة ، وكذلك الاهتمام بعملية التدريب للمستمرة للموارد البشرية واتباع للمنهج العلمية للملائمة لطبيعتها أيضا .

(٥) كذلك علي الدول الاسلامية تضمين مناهج التعليم المختلفة مقررات دراسية عن الاقتصاد الاسلامي والبنوك الاسلامية ، وصياغة تشريعاتها وقوانينها وفق التعاليم الاسلامية والاهتمام بعملية الدعوة من خلال الوسائل للبحث عن الالتزام بالأداب والأخلاق الاسلامية والعمل علي رفع مستوى الوئاع الديني لدي للوطنين .

إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام تفكري عادل، للدكتور محمد عمر شابر، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيع المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزينة)، (١٤١٧هـ / ١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الفتحي خلف الله، (دار البشير / عمان الأردن) (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفاتح، الرياض، (١٤١٠هـ / ١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الفزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزينة) (١٤١٧هـ / ١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور حماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزينة) (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالعزيز كامل للأبحاث والدراسات / بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزينة) (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجبرود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوى (إبازن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجية السنة، للشيخ عبد الفتحي عبد الحائق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الخامسة (منقحة ومزينة) (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارة مع الشيخ محمد الغزالي أجهرا الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون واليهود الحضاري للأستاذ حيدر الفديري، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشكلتان وقرأة قهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد القنوشي، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- رابعاً - سلسلة المنهجية الإسلامية**
- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلم السلوكية والتربية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ / ١٩٩٠م).
- الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الجزء الثالث: منهجية العلوم للتربية والنفسية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
- خلاصة الإنسان بين الروحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأسيس الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التصميم قبل الاستقرار والتأسيس للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- خامساً - سلسلة أبحاث علمية**
- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- التفكير من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بديري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية، رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشر، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسن، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سادساً - سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلوانى، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام المقادني في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صليبي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راجب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الرسوني، (١٤١١هـ / ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إسمهان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء التطور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزينبي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجح الكردى، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفيض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفيض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم الشقيلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تاسعاً - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشف الاقتصادي لأيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- الكشف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- الفكر التنويري الإسلامي، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة ، للأستاذ محيي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- دليل الباحثين إلى التربة الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربة الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحمن سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

عاشراً - سلسلة تيسير الفرائض

- كتاب العلم، للإمام النسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية ، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

حادي عشر - سلسلة حركات الإصلاح ومنهاج التغيير

- هكذا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) ، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

ثاني عشر - سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة - الثقافة - المدنية «دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم» للأستاذ نصر محمد عارف ، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: دار العلمية للكتاب الإسلامي من. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العلمي للفكر الإسلامي من. ب. 9489 - عمان
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

إيران: المكتب العربي المتحد من. ب. 135788 بيروت.
هاتف: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زقاق المارونية الرباط
هاتف: 723-276 (212-7) فاكس: 200-035 (212-7)

مصر: دار الفكر للطبع والنشر والتوزيع، 7 في الجمهورية حلوان - القاهرة
هاتف: 3406543 (20-2) فاكس: 3409520 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع من. ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 663-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

شمال أمريكا:

- لجنة النشر

AMANA PUBLICATIONS

10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel: (301) 595-5777 (800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

SA'DAWI PUBLICATIONS

P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

- السعدوي للنشر

ISLAMEC BOOK SERVICE

2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

- خدمات الكتاب الإسلامي

THE ISLAMIC FOUNDATION

Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 0RN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

بريطانيا:
- المؤسسة الإسلامية

MUSLIM INFORMATION CENTRE

223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

- خدمات الإعلام الإسلامي

LIBRAIRE ESSALAM

135 Bd. de Menilmontant, 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

فرنسا: مكتبة السلام

SECOMPEX. Bd. Maurice Lemoanier, 152

1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

بلجيكا: سوكومبيكس

RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11

1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

هولندا: رشاد للتصدير

GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd

P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

الهند:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة
أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس
عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترسيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
- ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
 - عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
 - دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
 - توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

هو الكتاب التاسع عشر في سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامى التى يصدرها المعهد العالمى للفكر الإسلامى . وتمثل هذه السلسلة نتاج مشروع دراسة صيغ المعاملات المصرفية ، والاستثمارية ، والمالية المستخدمة فى المؤسسات الإسلامية ، وخاصة فى البنوك ، وشركات الاستثمار .

ويغطى الكتاب مع غيره من كتب هذه السلسلة عدداً من الموضوعات المتصلة بالصيغ التى تنظم علاقات هذه المؤسسات ، سواء كانت مع غيرها من الأفراد ، والمؤسسات الأخرى ، أو فى جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أو فى جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية التى تقوم بها .

ويجمع هذا الكتاب بين فقه النظرية وفقه التجربة ، للدور الاقتصادى للمصارف الإسلامية ، ويسعى إلى تقويمه للوقوف على حقيقة ما أنجزته ، وحققته من أهدافها المعلنة سابقاً .

وتظهر أهمية الكتاب فى إطار الجدل الكبير الذى يثار حول دور المصارف الإسلامية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعرض بالبحث لحقيقة وأبعاد هذا الدور ، ومدى المستولية التى يجب على المصارف الإسلامية الإلتزام بها فى هذا الشأن .

ومن خلال دراسة وتقييم الآثار الاقتصادية للمصارف الإسلامية فى التجربة العملية ، يناقش الكتاب الانتقادات ، ويرد على الشكوك التى أثارت فى الفترة الأخيرة حول الدور الاقتصادى للمصارف الإسلامية .

وتتزايد أهمية هذا الكتاب فى ضوء مواكبته للنمو المستمر لحركة المصارف الإسلامية ، ولتحديده للمعوقات التى تحد من قدرة هذه المصارف على القيام بدورها الاقتصادى .